



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

**تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها في القيمة السوقية
عبر مؤشرات السلامة المالية**

دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق
العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2020)

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وهي
جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

كتبت بواسطة

م.م. شيماء هادي نعمة الخفاجي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

كمال كاظم جواد الشمري

الأستاذ الدكتور

حيدر يونس الموسوي

2022 م

1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي
عِلْمًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ
سورة طه / الآية 114

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة (تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها على القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)) المقدمة من قبل الطالبة (شيماء هادي نعمة الخفاجي) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (**أصياً**).

أ.د علي احمد فارس

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

رئيساً

~~أ.م. د باسم خميس عبيد الشمري
جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد~~

~~عضواً~~

~~أ.م. د سرمد عبد الجبار الخير الله
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد~~

~~عضواً~~

~~أ.م. د كمال كاظم جواد الشمري
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد~~

~~عضواً ومشرفاً~~

~~أ.م. د عبد الحسين جاسم محمد
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد~~

~~عضواً~~

~~أ.م. د حيدر جاسم عبيد
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد~~

~~عضواً~~

~~أ.م. د حيدر يونس الموسوي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد~~

~~عضواً ومشرفاً~~

إقرار الخبير اللغوي

أشهد ان أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها على القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية) التي تقدمت بها طالبة الدكتوراه (شيماء هادي نعمة الخفاجي) قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي سليم خال من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.



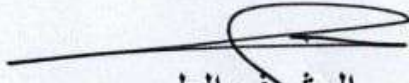
الخبير اللغوي

أ.م. دعلياء نصرت حسن

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

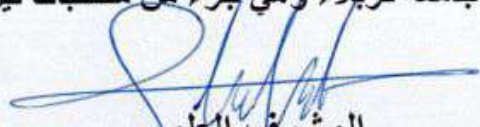
إقرار المشرف العلمي

أشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة بـ(تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها على القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)) المقدمة من قبل الطالبة (شيماء هادي نعمة الخفاجي) قد جرى تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية.



المشرف العلمي

أ.م. دكمال كاظم جواد الشمري
٢٠٢٢ / ١ / ١

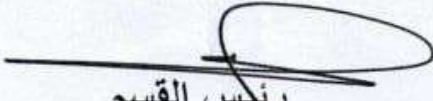


المشرف العلمي

أ.د. حيدر يونس الموسوي
٢٠٢٢ / ١ / ١

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية المشرفين والمقوم اللغوي، أشرح هذه الأطروحة للمناقشة)



رئيس القسم

أ.م. دكمال كاظم جواد الشمري
٢٠٢٢ / ١ / ١

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا ببناء على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه المقدمة من قبل الطالبة (شيماء هادي نعمة الخفاجي) الموسومة بـ (تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها على القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)) أروح هذه الأطروحة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

٢٠٢٢ | |

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

٢٠٢٢ | |

الإهداء

لَيْتَ شِعْرِي أَيْنَ اسْتَقَرَّتْ بِكَ النَّوَى، بَلْ أَيُّ أَرْضٍ تُؤَلِّكَ أَوْ تُرَى،
بِرَضْوَى أَوْ غَيْرِهَا أَمْ ذِي طُوَى، عَزِيزٌ عَلَيَّ أَنْ أَرَى الْخُلُقَ وَلَا
تُرَى

وَلَا أَسْمَعُ لَكَ حَسِيساً وَلَا نَجْوَى، هَلْ إِلَيْكَ يَا بِنَّ أَحْمَدَ سَبِيلٌ فَتُلْقَى

**اهدي جهدي المتواضع الى امامي صاحب العصر
والزمان**

الباحثة،

شكر وتقدير

الحمد لله على أصغر النعم وأكبرها، الحمد لله على ابسط النعم وأعظمها، الحمد لله على كل حال وفي كل حين...الشكر لله تعالى على عظيم عطاياه أولاً وآخرأ...

يسعدني ان أتقدم بالشكر والتقدير إلى (الأستاذ الدكتور حيدر يونس الموسوي) واتقدم بالشكر والتقدير إلى (الأستاذ المساعد الدكتور كمال كاظم الشمري)، لما بذلاه من مجهود ووقت طويل في سبيل الاشراف على الاطروحة ولما قدما من عطاء علمي وأثر فعال جدأفي توجيه مسار الاطروحة فهما لي اليد الأولى في خروج هذه الاطروحة العلمية بالشكل الذي ظهرت عليه الان، كما كان لتوجيهاتهما ونصائحهما الأثر الكبير في إتمام دراستي العلمية، جزاهما الله عني خيراً كثيراً. كما أتقدم اسمي آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى السادة الأساتذة لجنة المناقشة لتكبدهم عناء السفر وتفضلهم بالقراءة والحضور والمناقشة، والشكر الجزيل إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد المتمثلة بالسيد العميد ومعاون العميد للشؤون العملية (الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري) ومعاون العميد للشؤون الإدارية (الأستاذ المساعد الدكتور علي احمد فارس) اقدم شكري وامتناني إلى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية ومقررها واساتذتي وزملائي والشكر والعرفان موصول إلى (الأستاذ المساعد الدكتور امير علي الموسوي) الذي اعطي لي الكثير من وقته الثمين. كما أقدم الشكر والتقدير إلى كل من الاساتذة الكرام المقوم العلمي والمقوم اللغوي، اللذين شرفوني بأرائهم العلمية القيمة واللغوية الجميلة.

الباحثة

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة استثمارات المصارف التجارية والتي تشكل القروض أكثر مجالات الاستثمار جاذبية فيها، فضلاً عن الاستثمار في الأدوات المالية ومن ثم تحديد مدى اسهام ادارة هذه الاستثمارات في اتجاه مؤشرات السلامة المالية ومن ثم تعزيز القيمة السوقية للمصرف. لذا اعتمدت الدراسة على القوائم المالية السنوية المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية لعينة مكونة من سبعة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشرق الأوسط ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار) وتضمنت سلسلة زمنية امتدت لسبعة عشر عاماً (2004-2020)، إذ استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل (الاستثمار المصرفي) والمتمثلة بالاستثمار في الاوراق المالية والاستثمار في منح القروض والتسليفات والمتغير التابع (القيمة السوقية). ومن ثم اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل (الاستثمار المصرفي) مع مؤشرات السلامة المالية (كفاية راس المال، السيولة، جودة الموجودات، الربحية)، ومن ثم اختبار مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات مستقلة في المتغير التابع (القيمة السوقية). وذلك عن طريق استعمال برامج (SPSSV23, Excel). ومن ثم تم اختبار الأثر الوسيط لمتغير مؤشرات السلامة المالية باستخدام طريقة (Baron & Kenny) وهي من الطرائق الشائعة لاختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغير المستقل على المتغير المعتمد بوجود متغير وسيط. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أظهرت ان الاستثمارات المصرفية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مؤشرات السلامة المالية وعلى القيمة السوقية في بعض المصارف عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة اهتمام المصارف العراقية بإدارة استثماراتها بالشكل الذي يوازن بين الربحية والسيولة ويعزز قيمة المصرف السوقية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	.١
ب	الإهداء	.٢
ج	الشكر والتقدير	.٣
د	المستخلص	.٤
هـ-ز	قائمة المحتويات	.٥
ح-ط	قائمة الجداول	.٦
ط-ي	قائمة الاشكال	.٧
١	المقدمة	.٨
٢ - ٩	الفصل الأول منهجية الدراسة و الدراسات السابقة	.٩
٢ - ٨	المبحث الأول: منهجية الدراسة	.١٠
٢	أولاً: مشكلة الدراسة	.١١
٣	ثانياً: أهمية الدراسة	.١٢
٣	ثالثاً: أهداف الدراسة	.١٣
٤	رابعاً: الفرضيات	.١٤
٤	خامساً: حدود الدراسة	.١٥
٥	سادساً: الاساليب الرياضية والاحصائية الوصفية المستخدمة في الدراسة	.١٦
١٢	ثانياً: أثر الحوافز في تشجيع الاستثمار المصرفي	.١٧
٦ - ٩	المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة	.١٨
٦	أولاً: الدراسات العراقية	.١٩
٧	ثانياً: الدراسات العربية	.٢٠
٨ - ٩	ثالثاً: الدراسات الأجنبية	.٢١
١٠ - ٧٢	الفصل الثاني	.٢٢
١٠ - ٤٧	المبحث الأول: تحليل الاستثمارات المصرفية	.٢٣

١١-١٠	أولاً: مفهوم الاستثمار المصرفي وأهميته	.٢٤
١٢	ثانياً: أثر الحوافز في تشجيع الاستثمار المصرفي	.٢٥
١٣	ثالثاً: ترويج الاستثمارات المالية في المصارف	.٢٦
١٣	رابعاً: عوائد الاستثمارات المصرفية	.٢٧
٤٧-١٥	خامساً: أنواع الاستثمارات المالية في المصارف تقسم إلى أربعة محاور:	.٢٨
٢٠-١٥	المحور الأول: الاستثمار بالأسهم العادية	.٢٩
١٥	أولاً: مفهوم الأسهم العادية	.٣٠
١٨-١٥	ثانياً: طرق تقييم الأسهم العادية	.٣١
٢٠-١٨	ثالثاً: أنواع قيم الأسهم العادية	.٣٢
٢٨-٢١	المحور الثاني: الاستثمار بالسندات	.٣٣
٢١	أولاً: مفهوم السندات وأهميتها	.٣٤
٢٢	ثانياً: الخصائص الأساسية للسندات	.٣٥
٢٣-٢٢	ثالثاً: أنواع السندات	.٣٦
٢٤	رابعاً: تسعير السندات	.٣٧
٢٧-٢٤	خامساً: العوامل المؤثرة في تسعير السندات	.٣٨
٢٧	سادساً: الاستثمار في السندات الحكومية	.٣٩
٢٨	سابعاً: خصائص الاستثمار في سوق السندات	.٤٠
٤٠-٢٩	المحور الثالث: الاستثمار بالقروض المصرفية والتسليفات	.٤١
٣٠- ٢٩	أولاً: مفهوم القروض المصرفية	.٤٢
٣٤- ٣٠	ثانياً: العناصر الأساسية في سياسة الإقراض المصرفي	.٤٣
٣٤	ثالثاً: محفظة القروض المصرفية	.٤٤
٣٦- ٣٥	رابعاً: مخاطر القروض المصرفية على الاستثمار	.٤٥
٣٦	خامساً: أثر الإقراض المصرفي في السياسة النقدية	.٤٦
٣٧	سادساً: الإقراض المصرفي وهامش الفائدة	.٤٧

٤٠- ٣٨	سابعا: محددات الإقراض المصرفي	.٤٨
٤٧- ٤١	المحور الرابع: صناديق الاستثمار واهميتها	.٤٩
٤١	أولاً: مفهوم صناديق الاستثمار واهميتها	.٥٠
٤٥- ٤٢	ثانياً: تصنيف صناديق الاستثمار	.٥١
٤٦- ٤٥	ثالثاً: متطلبات انشاء صناديق الاستثمار في المصارف	.٥٢
٤٧	رابعاً: مزايا صناديق الاستثمار المصرفية	.٥٣
٥٥- ٤٨	المبحث الثاني: القيمة السوقية واهميتها	.٥٤
٤٨	أولاً: مفهوم القيمة السوقية واهميتها	.٥٥
٥٠- ٤٨	ثانياً: أثر سياسية مقسوم الأرباح على القيمة السوقية	.٥٦
٥٣- ٥٠	ثالثاً: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للمصرف	.٥٧
٥٤- ٥٣	رابعاً: تحديد القيمة السوقية للسهم	.٥٨
٥٥- ٥٤	خامساً: تحديد القيمة السوقية للسندات	.٥٩
٧٠- ٥٦	المبحث الثالث: نظرة عامة حول مؤشرات السلامة المالية في المصارف	.٦٠
٥٨- ٥٦	أولاً: مفهوم مؤشرات السلامة المالية واهميتها	.٦١
٥٨	ثانياً: الأقسام الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية	.٦٢
٥٩	ثالثاً: الغرض من تطبيق مؤشرات السلامة المالية	.٦٣
٦٠	رابعاً: مكونات مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي تقسم إلى:	.٦٤
٦١- ٦٠	١. مؤشر نسبة كفاية راس المال	.٦٥
٦٣- ٦١	٢. مؤشرات السيولة	.٦٦
٦٥- ٦٣	٣. مؤشرات جودة الموجودات	.٦٧
٦٥	٤. مؤشرات الإيرادات والربحية	.٦٨
٦٦- ٦٥	خامساً: أهمية استقرار وسلامة الأنظمة المالية والمصرفية	.٦٩
٦٦	سادساً: نماذج قياس مؤشرات السلامة المالية	.٧٠
٦٧- ٦٦	١. نموذج CAMELS للإنذار المبكر	.٧١
٦٩- ٦٧	٢. نموذج التمان (نموذج Z-Score)	.٧٢
٧٣- ٧٠	الفصل الثالث	.٧٣

٧٣- ٧٠	المبحث الأول: توصيف وصياغة النماذج القياسية	.٧٤
٧١- ٧٠	أولاً: توصيف النماذج القياسية	.٧٥
٧٢- ٧١	ثانياً: بناء النموذج القياسي	.٧٦
٧٣-٧٢	ثانياً: بناء النموذج القياسي	.٧٧
٧٣	ثالثاً: تهيئة البيانات	.٧٨
١٤٢- ٧٤	المبحث الثاني: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة	.٧٩
٩٢-٧٤	أولاً: متغيرات الاستثمارات المصرفية	.٨٠
٨٣-٧٤	١. الاستثمارات المالية	.٨١
٩٢-٨٣	٢. قيم القروض والتسليفات	.٨٢
١٠٤-٩٢	ثانياً: تحليل القيمة السوقية	.٨٣
-١٠٤	ثالثاً: متغيرات مؤشرات السلامة المالية	.٨٤
١١٤-١٠٤	١. مؤشرات الإيرادات والربحية	.٨٥
١٢٣-١١٤	٢. مؤشرات السيولة	.٨٦
١٣٣- ١٢٤	٣. مؤشر نسبة كفاية راس المال	.٨٧
١٤٢- ١٣٣	٤. مؤشرات جودة الموجودات	.٨٨
١٩١- ١٤٤	المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة	.٨٩
١٤٤	أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	.٩٠
	ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: تقسم إلى أربعة فرضيات فرعية	.٩١
	أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة	.٩٢
	ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة	.٩٣
	ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة	.٩٤
	ث- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة	.٩٥
	ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	.٩٦
	خامساً: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة	.٩٧
	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة – انموذج المتغير الوسيط	.٩٨

٢١٨-٢١٠	الفصل الرابع	.٩٩
٢١٠	تمهيد	.١٠٠
٢١٥-٢١١	المبحث الأول: الاستنتاجات	.١٠١
٢١٨-٢١٦	المبحث الثاني: التوصيات	.١٠٢
	المصادر	.١٠٣

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	ت
١٠٣-١٠٢	جدول (١) قيم الاستثمارات المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤	.١٠٤
١١٣-١١٢	جدول (٢) قيم القروض والتسليفات للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	.١٠٥
١٢٥-١٢٤	جدول (٣) مؤشر القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	.١٠٦
١٣٨-١٣٧	جدول (٤) مؤشر الإيرادات والربحية للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	.١٠٧
١٤٩-١٤٨	جدول (٥) نسب السيولة للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠١٢ - ٢٠١٩	.١٠٨
١٦٠-١٥٩	جدول (٦) نسب كفاية راس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	.١٠٩
١٧٢-١٧١	جدول (٧) نسب جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	.١١٠
١٨٢	جدول (٨) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	.١١١
١٨٣	جدول (٩) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي	.١١٢
١٨٤	جدول (١٠) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الاهلي العراقي	.١١٣
١٨٥	جدول (١١) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي	.١١٤
١٨٦	جدول (١٢) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط	.١١٥
١٨٧	جدول (١٣) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل	.١١٦
١٨٨	جدول (١٤) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي	.١١٧

١٩٠	جدول (١٥) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي	.١١٨
١٩١	جدول (١٦) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي	.١١٩
١٩٢	جدول (١٧) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاهلي العراقي	.١٢٠

١٩٣	جدول (١٨) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الخليج العراقي	.١٢١
١٩٤	جدول (١٩) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط	.١٢٢
١٩٥	جدول (٢٠) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الخليج العراقي	.١٢٣
١٩٦	جدول (٢١) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الائتمان العراقي	.١٢٤
١٩٧	جدول (٢٢) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة للمصرف التجاري العراقي	.١٢٥
١٩٨	جدول (٢٣) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الاستثمار العراقي	.١٢٦
١٩٩	جدول (٢٤) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة للمصرف الاهلي العراقي	.١٢٧
٢٠٠	جدول (٢٥) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الخليج العراقي	.١٢٨
٢٠١	جدول (٢٦) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الشرق الاوسط	.١٢٩
٢٠٢	جدول (٢٧) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الشمال للتمويل	.١٣٠
٢٠٣	جدول (٢٨) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الائتمان العراقي	.١٣١
٢٠٤	جدول (٢٩) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف التجاري العراقي	.١٣٢

٢٠٥	جدول (٣٠) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الاستثمار العراقي	.١٣٣
٢٠٦	جدول (٣١) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الاهلي العراقي	.١٣٤
٢٠٧	جدول (٣٢) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الخليج العراقي	.١٣٥
٢٠٨	جدول (٣٣) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشرق الاوسط	.١٣٦
٢٠٩	جدول (٣٤) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشمال	.١٣٧
٢١٠	جدول (٣٥) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الائتمان العراقي	.١٣٨
٢١١	جدول (٣٦) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية للمصرف التجاري العراقي	.١٣٩
٢١٢	جدول (٣٧) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الاستثمار العراقي	.١٤٠
٢١٣	جدول (٣٨) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية للمصرف الخليج العراقي	.١٤١
٢١٤	جدول (٣٩) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الشرق الاوسط	.١٤٢
٢١٥	جدول (٤٠) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الشمال للتمويل	.١٤٣
٢١٦	جدول (٤١) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الاهلي العراقي	.١٤٤
٢١٧	جدول (٤٢) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الائتمان العراقي	.١٤٥
٢١٩	جدول (٤٣) علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	.١٤٦
٢٢٠	جدول (٤٤) علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي	.١٤٧
٢٢١	جدول (٤٥) علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي	.١٤٨
٢٢٣	جدول (٤٦) علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف الشرق الاوسط	.١٤٩
٢٢٤	جدول (٤٧) علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشمال	.١٥٠
٢٢٥	جدول (٤٨) علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف الاهلي	.١٥١
٢٢٧	جدول (٤٩) علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي	.١٥٢
٢٢٩-٢٢٨	جدول (٥٠) علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	.١٥٣
٢٣٠	جدول (٥١) علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	.٢٢٧

٢٣١	جدول (٥٢) علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي	٢٢٨
٢٣٢	جدول (٥٣) علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط	٢٢٩
٢٣٣	جدول (٥٤) علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل	٢٣٠
٢٣٤	جدول (٥٥) علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف الاهلي العراقي	٢٣١
٢٣٥	جدول (٥٦) علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي	٢٣٢
٢٣٧	جدول (٥٧) اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في المصرف التجاري العراقي	٢٣٣
٢٣٩	جدول (٥٨) اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الاستثمار العراقي	٢٣٤
٢٤١	جدول (٥٩) اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الخليج العراقي	٢٣٥
٢٤١	جدول (٦٠) اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الشرق الاوسط	٢٣٦
٢٤٥	جدول (٦١) اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الشمال	٢٣٧
٢٤٧	جدول (٦٢) اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في المصرف الاهلي العراقي	٢٣٨
٢٤٩	جدول (٦٣) اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الائتمان التجاري	٢٣٩

قائمة الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	ت
٩٥	الشكل (١) درجات تصنيف نموذج التمان Z-Score	٢٤٠
١٠٩	شكل (٢) قيم الاستثمارات المالية للمبالغ الاجمالية للمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)	٢٤١
١١٠	شكل (٣) مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام	٢٤٢
١١١	شكل (٤) مقارنة المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة	٢٤٣
١٢٠	شكل (٥) قيم القروض والتسليفات للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٤٤
١٢١	شكل (٦) مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام	٢٤٥
١٢٢	شكل (٧) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٤٦
١٣٢	شكل (٨) نسب القيمة السوقية مؤشر القيمة السوقية (Y) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٤٧
١٣٣	شكل (٩) مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام	٢٤٨
١٣٣	شكل (١٠) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي	٢٤٩
١٣٥	الشكل (١١) العلاقة بين الاستثمارات المصرفية مع القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة	٢٥٠
١٤٣	شكل (١٢) نسب مؤشر الربحية (Z1) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٥١
١٤٤	شكل (١٣) مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام	٢٥٢
١٤٥	شكل (١٤) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٥٣
١٤٦	شكل (١٥) مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٥٤
١٥٤	شكل (١٦) نسب السيولة (Z2) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٥٥
١٥٥	شكل (١٧) مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام	٢٥٦

١٥٦	شكل (١٨) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٥٧
١٥٧	شكل (١٩) مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة	٢٥٨
١٦٦	شكل (٢٠) نسب كفاية راس المال (Z3) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٥٩
١٦٧	شكل (٢١) مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام	٢٦٠
١٦٧	شكل (٢٢) مقارنة المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع المتوسط السنوي لكل مصرف خلال سنوات الدراسة	٢٦١
١٦٩	شكل (٢٣) مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة	٢٦٢
١٧٧	الشكل (٢٤) نسبة جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠	٢٦٣
١٧٨	شكل (٢٥) مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام	٢٦٤
١٧٩	شكل (٢٦) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة	٢٦٥
١٨٠	شكل (٢٧) مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة	٢٦٦
٢٣٦	شكل (٢٨) أنموذج المتغير الوسيط	٢٦٧



السفرة



المقدمة

يرجع مفهوم الاستثمار في اصوله العلمية إلى علم الاقتصاد، بسبب ارتباطه بكل من الدخل والاستهلاك والادخار والقروض. يتضمن الاستثمار تخصيص الأموال الشركة في هيكل استثمارات طويلة الاجل ومتوسطة الاجل وقصيرة الاجل، فعندما تقوم المصارف بتجميع أموال المودعين تعمل على تخصيصها عن طريق أنشطة جديدة، يمكن تقسيم الاستثمار إلى نوعين هما الاستثمار الحقيقي وهو الاستثمار عن طريق الموجودات الإنتاجية أو السلع الاستثمارية كالذهب والعقار التي لها صفة الديمومة. أما النوع الثاني فهو الاستثمارات المالية غير الحقيقية ولها صفة الديمومة ايضاً مثل بيع وشراء الاوراق المالية استناداً إلى العائد المقبول الذي يتماشى ودرجة المخاطرة خلال مدة زمنية طويلة. إن عملية التحليل الاستثمارات المصرفية هي عبارة عن تفسير مدلولات التقارير المالية والمؤشرات الواردة في الميزانية العمومية والعلاقة فيما بينها وذلك لإعطاء صورة عن القيمة السوقية للمصرف، ان تطور عمل المصارف وتنوع أنشطتها دعت الحاجة الى توفير إجراءات رقابية تدعم استقرار العمل المصرفي. هنا يأتي دور المتغير الوسيط مؤشرات السلامة المالية في التعبير عن مدى صلابة الإجراءات الاحترازية التي يعتمدها الجهاز المصرفي، اذ تساعد مؤشرات السلامة المالية في تقييم مدى قدرة المصرف على التكيف مع الازمات والمخاطر.

الفصل الأول

استعراض منهجية البحث العملي والدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية البحث العلمي

تضمن هذا المبحث عرض منهجية البحث العلمي التي تتضمن مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وأبرز الفرضيات التي تسعى الدراسة إلى اثبات صحتها عن طريق الاعتماد على الأساليب والوسائل الإحصائية والمالية المناسبة في الدراسة وأخيرا التعرف على الحدود الزمانية والمكانية للدراسة فضلا عن مجتمع الدراسة وعينته وفقا للشكل الآتي:

أولاً: مشكلة الدراسة: يعد تحليل الاستثمارات المصرفية ذات أهمية عملية في القطاع المصرفي من حيث قدرة المصرف المانح للقروض المصرفية على تحديد المجالات الاستثمارية وادواتها، وكذلك قدرته في تحديد نوع العميل سواء أكان مقترضا ام مستثمرا، فضلا عن تعيين اية اضرار ممكن أن تنشأ من تجاوز المصرف للأنظمة الداخلية عند منح القروض والتسليفات او التأثير السلبي الذي يلحق بالمصرف نتيجة تغيرات أسعار الأوراق المالية والتي تعود إلى تغير العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية ومدى تأثير ذلك كله على مؤشرات السلامة المالية لدى المصرف.

من هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

١. هل هناك تأثير لدراسة وتحليل الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية لمعرفة مدى تأثير ذلك على مؤشرات السلامة المالية لكل المصارف عينة الدراسة بشكل اجمالي؟
٢. هل هناك تأثير لدراسة وتحليل الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية وانعكاس ذلك على مؤشرات السلامة المالية لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة بشكل منفصل؟
٣. هل هناك تأثير مباشر بين الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية للمصرف؟
٤. هل هناك تأثير غير مباشر بين الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية للمصرف؟

٥. هل هناك ضعف في إدراك المصارف لمدى تأثير تحليل الاستثمارات المصرفية وانعكاسها على

القيمة السوقية للمصرف ومدى تأثير ذلك على مؤشرات السلامة المالية؟

٦. هل يمكن ان تتحسن القيمة السوقية للمصرف عن طريق تطبيق مؤشرات السلامة المالية؟

ثانياً: أهمية الدراسة: يعتبر تحليل الاستثمارات المصرفية من اهم الموضوعات المصرفية التي تظهر

آلية التعامل مع الزبائن المستثمرين والزبائن المقترضين وكيفية توظيف أموال الودائع بالشكل الذي يؤدي إلى

تعظيم ثروة المساهمين وبالآتي فان تحليل الاستثمار ضروري في مساعدة الإدارة المصرفية على اتخاذ

القرارات المناسبة. من هنا تظهر أهمية الدراسة في ضوء استفادة الجهاز المصرفي في تحديد الثغرات الناتجة

عن انخفاض الاستثمارات المصرفية التي توضح اسباب انخفاض القيمة السوقية للمصرف. وكذلك تبرز

أهمية الدراسة في تحسين الاسعار السوقية للأوراق المالية ومن ثم تحسين القيمة السوقية للاستثمارات

المصرفية وعليه تحسين قيمة المصرف ككل، مع بيان الاثر المباشر وغير المباشر بين الاستثمارات

المصرفية والقيمة السوقية للمصرف ومؤشرات السلامة المالية. وأخيراً تظهر أهمية الدراسة عن طريق مدى

بيان أثر سياسات وضوابط مصادر التمويل وتحديد برامج استخدامها مع الاخذ بنظر الاعتبار ان تجاهل

تحليل الاستثمارات المصرفية قد يكون له الأثر السلبي على استقرار القيمة السوقية وعلى مستوى السلامة

المالية في بعض المصارف العراقية.

ثالثاً: أهداف الدراسة: قامت هذه الدراسة على جملة من الأهداف التي يمكن توضيحها عن طريق ما

يأتي:

١. تهدف الدراسة الى بيان تنوع الاستثمارات المصرفية في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة.

٢. تهدف الدراسة الى بيان مقدار النمو في القيمة السوقية في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة.

٣. تهدف الدراسة الى بيان مؤشرات السلامة المالية في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة.

٤. تهدف الدراسة الى بيان كيف تؤثر دراسة وتحليل الاستثمارات المصرفية في قياس احتياجات المصرف

للأموال وانعكاس ذلك على القيمة السوقية للمصرف ومدى تحقيق استقرار المصرف وسلامته المالية.

٥. تهدف الدراسة الى معرفة أهم التغيرات المستمرة التي يفرضها العمل المصرفي.

٦. تهدف الدراسة الى تحديد القواعد الأساسية اللازمة لوضع سياسات واستراتيجيات الاستثمار في المصارف

التجارية.

٧. تحديد علاقة الأثر المباشر وغير المباشر بين كل من الاستثمارات المالية والقروض المصرفية والقيمة السوقية ومؤشرات السلامة المالية.

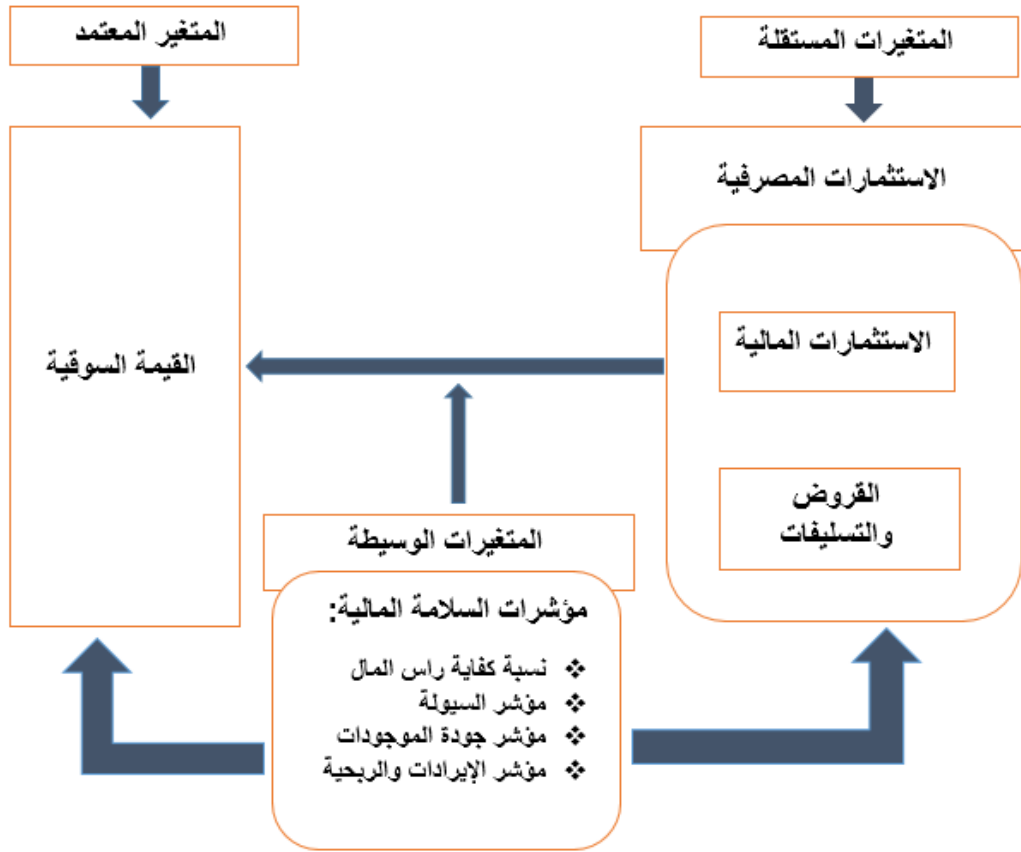
رابعاً: فرضيات الدراسة

١. الفرضية الرئيسة الأولى (تساهم الاستثمارات المصرفية في تعزيز القيمة السوقية للمصرف)
٢. الفرضية الرئيسة الثانية (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية)
٣. الفرضية الرئيسة الثالثة (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشرات السلامة المالية) وتتفرع منها أربعة فرضيات هي:
 - أ- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال
 - ب- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة
 - ت- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات
 - ث- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية
٤. الفرضية الرئيسة الرابعة (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية)
٥. الفرضية الرئيسة الخامسة (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لاستثمار المصرف ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية)
٦. الفرضية الرئيسة السادسة (لا توجد علاقة أثر غير مباشر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية)

خامساً: حدود الدراسة: تتمثل عينة الدراسة بالمصارف العراقية الخاصة التي تتضمن سبعة مصارف في سوق العراق للأوراق المالية وهي: (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الخليج العراقي ومصرف الشرق الأوسط العراقي ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الائتمان العراقي). تم الاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة مع الاعتماد على سلسلة زمنية امتدت لسبعة عشر سنة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠).

سادساً: الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل التفسير، وأعلى قيمة وأدنى قيمة، باستخدام برنامج الاكسيل، وتحليل الانحدار الخطي والانحدار المتعدد وتحليل الأثر والارتباط باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS²³). واستخدام نموذج التصميم العكسي (Backward) من بين النماذج الاقتصادية الممكنة استناداً إلى الاختبارات الإحصائية والقياسية. واختبار الأثر الوسيط لمتغير مؤشرات السلامة المالية باستخدام طريقة (Baron & Kenny) وهي من الطرائق الشائعة لاختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغير المستقل على المتغير المعتمد بوجود متغير وسيط.

سابعاً: نموذج تحليل الدراسة الافتراضي: يشمل نموذج تحليل الدراسة الافتراضي توضيحاً للعلاقات المفترض قيامها بين المتغير المستقل وبين المتغير التابع من جهة أخرى، والعلاقة بين المتغيرات الوسيطة من جهة والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى، وكذلك العلاقة بين المتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة. من أجل التعرف على النتائج المحتمل قيامها بين المتغيرات المذكورة والاستدلال على طبيعة العلاقات القائمة إذ يوضح الشكل التالي النموذج التحليلي المقترح للدراسة.



الشكل رقم (١) الانموذج الافتراضي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العراقية

١. دراسة (الزبيدي، ٢٠١٤)

عنوان الدراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة وأثرها في القيمة السوقية للأسهم (دراسة على عينة من شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

ان هدف الدراسة هو بحث طبيعة العلاقة بين العائد على الاسهم والمخاطرة اللانظامية واثرها على القيمة السوقية لاسهم للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد استخدمت الدراسة معامل الارتباط وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وقد تكون مجتمع الدراسة من ٢٢ من الشركات المصرفية في سوق العراق للأوراق المالية في المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).

٢. دراسة (زرقون واخرون: ٢٠١٨)

عنوان الدراسة أثر الاستدانة على القيمة السوقية للأسهم دراسة حالة سوق باريس للمدة من (٢٠١١-٢٠١٤)

الهدف من الدراسة هو قياس تأثير الاستدانة على القيمة السوقية للأسهم، عن طريق اعتماد على العلاقة بين الاستدانة والقيمة السوقية للأسهم، تم إنجاز الدراسة على عينة مكونة من ١٢ شركة مدرجة في مؤشر CAC40 للمدة (٢٠١١-٢٠١٤). واستخدمت الدراسة نماذج الانحدار غير الخطي البسيط، اختبار استقراريه السلاسل الزمنية عن طريق استخدام اختبار ADF واستخدام اختبار BDS لمعرفة مدى كفاءة سوق باريس عند المستوى الضعيف بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews9.0 .

ثانياً: الدراسات العربية

٣. دراسة (النجار: ٢٠١٧)

أثر كل من الاستثمار في الأصول غير الملموسة، والأداء المالي، والسياسة المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الاستثمار في الأصول غير الملموسة والأداء المالي والسياسة المالية على القيمة السوقية للشركة. شملت عينة الدراسة ٣٤ شركة فلسطينية مدرجة في بورصة الأوراق المالية الفلسطينية في المدة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وتم استخدام كل من تحليل الانحدار المتعدد وتحليل المسار لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الفلسطينية في قطاع الصناعة سجلت أعلى معدل للاستثمار في الأصول غير الملموسة، لكن الشركات في قطاع الاستثمار لم تستثمر في الأصول غير الملموسة. والسياسات المالية كان لها تأثير كبير على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية.

٤. دراسة (حميدي: ٢٠١٩)

عنوان الدراسة الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 وأثره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية و تحقيق السلامة المصرفية العالمية

هدفت الدراسة إلى المطالبة بتطبيق مؤشرات السلامة المصرفية كأحد المطالب الاحترازية للمصارف على الصعيد الدولي، وسعي المصارف في الحفاظ على أنظمتها المصرفية في ضوء تبني أفضل الممارسات في مجال الرقابة والإشراف على انشطتها و تدعيم آليات التحكم في المخاطر، كما هدفت الدراسة إلى بيان مساعي مقررات لجنة بازل 3 في تحقيق السلامة المصرفية بتدعيم الإطار الرقابي على المصارف وإبراز أثر الرقابة المصرفية كعنصر أساسي في تحقيق استقرار و سلامة المراكز المالية للمصارف، عن طريق عملها على توفير البيئة الملائمة لعمل المصرفي وفق أسس سليمة بما يضمن سلامة النظام المصرفي و المالي ككل.

٥. دراسة (Roman & sargu,2013)

Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach Based on the Camels Framework

عنوان الدراسة تحليل السلامة المالية للبنوك التجارية في رومانيا: وفقا لمنهج Camels

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بالتحليل المقارن للسلامة المالية للمصارف التجارية التي تعمل في رومانيا. استخدمت الدراسة نموذج CAMELS كإحدى الطرق الأكثر شيوعًا لتحليل السلامة المالية للمصارف. توصلت الدراسة إلى ان اهم النتائج تم الحصول عليها عند تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في المصارف عينة الدراسة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز مخاوف صانعي القرار في المصارف لتحسين وزيادة سلامتها مع تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام.

٦. دراسة (Claudiu,2015)

عنوان الدراسة ربحية المصارف ومؤشرات السلامة المالية: تحقيق على المستوى الكلي في البلدان الناشئة

Banks' Profitability and: Financial Soundness Indicators: A Macro-level Investigation in Emerging Countries

الهدف من الدراسة بيان كيف تأثرت ربحية القطاع المصرفي بشكل كبير بعد الأزمة المالية العالمية. كما أسهمت الدراسة في ابراز أثر سياسات الائتمان غير المستدامة التي كانت تمارسها المصارف قبل الأزمة إلى حد كبير في هذه المحنة. كما اثار ظهور قدر كبير من القروض المتعثرة في التأثير السلبي على ربحية المصارف. فضلا عن زيادة الرسملة عرض ربحية المصارف للتأثير سلبيًا على الربحية على المدى القصير. وتأثير ذلك على مؤشرات السلامة المالية في المصارف. استخدمت الدراسة البيانات الشهرية لصندوق النقد الدولي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٣.

٧. دراسة (Dunbar,2021)

عنوان الدراسة تأثير حدث COVID-19 على السلامة المالية للبنوك الأمريكية

Impact of the COVID-19 event on U.S. banks' financial soundness

ان ما يميز هذه الدراسة هو استخدامها التغييرات في خيارات التحوط طويلة الاجل للمستثمرين هو مؤشر لتوقعات النمو المستتدة إلى المخاطر الخاصة بالمستثمرين بهدف تحديد التغيير في متطلبات الاحتياطي الفيدرالي لرأس المال الاحتياطي وأثر ذلك على سلامة الخدمات المالية للمصارف. وتوصلت الدراسة أن بيانات الناتجة عن خيارات التحوط كشفت بشكل كبير عن وجود علاقات سببية بين مؤشرات السلامة المالية ومتطلبات الاحتياطي الفيدرالي لرأس المال الاحتياطي. كما أظهرت الدراسة ان عامل التحوط ساعد في تقليل متطلبات احتياطي رأس المال للأنظمة المصرفية كما انه ساعد في تحسين رأس المال التنظيمي ورأس المال العامل من المستوى الأول وهو نسبة راس المال للأسهم المصرفية إلى موجوداته المرجحة بالمخاطر.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول

تحليل الاستثمارات المصرفية

مقدمة

يبحث اقتصاديو التنمية المستثمرين على توظيف الأوراق المالية والاستفادة منها كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات بسبب تدفقاتها النقدية المستمرة مقارنة بالمصادر الأخرى للتدفقات المالية، هذا الأمر له نتائج إيجابية على المدى البعيد كونه يحفز على ريادة الأعمال والشركات المحلية. الاستثمارات المالية يتيح إدارة الموجودات الحقيقية والمالية إذ يتعلق الاستثمار بالإنفاق الرأسمالي، فضلا عن كونه أهم مصادر تحقيق الدخل والحفاظ عليه. إن أحد المشاكل الأساسية التي تواجه الإدارات المالية كيفية تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من أجل اتخاذ القرار المناسب بهدف تنفيذ الاستثمارات المالية التي تعمل على دعم التنمية المالية في البلدان.

أولاً: مفهوم الاستثمار المصرفي وأهميته:

يرى الاقتصاديون أن مفهوم الاستثمار يرجع في أصوله العلمية إلى علم الاقتصاد، بسبب ارتباطه بكل من الدخل والاستهلاك والادخار والقروض (Gangadhar & Babu, 2006:2) بينما يعد الاستثمار من وجهة نظر الماليين بأنه تخصيص الأموال المنظمة في هيكل استثماراتها طويلة الأجل وقصيرة الأجل (العامري، ٢٠٠٧: ١٧) تقوم المصارف بتجميع الودائع ثم تخصيصها عن طريق استحداث أنشطة جديدة وقدرات على الانتاج عن طريق الموجودات أو المساهمات النقدية أو العينية في رأسمال المصرف، يتضمن الاستثمار التزام الوحدة الاقتصادية الناشئ عند الطلب المتزايد نتيجة زيادة الدخل لتحقيق دخل مستمر على شكل فائدة أو مقسوم أرباح أو منافع تقاعدية (Kevin, 2007:12)، ذكر (Shaw, 1973:8) بأن معدل الفائدة المرتفع يحفز المدخرات المحلية ويزيد من حجم الأموال المتاحة للاستثمار. يعرف الاستثمار المصرفي بأنه التخلي عن حيازة الأموال الحالية وإيداعها لمدة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية متوقعة تمثل تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة الآن وكذلك تتمثل التعويض عن انخفاض القيمة الشرائية

بفعل عامل التضخم عند توفير عوائد مقبولة عند أدنى حد من المخاطرة (مطر، ٢٠٠٩: ٢٢). كما يعرف بانه عملية توظيف الأموال المصرفية لاقتناء الأوراق المالية المتنوعة بهدف الاحتفاظ بها كرؤوس أموال ثابتة او المتاجرة بها كأدوات استثمارية متنوعة (Block & Hirt, 2003: 680). تقوم المصارف باستثمار الاموال الفائضة لديها بالاستثمارات طويلة الاجل بعد توفير متطلبات السيولة بمتطلبات منح القروض (غنيم، ٢٠٠٧: ١٧١).

تتخذ المصارف من الاستثمار في الأوراق المالية أحد الأنشطة البديلة عن الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها من دون تشغيل اولا يتولد عنها أرباح على خلاف الاستثمار في الأوراق المالية الذي يستهدفه المصرف لتحقيق ربحية مناسبة تعمل على خلق الاستمرارية والبقاء (أبو احمد وقأثري، ٢٠٠٥: ٣٠٣). تسعى المصارف عن طريق استثمارات تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن تعظيم ثروة المستثمرين، حيث يتمكن المصرف عن طريق عوائده تغطية بعض التكاليف التشغيلية والإدارية، وكذلك تعمل العوائد على تحفيز المستثمرين على الاستمرار في القيام بالعمليات الاستثمارية (الزيدانيين، ١٩٩٩: ٢٦٧)، وتأتي أهمية الاستثمارات عند توفير السيولة المصرفية لتدعيم عمليات السحب المتوقعة من الودائع والحفاظ على قيمة الموجودات والوفاء بالالتزامات المترتبة على المصرف وأخيرا مواجهة مخاطر الازمات (غنيم، ٢٠٠٧: ١٤١)

ثانيا: اثر الحوافز في الاستثمار المصرفي:

هناك العديد من الصعوبات التي تواجه العمل المصرفي مما تحد من أثر المصارف في رفع قدرة التنمية الاقتصادية للبلد. اذ لايزال هناك العديد من المشروعات التجارية والاستثمارية التي تواجه بعض من القيود الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات من قبل القطاعات المصرفية. هنا قد تستخدم الحكومات على نطاق واسع الحوافز الضريبية والمالية لجذب الاستثمارات وفقا لمخطط حوافز الاستثمار الممنوحة وتوجيهها نحو قطاعات استثمارية معينة. يرى (James, 2019: 38) أن التمايز في منح حوافز للمستثمرين يعزز حماية البيئة بالإضافة إلى تحقيق فوائد مالية للصناعات. يأتي أثر الحوافز في يشجع الافراد والشركات في الحصول على مزايا التسهيلات المصرفية والعمل على توفير فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية. تأتي المنح التي تقدمها الحكومة في سبيل تحقيق حوافز الاستثمار على شكل إعفاءات ضريبية مؤقتة او كاملة

من دخل المشروعات الاستثمارية او اعفاءات ضريبية دخل الشركات التي تستخدم تقنيات جديدة واستحداث أنشطة البحث والتطوير، غالبا ما ينتج عنها العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، والسبب يعود أن هذه المنح التي تقدمها الحكومة تؤثر في قرارات الاستثمار بشكل مباشر ما انها تقلل من مخاطر الفساد والتهرب الضريبي من قبل الشركات (Klemm,2012: 340). وعندما تمنح الحكومة حوافز عن طريق التشريعات واوامر تنفيذية متعددة ممكن ان تخضع إدارة الحوافز لتعديلات مستمرة بالشكل الذي يضمن استجابة للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية كما حدث مع جائحة كوفيد 19، حيث أن الاضطرابات المتعددة التي تعرضت لها سلاسل الامداد والأنشطة اقتصادية حول العالم اضطرها إلى إعادة صياغة وتقييم استراتيجياتها في ترويج الاستثمار، مع اخذ العديد من التدابير السريعة لتعزيز أنشطتها الاقتصادية بالطريقة التي تضمن سلامة الإجراءات الاحترازية المتخذة لانتعاش اقتصادها بما يضمن فاعلية وكفاءة إدارة الحوافز وتطبيقها مع ميزانياتها وتحقيق أهدافها. (EY, 2020:1)

ثالثا: ترويج الاستثمارات المالية في المصارف

هناك أربع أسباب رئيسية لإجراء الأنشطة الترويجية للاستثمارات المالية في المصارف على المستوى المحلي (OECD,2021:112)

1. **أهداف التنمية:** تسعى هيئات ترويج الاستثمارات الوطنية والاهلية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل مختلف مع الوصول الى مزايا تنافسية.
2. **استقطاب الاستثمار المحلي:** بالنسبة للعديد من المناطق قد يكون استقطاب الاستثمار في البلد الواحد بنفس درجة أهمية جذب المستثمرين الأجانب، هنا قد تتمكن المصارف من تطبيق نفس المبادئ والتقنيات لتعزيز الاستثمار وربط عملياتها بالاقتصاد المحلي الذي سيقوم نجاح أكبر.
3. **التيسير على ارض الواقع:** تعد هيئات الترويج للاستثمار الأهلية دون الحكومية أقرب إلى المستفيدين وصانعي القرار المحليين، فهي بوضع أفضل في تقديم المساعدة للمستثمرين الحاليين والمؤهلين في مراحل التأسيس وما بعد التأسيس.

٤. مدى معرفة موقعها المحلي: تتمتع هيئات الترويج للاستثمار المحلية بمعرفة نقاط القوة والضعف في منطقتها المحلية، وبالآتي فهي أكثر قدرة على تسويقها عن طريق توفير المعلومات بكلفة اقل للمستثمرين الحاليين والمستفيدين من التقارير المنشورة.

رابعاً: عوائد الاستثمارات المصرفية

العائد على الاستثمار ومخاطرة الاستثمار مفهومان مترابطان لا يمكن تفسير أحدهما بمعزل عن الآخر، وبغض النظر عن نوع الاستثمار وحجمه، عندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقع الحصول على عائد مناسب، لذلك تعد المخاطرة عنصراً مهماً يجب أخذه بالحسبان عند اتخاذ أي قرار استثماري ويهدف المستثمر العادي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة من المخاطرة. (James,2019: 23)

خامساً: أنواع الاستثمارات المالية في المصارف

يشكل سوق الأوراق المالية أحد أركان الهيكل التمويلي في الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية، إذ يقوم بتجميع مختلف المدخرات وإعادة استثمارها، وهذا يعود إلى العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والكفاءة الانتاجية من جهة وبين نمو الأسواق الرأسمالية المحلية وبصفة خاصة سوق الأوراق المالية التي تتضمن الأنواع الرئيسية منها مثل الأسهم والسندات.

إن الاستثمار في سوق الأوراق المالية من إصدار وتداول يعمل على تشجيع المتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب من أجل دفع مسارات النمو الاقتصادية والاجتماعية عن طريق فتح حسابات بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى المصارف كما يسهم في جلب الخبرات وإيجاد فرص عمل بتشجيع الأنشطة الاستثمارية وتمييز الموارد البشرية ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في البلد والعمل على توسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية. يمكن تقسيم الاستثمارات المالية حسب نوع الرقعة المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الاستثمار بالأسهم العادية

المحور الثاني: الاستثمار بالسندات

المحور الثالث: الاستثمار بالقروض المصرفية

المحور الرابع: صناديق الاستثمار

المحور الأول: الاستثمار بالأسهم العادية

أولاً: مفهوم الأسهم العادية

تعرف الأسهم بأنها صكوك قابلة للتداول ولها قيمة متساوية تمثل حق المساهمين في الشركة ولاسيما حقهم في الحصول على نسبة من مقسوم الأرباح، كما تعرف الأسهم بانها رأس المال المطروح للإكتتاب والمضاف من قبل المستثمرين والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم في راس مال الشركة. (هوشيار، ٢٠٠٤: ٩٢). كما تعرف الأسهم العادية بانها صكوك ملكية يحتفظ بها المساهمين وتثبت حقوق كل مساهم بملكية الشركة (Ross,1996:75).

تحتل الأسهم العادية اهمية كبيرة من بين مصادر التمويل المتعددة وذلك كونها الأداة التمويلية الاولى لتكوين رأس المال في الشركة، حيث تحصل الشركات على مصادر التمويل طويل الاجل من الأسواق الرأسمالية، تقسم هذه المصادر إلى مصادر ملكية يشمل كل من (الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة والاحتياطيات) ومصادر اقتراض التي تتضمن (القروض المصرفية وسندات الدين والسندات القابلة للتحويل) (حنفي، ٢٠٠٣: ٣٩)

يتكون راس المال في الشركات من عدد من الحصص المتساوية التي تعرف بالأسهم، والتي تمثل المصدر الرئيسي للتمويل فضلا عن كونها لا تحمل الشركات أعباء وليس لها تاريخ استحقاق محدد. (David& Richard, 2009:30).

ثانياً: تقييم الأسهم العادية

عملية تقييم الاسهم العادية تتمثل بحساب القيمة الحالية لمجموعة من التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر خصم مناسب، ويعرف معدل الخصم المناسب بانه العائد المطلوب على الاستثمار في الورقة المالية.

(James & John, 2009:580) إذ تتولد التدفقات النقدية من مقسوم الأرباح الذي تدفعه الشركة لكل سهم، أما الأرباح المحتجزة^١ فتعيد الشركة استثمارها لتوليد مقسوم أرباح مستقبلي لحملة الاسهم. لذلك منطوقيا أن سعر الحقيقي المدفوع للاستثمار في الاسهم هو القيمة الحالية لمقسوم الأرباح الحالي والمستقبلي فضلا عن نسبة النمو في مقسوم الأرباح (Saunders, Millon, 2012:80)، وتعد عملية تقييم الاسهم العادية أكثر صعوبة من السندات وذلك لثلاث اسباب الاول- ان الاسهم العادية ليس لها تدفقات نقدية متساوية او معلومة مسبقا، ثانيا - لا يوجد للسهم تاريخ استحقاق، ثالثا- لا توجد طريقة سهله لمراقبة معدل العائد المطلوب في السوق المالية (Ross, et. al, 2008:235). وهناك عدة طرق لتقييم الاسهم العادية منها:

١- نموذج خصم مقسوم الأرباح:

هناك افتراض أساسي في النظرية المالية عند تقييم الموجودات المالية يتم بالاعتماد على خصم التدفقات النقدية الحالية المتوقعة في المستقبل، ويمكن أن نحصل على نوعين من التدفقات النقدية النوع الأول وهو مقسوم الأرباح النقدي والنوع الثاني عند اجراء فرق بين الأسعار السوقية. ويعد نموذج مقسوم الأرباح النقدية المخصوصة هو أحد النماذج الاوائل الذي استخدم لتسعير الاسهم والذي طوره John B. Williams عام 1931، عندما افترض أن سعر السهم ما هو الا انعكاس للقيمة الحالية لمقسوم الأرباح المستقبلية (Madura, 2010:264)، وهناك ثلاثة نماذج في احتساب القيمة الحالية لمقسوم الأرباح هي: (Ross, et. al, 2008:238)

أ- **مقسوم الأرباح بمعدل نمو صفري**: أن مقسوم الأرباح المتوقع على السهم يبقى ثابت خلال حياة السهم دون أن يتغير ويحتسب

ب- **مقسوم الأرباح بمعدل نمو ثابت**: يفترض نموذج مقسوم الأرباح المخصوص (DDM) فرضيتين اساسيتين هما:

(١) إن نمو مقسوم الأرباح هو بمعدل ثابت ومستمر

^١ الأرباح المحتجزة: هي الأرباح غير الموزعة على المساهمين وتحسب عن طريق طرح صافي الأرباح المتحققة من السنوات السابقة من الأرباح الموزعة على المساهمين، إذ تستخدم هذه الأرباح لأغراض التوسيع والنمو لكونها من مصادر التمويل الذاتية ولا تتحمل المنظمات أي تكاليف عليها.

٢) إن معدل النمو لمقسوم الأرباح هو أقل من معدل العائد المطلوب

ج- **مقسوم الأرباح بمعدل نمو غير ثابت:** كثير من الشركات تشهد نمو غير ثابت لمقسوم أرباحها بعد أن كانت تحتسب نمو المقسوم بمعدل ثابت. وأن قيمة السهم لشركات نمو مقسومها غير ثابت هي تشبه الشركات التي نمو مقسومها صفري أو ثابت، ما يعني أن قيمة السهم مساوية للقيمة الحالية لمقسوم أرباح الشركة المتوقع في المستقبل، ولإيجاد مقسوم الأرباح بمعدل نمو غير ثابت نتبع الخطوات الآتية:
(Ross,et.al,2008:241)

١. إيجاد القيمة الحالية لمقسوم الأرباح في مدة النمو غير الطبيعي

٢. إيجاد القيمة الحالية لمقسوم الأرباح بعد فترة نمو غير طبيعي

٢. **نسبة سعر السهم إلى ربحيته PE:**

نظريا تُعد أفضل طريقة لتقييم الاسهم هي باستخدام نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي الا أنه عند عدم قيام الشركة بتوزيع مقسوم أرباح لسنة معينة أو عندما يكون معدل نمو المقسوم شاذاً فأن انه يفضل استخدام نسبة **PE** لتقييم الأسهم بدلا من نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي **DDM**، وتوضح النسبة ما هو السعر الحالي الذي تدفعه الاسواق لكل دولار من ارباح الشركة في ذلك الوقت. وهناك تفسيرين لارتفاع نسبة **PE** هما: (Mishkin,Eakins,2012:311)

أ- تتوقع السوق ازدياد في ارباح الشركة مستقبلا وهذا سيزيد من سعر السهم ليكون في وضعه الطبيعي

ب- تتوقع السوق بأن ارباح الشركة هي ذات مخاطرة منخفضة مما يجعلها على استعداد لدفع مبالغ اضافية مقابل اسهمها

وفقا لهذه الطريقة فأن الأرباح المستقبلية مهمة جدا في تحديد قيمة السهم، الا انه قد تنتج عنها تقييمات مختلفة ولعدة اسباب الاول- أن المستثمر قد يستخدم توقعات مختلفة للأرباح المستقبلية فأرباح السنة الاولى تستخدم الأرباح الحالية كأساس لكن السنة التي بعدها تستخدم ارباح قد لا تكون دقيقة، الثاني - قد يختلف المستثمرون بينهم في المقاييس المستخدمة لقياس **PE** فبعضهم قد يستخدم الأرباح التشغيلية وقد يستثنى اخر مصاريف استثنائية عند حساب الأرباح. الثالث- قد يختلف المستثمرون في اختيار الشركات التي تمثل المعيار الصناعي عند مقارنة نسبة **PE** المحتسبة من قبلهم. والاسباب هذه تدل على قصور في طريقة **PE** عند استخدامها لتقييم الاسهم (Madura,2010:264)، وهناك نسب اخرى تستخدم في تقييم

الاسهم العادية خصوصا إذا تشابهت نسبة PE المحسوبة لاسهم شركة معينة مع شركات مشابهه في نفس الصناعة، ومن هذه الطرق (bodie,etal,2013:428):

- أ- **نسبة السعر إلى القيمة الدفترية:** وتستخرج عن طريق قسمة سعر السهم على قيمته الدفترية ويستخدم المحللون هذه النسبة لمعرفة كيف يمكن ان تكون القيمة السوقية للسهم هل هي مغامرة ام لا.
- ب- **نسبة السعر إلى التدفق النقدي:** يمكن ان تتعرض هذه النسبة إلى التلاعب من قبل محاسبي الشركة عن طريق اعداد كشف الدخل لذا يفضل بعض المستثمرين التدفق النقدي الحر وهو صافي التدفق النقدي التشغيلي للاستثمارات الجديدة.
- ت- **نسبة السعر إلى المبيعات:** كثير من الشركات الجديدة لا تمتلك ارباح لذا يعتمد المحللين على هذه النسبة رغم ان هذه النسبة قد تختلف بين الصناعات لاختلاف هامش الربح للوحدة المباعة.

٣. نموذج القيمة الحالية لفرص النمو:

أن قرار تخفيض مقسوم الارباح من اجل اعادة الاستثمار في فرص استثمارية جديدة سينعكس على اسعار الاسهم بشكل ايجابي، وهذه الزيادة في الاسعار ستعكس الزيادة في عوائد الفرص الاستثمارية بشكل يفوق معدل العائد المطلوب، بعبارة اخرى، أن الفرص الاستثمارية التي تكون فيها صافي القيمة الحالية قيمة موجبة تسمى القيمة الحالية لفرص النمو.

ثالثا: أنواع قيم الأسهم العادية:

عندما يتم إنشاء شركة تهتم بشكل كبير باحتياجات رأس المال التي تحدد حجم رأس المال. وعندها يحدد القرار حول عدد الحصص التي سيتم تقسيم القيمة الاسمية للسهم الواحد وفقا لتلك الحصص (Fouse,2013:11) عندما يقوم المساهمون شراء الأسهم بقيمتها الاسمية سوف يحدد رأس المال المتراكم الجدارة الائتمانية للشركة وقدرتها على الحصول على الديون. وكلما ازداد رأس المال المساهمون ازداد معه رأس مال الشركة حجم الحصص في ممتلكات الشركة وعدد الأصوات وحقوق الربح. مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاحتياطي الذي يمثل جزءاً من حقوق ملكية الشركة (Majed,2012: 17). ولكن هذه الزيادة لا تؤثر على أسهم المساهمين ولكنها تزيد من القيمة الدفترية للسهم الواحد كما تؤثر على قيمتها السوقية. وهكذا، فإن هذه الأنواع الثلاثة من قيم الأسهم تبدأ في التباعد مع عمر الشركة (Sarik & 2043 (Ebrahimi,2011). كما توجد مرحلة أخرى مهمة في حياة الشركة تتمثل بقرار زيادة رأس المال

عن طريق إصدار أسهم جديدة، عند انخفاض قيمة السهم الحالي او عند الحاجة إلى تمويل إضافي وقد تضطر الشركة إلى تصفية التزاماتها عندها ستواجه ما يعرف بالقيمة التصفوية (Fouse,2013:14) حيث سيتم التطرق إلى هذه القيم بشكل أكثر تفصيل.

(١) القيمة الاسمية:

أن الغرض الأساسي من انشاء القيمة الاسمية هو حماية المستثمرين من الاحتيال اثناء بيع الأسهم (Cook,1921:324). كذلك الحفاظ على رأس المال الذي تم تكوينه لحماية دائني الشركات من المخاطر الخارجية المرتبطة بالمسؤولية المحدودة للمساهمين (Armor,2000:325). حيث يتم إعطاء القيمة الاسمية لكل سهم لكي يتضمن مقدار رأس المال الذي يساهم به كل مساهم. لذا لا يمكن إعادة توزيعها أثناء وجود الشركة، ولا يمكن بيع الأسهم الجديدة بأقل من القيمة الاسمية. تحسب عن طريق بضرب القيمة الاسمية في عدد الأسهم نحصل على رأس مال الشركة (Kee &Luh 1999:557).

(٢) القيمة الدفترية:

تعد القيمة الدفترية مؤشر عن متانة الملاءة المالية للشركة عند مقارنتها مع القيمة الاسمية. تعرف قيمة أسهم الشركة المثبتة في سجلاتها المحاسبية بالقيمة الدفترية (Cook,1921:323). ويمكن حسابها عن طريق حاصل قسمة حقوق المساهمين (وهو الفرق بين اجمالي الموجودات واجمالي المطلوبات) على عدد الأسهم العادية لسنة مالية محددة. (Tadeusz &Bogumiła, 2021:8)

(٣) القيمة السوقية: يمكن استخدام السعر كمقياس للقيمة السوقية بالدرجة الأساسية، لكن توجد بعض الصعوبات في تفسير القيمة السوقية نفسها. القيمة السوقية هي المبلغ المقدر الذي يمكن الحصول عليه عند تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية. تتسم القيمة السوقية بالتقلب وعدم الثبات وفقا لعوامل السوق المتغيرة، كما تعرف القيمة السوقية للشركة بانها مجموع القيم السوقية للأسهم الممتازة والأسهم العادية والسندات، مطروحا منها صافي الموجودات المالية قصيرة الأجل المقدر. القيمة السوقية للسندات عن طريق تقدر المعلومات المتعلقة بالقيم الدفترية ومدفوعات الفائدة عليها وهيكل الاستحقاق ع افتراض علاوة مخاطرة ثابتة لسندات الخزينة على سندات الشركات (McCulloch,1990:12).

٤) **القيمة التصفوية:** يقصد بها القيمة التي يحصل عليها حاملي الأسهم عند تصفية الشركة. نتيجة ارتفاع نسب الرافعة المالية في هيكل موجودات الشركة مع مواجهة العديد من الظروف غير المؤاتية (Harris & Raviv, 1990:334) فقد تأتي التصفية تلقائياً عندما تعاني الشركة من ضائقة مالية قد تضطرها إلى إعادة الهيكلة المالية لموجوداتها، وهنا قد يرى البعض أن التصفية تتمثل بتوزيع الموجودات على المستخدمين المتميزين وعليه فهي رخيصة (Holland, 1989:27)، لكن يرى المديرون الماليون أن التصفية مكلفة جداً، إذ تحتاج الشركة إلى الاسترشاد بفريق مختص من أجل البحث عن بديل لإعادة هيكلة الموجودات والعثور على موجودات لتكون أكثر قيمة في استخدامات أخرى وقدرة هذا الفريق في تحويل ديون الشركة. (Andrei & Vishny, 1991:6)

المحور الثاني: الاستثمار بالسندات

السند بمثابة عقد بين المقترض (الحكومة) والمستثمر (المقرض) حامل السند. يفضل المستثمرين الاستثمار في سوق السندات لكون السندات تدر فوائد أثرية ثابتة على مدى تاريخ الاستحقاق ويتم شراؤها عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة مثل المصارف التي تقوم بأثر وكلاء بيع آمنة وبذلك يمكن الاستمرار في تداولها في سوق الأوراق المالية، مما يجعل استثمار السندات آمنة نسبياً وأقل مخاطرة ويمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية. تعد السندات واحدة من أبرز أدوات الدين التي تلجأ لها الشركات والافراد لتمويل مشروعاتها الاستثمارية.

أولاً: مفهوم السندات وأهميتها:

تعرف السندات بأنها التزامات مديونية طويلة الاجل تصدرها الشركات او الحكومة من اجل زيادة اموالها ودعم العمليات التشغيلية طويلة الاجل مقابل التعهد لحامل السند بدفع قيمة الكوبون في مدة الاحتفاظ بالسند فضلاً عن سداد أصل السند عند تاريخ الاستحقاق (Saunders, Millon, 2012:176). تعد السندات كأحد أدوات الدين وهي وثيقة تصدر عن جهة حكومية او غير حكومية قابلة للتداول ويحق لحامل السند الحصول على دفعات (قيمة الكوبون) أثرية منتظمة وثابتة (دخل ثابت) من القيمة الاسمية المثبتة على السند نفسه (Ross, et. al, 2008:209).

تعمل الشركات والحكومات على اقتراض الاموال من الجمهور على أساس طويل الأجل، فإنه عادة ما يتم ذلك عن طريق إصدار أو بيع اوراق الدين التي تسمى بشكل عام السندات (Ross,et.al,2008:193)، وتعد السندات من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ولديها جدول سداد خلال فترات محددة. إذ أن معظم السندات التقليدية تتعهد بدفع مبالغ محددة في أوقات معينة فضلا عن وقت محدد لسداد أصل الدين. وعند شراء السندات يجب مراعاة الجدارة الائتمانية لمصدر السند ونسبة الضريبة المفروضة عليه في حال إذا كانت الشركات هي الجهة المصدرة للسند، اما إذا كانت الجهة المصدرة هي الحكومة مثل سندات الخزنة فهي مضمونة الدفع اولاً ومعفية من الضرائب ثانياً (Elton, et.al,2014 :14).

ثانياً: الخصائص الأساسية للسندات:

على الرغم من أن جميع السندات لديها بعض السمات المشتركة، الا أن ميزاتها التعاقدية قد تختلف وفقاً للخصائص ادناه: (Ehrhardt, Brigham,2011:133)

أ- **القيمة الاسمية:** اي القيمة الاسمية المعلنة للسندات وهي ثابتة لا تتغير وتمثل عادة المبلغ المالي الذي يقترضه الافراد او الشركات او الحكومات في المقابل تعهده بسداد القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق.
ب- **سعر فائدة الكوبون:** أن المبلغ الذي تدفعه الجهة المصدرة للسند لكل دفعة يسمى بدفعات الكوبون اما سعر فائدة الكوبون هو مقسوم دفعة الكوبون المثبتة على السند وتحسب كنسبة مئوية من القيمة الاسمية المثبتة في السند.

ت- **تاريخ الاستحقاق:** السندات بصفة عامة لديها تاريخ استحقاق وهو تاريخ تسديد القيمة الاسمية للسند فمثلا لو كانت فترة استحقاق السند ١٠ سنوات فأن على مصدر السند تسديد دفعات الكوبون طيلة هذه المدة لحامل السند ومن ثم تسديد القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق.

ثالثاً: انواع السندات:

يتم تبادل (بيع وشراء) السندات طويلة الاجل في سوق رأس المال، ومن انواع السندات هي:
(Mishkin,Eakins,2012:282)

أ- **سندات واذونات الخزينة:** سندات تصدرها الحكومة وتتراوح اجالها من ٢ - ٣٠ سنة، اذ تتراوح فترة استحقاق اذونات الخزينة من ١-١٠ سنة في حين سندات الخزينة من ١٠-٣٠ سنة، وتصدرها الخزنة المحلية لتمويل ديونها، وأكثر هذا الأنواع من السندات هي سندات عادية الا القليل منها قد يكون قابل للاستدعاء (اي اطفاء السند قبل تاريخ استحقاقه بناءً على طلب مصدر السند ويكون سعر الاستدعاء أقل من القيمة الاسمية والفرق بين سعر الاستدعاء وسعر السوق يسمى علاوة الاستدعاء)، وهناك امرين تمتاز بها هذه السندات. **الاول-** على عكس السندات الأخرى لا توجد مخاطر السداد في السندات الحكومية. **الثاني-** انها معفاة من ضريبة الدخل (وإن لم يكن على المستوى الاتحادي).

ب- **سندات البلدية:** وتصدرها حكومات الولايات والحكومات المحلية لتمويل مشاريع المصلحة العامة مثل المدارس والمرافق العامة وشبكات النقل وتكون معفاة من الضرائب الفيدرالية. وهو ما يسمح للبلدية بالاقتراض بتكلفة أقل لان المستثمرين يعلمون أن سبب انخفاض اسعار الفائدة على هذه سندات هو كونها معفاة من الضرائب.

ج- **سندات الشركات:** عند حاجة الشركات الكبيرة إلى الاموال فأنها في الغالب تصدر سندات بقيمة اسمية \$١٠٠٠ مع دفع فوائد نصف سنوية حتى تاريخ الاستحقاق فلو ارادة شركة ما اصدار سندات بقيمة ١ مليون دولار فأنها ستصدر ١٠٠٠ سند، وعلى العكس من السندات الحكومية فأن سندات الشركات عرضة إلى مخاطر عدم السداد الا انها تتفاوت فيما بينها بذلك اذ أن هناك تصنيف للسندات بحسب العائد والمخاطرة، وقد تصدر سندات الشركات بعدة ميزات اذ قد تكون سندات قابلة للتحويل وسندات قابلة للاستدعاء وسندات مخصومة (ذات كوبون صفري) وسندات مضمونة واخرى غير مضمونة.

د- **سندات قابلة للتحويل:** ان أصحاب السندات القابلة للتحويل لديهم خيار لتحويلها إلى عدد ثابت من الحصص في الأسهم العادية. خصوصا إذا كان وضع الشركة باتجاه تحقيق الارباح، وتكون اسعار الفائدة على السندات القابلة للتحويل منخفضة ويقبل بها المستثمر إذا ما توقع ارتفاع قيم أسهم الشركة المصدرة للسند وهذا عكس السندات الغير قابلة للتحويل (Ehrhardt, Brigham,2011:179)، اما سعر التحويل فهو مقدار مساهمة كل دولار من القيمة الاسمية للسند لاستبداله بحصة واحدة من السهم. وان عدد الحصص لكل سند مستلم قابل للتحويل تسمى نسبة التحويل، ويتم التحويل مقابل علاوة تسمى

علاوة التحويل وهي الفارق بين سعر التحويل وسعر السهم الحالي مقسوما على سعر السهم الحالي (Ross,et.al,2008:466).

هـ- **السندات القابلة للاستدعاء:** سندات تعطي الحق لمصدرها إعادة شراءها قبل موعد الاستحقاق وغالبا ما تكون اسعار فائدتها مرتفعة كون الشركة تقوم باستدعاء حملة السندات عند انخفاض اسعار الفائدة السوقية ويكون العائد على الاستدعاء (علاوة الاستدعاء) مشابه للعائد على الاستحقاق الا انه يحسب العائد على اساس تاريخ الاستدعاء فبدل من تعويض عدد سنوات الاستحقاق في معادلة تسعير السندات توضع عدد سنوات الاستدعاء والتي هي أقل من سنوات الاستحقاق (Fabozzi & Peterson,2003: 243)

رابعاً: تسعير السندات:

عملية تسعير السندات تعد ضمناً عملية تقييم للسندات، إذ أن السعر المناسب للسند يعكس القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتولد من السندات بشكل دفعات لفوائد أثرية (تسمى الكوبون) وايضا إعادة دفع أصل مبلغ السند عند الاستحقاق (Madura,2010:173)، ولاستخراج القيمة الحالية للسند يستخدم معدل العائد المطلوب، وهو معدل الفائدة السائد في السوق لهذا النوع من السندات. ويسمى ايضا معدل الخصم الذي يستخدم لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على السندات. ويطلق عليه أيضا العائد (Ehrhardt, Brigham,2011:180)، أن قيمة السند هو حاصل جمع القيمة الحالية لدفعات الكوبون والقيمة الحالية لقيمة السند الاسمية التي ستدفع عند تاريخ الاستحقاق، بمعنى انه سيتم خصم كل دفعات الكوبون للحصول على التدفقات النقدية المخصومة على السند ومن ثم خصم القيمة الاسمية للسند لمعرفة قيمتها الحالية (bodie,et.al,2014:452)

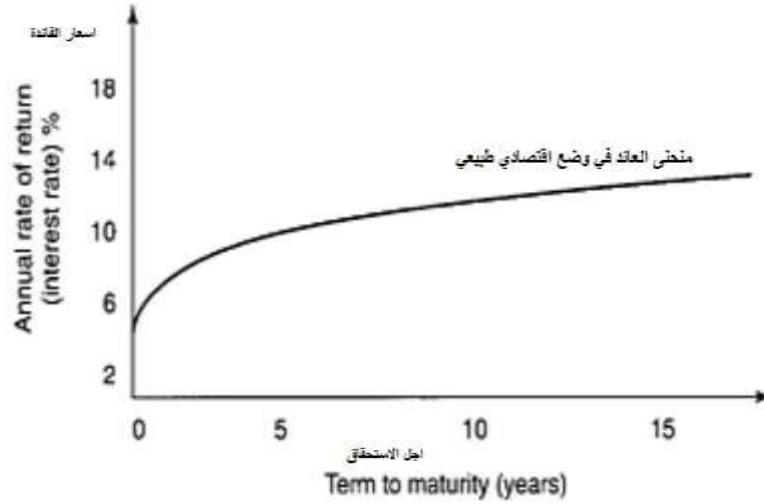
خامساً: العوامل المؤثرة في تسعير السندات:

تعد العوامل المؤثرة في تسعير السندات متنوعة ومنها ما يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر، هي كما

يلي:

١- **الاجل الزمني Duration**: ان التعامل مع مفهوم اجل الاستحقاق الخاص بعدد دفعات السندات يحتاج إلى قياس متوسط عدد الدفعات النقدية للسندات والتعرف على تحسس اسعار السندات للتغيرات في اسعار الفائدة ، ويعرف الاجل الزمني بأنه مقياس لأجل الاستحقاق الحقيقي ويتمثل في المعدل المرجح لعدد الدفعات النقدية على السند موزونة بقيمتها الحالية (bodie,et.al,2013:340)، اي يجب معرفة الوزن الزمني لكل دفعة نسبة إلى اجمالي الدفعات النقدية للسند ، اي القيمة الحالية لكل دفعة مقسومة على سعر السند الحالي وهو الوزن الزمني لكل دفعة نقدية على السند (bodie,et.al,2014:519)

٢- **هيكل اجال اسعار الفائدة**: العلاقة بين اسعار الفائدة طويلة الاجل وقصيرة الاجل تسمى بهيكل اجال اسعار الفائدة التي تفترض أن اسعار الفائدة المستخدمة في خصم الاوراق المالية هي خالية من مخاطر النكول (Ross,et.al,2008:222)، ويحتل هيكل الآجال أهمية كبيرة عند اتخاذ القرار بالاقتراض وهل سيكون قصير الاجل ام طويل الاجل سواء اصدرت الحكومة او الشركات وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين المؤهلين عندما يقررون شراء السندات (Ehrhardt, Brigham,2011:204). قبل مناقشة علاقة اسعار الفائدة مع التي تتغير مع خط الزمن لابد من معرفة ميل منحنى العائد، اذ أن الارتفاع معدلات الفائدة يرتبط مباشرة بطول اجل الاستحقاق فكلما اشار منحنى العائد إلى وجود زيادة بأجل الاستحقاق زادت معه معدلات الفائدة وكما في الرسم البياني ادناه لمنحنى العائد عند افتراض وضع اقتصادي طبيعي يظهر فيه منحنى العائد بشكل ميل صاعد (mcmenamin,1999:728) وهذا يعني أن معدلات الفائدة قصيرة الاجل هي أقل من معدلات الفائدة طويلة الاجل كون الاخيرة اكثر تعرض لمخاطر التضخم مما يدفع المستثمرين إلى طلب علاوة مخاطرة على استثماراتهم طويلة الاجل (broyles,2003:270).



شكل (١)

منحنى العائد في ظل وضع اقتصادي طبيعي

Resource: Mcmenamin Jim ; Financial Management " Introduction " , Routledge , first Edtion ,London,1999,728.

قد يكون منحنى العائد ذو ميل هابط كما حدث في اذار عام ١٩٨٠ على معدلات الفائدة لسندات الخزانة، بينما في عام ٢٠٠٠ كان ميل منحنى العائد متذبذب وفي وضع حرج، الا انه عاد في عام ٢٠٠٩ ليصبح ذو ميل المنحنى باتجاه تصاعدي من جديد (Ehrhardt, Brigham,2011:204) لتفسير هذه التقلبات في منحنيات العائد هناك عدة نظريات هي (نظرية التوقعات، نظرية تفضيل السيولة، نظرية تجزئة السوق، نظرية العادة المفضلة) وسيتم توضيح كل منها كالآتي:

أ- **نظرية التوقعات:** وفقا لهذه النظرية فإن اسعار الفائدة الآجلة تمثل بشكل خاص الاسعار المتوقعة مستقبلا، اي بمعنى أن هيكل الآجال يعكس توقعات السوق المالية لأسعار الفائدة المستقبلية على المدى القصير (Fabozzi & Peterson,2003: 77) ويتضح من ذلك أن نظرية التوقعات تتعلق بأسعار الفائدة السوقية للسندات كون الاسعار الاسمية لا تحدها التوقعات في معدل الفائدة بل التوقعات بمعدل التضخم (bodie,etal,2014:498).

ب- **نظرية تفضيل السيولة:** لا يعتمد وفق هذه النظرية تقدير اسعار الفائدة الآجلة على توقعات السوق لأسعار الفائدة المستقبلية انما تعتمد على علاوة السيولة (Fabozzi & Peterson,2003:77) لذلك يسمي البعض هذه النظرية بنظرية علاوة السيولة والتي تعتمد على تحليل المستثمر لعوائد السندات التي يحتفظ بها وبآجال

متنوعة، بمعنى اذا افترض المستثمر وجود عجز في التزامات الآجال الطويلة (السندات طويلة الاجل) فمن المفترض أن تكون هناك عوائد اضافية كي تجذب المستثمرين لشرائها (Elton, et.al,2014 :535)

ج- **نظرية تجزئة السوق**: كثير من المستثمرين ومصدري السندات يفضلون نظرية تجزئة السوق كونها لا تكثرث إلى التفاوت في العائد بين سند باستحقاق معين وسندات اخرى باستحقاقات مختلفة ، على سبيل المثال شركات التأمين على الحياة تكون التزاماتها طويلة الاجل فهي تستلم دفعات التأمين مقابل دفعها بعد اجال طويلة كون قسط التأمين على الحياة يبدأ من عمر ٢٥ سنة، لذلك هي تفضل الاستثمار في سندات طويلة الاجل كون اسعار الفائدة فيها معلومة على العكس من الاستثمار في سلسلة سندات قصيرة الاجل تكون فيها اسعار الفائدة المستقبلية مجهولة مما يزيد حجم المخاطرة (Elton, et.al,2014 :531)، كما تفترض النظرية أن السبب الرئيس في شكل منحنى العائد يكمن في ادارة الموجودات والمطلوبات بحسب اجال الاستحقاق اذ تكون محدده وفي قطاع معين اذ لا يفضل المستثمر بحسب هذه النظرية التنقل بين قطاع واخر للاستفادة من التغيرات في اسعار الفائدة وميول منحنى العائد (Fabozzi & Peterson,2003 : 78)

د- **نظرية العادة المفضلة**: تتبنى هذه النظرية وجهة النظر القائلة بأن هيكل الآجال يعكس توقعات المسار المستقبلي لأسعار الفائدة فضلا عن علاوة المخاطرة ، وترفض النظرية الاصرار على وجوب زيادة علاوة المخاطرة بازدياد اجل الاستحقاق اذ تعتقد أن المستثمرين يفضلون الاستثمار استثمارات سائلة وتتلاءم مع التزاماتهم وامكاناتهم، كما وترفض ايضا وجهة النظر التي تفترض أن المقترضين يفضلون القروض طويلة الاجل ، فعند المناظرة بين المؤسسات المالية المختلفة سنجدها تتفاوت في تفضيلاتها الاستثمارية من حيث اجال الاستحقاق (78 : Fabozzi & Peterson,2003) ، بمعنى أن هذه النظرية تستند على فرضية مفادها أن تطابق اجال الاستحقاق بين اصول الشركة والتزاماتها يقلل المخاطرة وهذا هو الوضع المفضل للجميع (Elton , et.al,2014 :531).

سادسا: الاستثمار في السندات الحكومية

تعد السندات الحكومية من أوراق الدين الحكومي التي يرغب الافراد والشركات الاستثمار فيها، ويعود سبب تفضيل الاستثمار في هذه الأدوات كونها صورة من صور الائتمان المصرفي الذي يتميز بسهولة التداول وتأثير السياسة النقدية في تحقيق استقرار الائتمان المصرفي عبر عمليات السوق

المفتوحة. إذ يستطيع البنك المركزي توجيهه سياسة نقدية توسعية وزيادة السيولة عن طريق شراء او حيازة السندات الحكومية من الاسواق الثانوية، وهو ما يعرف بتنقيذ الدين، او توجيهه سياسة نقدية انكماشية وتحجيم السيولة عن طريق بيع او التخلي عن السندات الحكومية للمصارف. ويخضع حجم الدين الحكومي لشروط استدامة المالية العامة والمديونية، كما لا بد أن ينسجم حجم السندات الحكومية المصدرة مع الحجم المناسب من الأنفاق الحكومي، وتصدّر السندات الحكومية بأجال زمنية مختلفة لكي تستجيب لتفضيلات السوق المختلفة.

يبقى معدل الفائدة على السند متعلقا بمعدل الكوبون التي تحسب على القيمة الاسمية للسند بغض النظر عن السعر السوقي له. اذ أن السعر السوقي للسند في تغير دائم لذلك يعتمد مفهوم العائد على السند، المعروف بمعدل العائد الداخلي وهو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لدفعات الفائدة المستقبلية مع القيمة الاسمية للسند مساوية لقيمه السوقية في الوقت الحاضر. توجد علاقة طردية بين معدة العائد على السند مع أجل السند، حيث يزداد معدل العائد السنوي على السند مع طول أجله. وتستخدم الدول اسعار الفائدة ومعدلات العائد على السندات للوقاية من اثار التضخم.

سابعا: خصائص الاستثمار في سوق السندات

يتميز الاستثمار في السندات بالعديد من الخصائص التي تجعل من سوق السندات أكثر مجالا يفضله المستثمرين عند مقارنته بسوق الأسهم، ومن هذه الخصائص ما يلي:

١. يتطلب الاستثمار في السندات وجود اسواق ثانوية يتم فيها تداول تلك السندات التي تم اصدارها بما يكفل توفير السيولة المناسبة في الأنظمة المالية. (عطون، ١٩٩٣: ٥١)
٢. يعمل تداول السندات على توفير مناخ استثماري يستجيب لتطوير السوق وحاجته إلى أدوات أفضل لزيادة المنافسة بين الاسواق وكذلك تحديد الاسعار العادلة على اساس الية العرض والطلب.
٣. التداول في الاسواق الثانوية قد يتم عن طريق الوساطة المالية.
٤. يتميز سوق السندات بالمرونة التامة وخاصة عند استفادته من تكنولوجيا الاتصالات حيث يمكن توليد أدوات جديدة مثل السندات الالكترونية بعد أن تستوفي الشروط الكاملة في الاثبات. (السادات، ٢٠١١:

(١٩٥

المحور الثالث: الاستثمار بالقروض المصرفية والتسليفات

تعد القروض المصرفية من أكثر المجالات الاستثمارية جاذبية في العمل المصرفي، فضلا عن كونها اهم مصادر التمويل التقليدية، فالاستثمارات عن طريق القروض المصرفية والتسليفات يعد من اخطر العمليات المصرفية، والسبب في ذلك يعود إلى أن جميع الاستثمارات المالية والمصرفية لها انعكاسات على طبيعة العمل المصرفي وهذا يساعد المصرف عند اتخاذ قرارات منح القروض من عدمها، فالقدرة في منح اشكال متنوعة من القروض والتسليفات المصرفية يعمل على جذب المزيد من الزبائن افرادا او شركات او حكومات كما يعمل على تطوير العمل المصرفي واستحداث أنشطة جديدة وبالاتي زيادة المنافسة ما بين المصارف.

أولاً: مفهوم القروض المصرفية

يقصد القروض المصرفية الثقة التي يمنحها المصرف لزمائنه عند تقديمه مبالغ نقدية لهم لاستخدام هذه المبالغ في مجالات استثمارية متنوعة على ان يتم استردادها في مدة معينة مقابل عوائد نقدية متفق عليها من قبل المصرف المانح والذبون المقترض (الشمري، ١٩٩٩: ٢٩)

اظهرت الدراسات المالية اهتماما كبيرا حول بيانات سجل القروض المصرفية من اجل معرفة هل تؤدي التغييرات السياسية إلى احداث صدمات ائتمانية وكيف يتم انتقال هذه الصدمات إلى الاقتصاد الحقيقي (Victoria,et al,2020:3)، تتضمن القروض التجارية في جميع أنحاء العالم أربعة أنواع مختلفة: (١) القروض القائمة على الموجودات (٢) قروض التدفقات النقدية (٣) اتفاقيات التمويل التجاري (٤) عقود الإيجار. وهذه القروض كبيرة ومن حيث حجم القرض ومضمونة بأنواع مختلفة من الضمانات المادية المعترف بها من قبل منظمي الصناعة والمصارف (Rampini& Viswanathan,2013:470). كما انها تؤثر على قناة الائتمان المصرفية (Eisfeldt& Rampini,2009:1624). تكتسب المصارف الأموال من القروض عن طريق أنشطة الاكتتاب أو التوزيع. اما الأرباح تتحقق عن طريق طرح القيمة الأموال المقرضة والأموال المقرضة. اذ تحسب الارباح اما بشكل فوري من بيع القروض او بشكل آجل نتيجة الاحتفاظ بالقرض حتى موعد استحقاق والحالة الأخيرة يصعب فيها فصل التدفقات النقدية المستقبلية التي تمثل أرباح

الاكتتاب عن أرباح المحفظة نفسها (الشمري، ١٩٩٩: ٣٢). لقد حظيت العلاقة بين الاقتراض وأسعار الفائدة ومؤشرات السلامة المالية باهتمام كبير منذ الأزمة المالية. تم تحديد الاقتراض المفرط كعامل مهم في تحديد الأزمات المالية في الماضي (Schularick & Taylor, 2012: 1030)، تأتي أهمية القروض المصرفية من كونها أهم حلقات التمويل المهمة في تمويل المشاريع ودعم التنمية الاقتصادية (حميد وسعيد، ٢٠٢١: ١٦)، كما أنها من أهم الأنشطة المالية لتحقيق الأرباح في المصرف (النقد العربي السعودي، ٢٠١٥: ٣)، وتعرف القروض المصرفية أيضا على أنها عمليات مصرفية يمنح بموجبها المصرف مقدارا معيناً من المال إلى زبائن يتسم بجدارة ائتمانية عالية، مقابل تعهد الزبون بسداد أصل المبلغ المقترض مع الفوائد التي يتفق عليها طرفين العلاقة المالية وفي توقيتات محددة ويتوثق ذلك بعقد يبرم بين الطرفين. (Engelmann & Pham, 2020: 1).

ثانياً: العناصر الأساسية في سياسة الإقراض المصرفي

يعد الاستثمار عن طريق القروض مناهم أوجه الاستثمار في الموارد المصرفية حيث تمثل الجانب الأكبر من الموجودات (الشمري، ٢٠٠٨: ٦٥)، إلا أن معايير الإقراض التي تتبعها الشركات في بعض الأحيان شديدة الصرامة وفي أحيان أخرى متساهلة للغاية (Chen & Huang, 2003: 34)، فقد تتميز سياسة المصارف في منح القروض بسهولة أكبر في الأوقات المستقرة ولكنها تصبح متشددة في منح القروض خلال أوقات الأزمات (Nadeem & Shen, 2009: 12) كما تعزى أشكال الإقراض المتنوعة إلى التغيرات في مخاطر التعثر التي قد يتعرض لها المقترضين خلال أثره العمل أو تغيرات في الطلب على أنواع القروض يقابلها تغيرات مع الناتج المحلي الإجمالي (Ghosh, 2019: 223). يمكن تقسيم هذه العناصر إلى ثلاث أقسام رئيسية هي: (الشمري، ٢٠٠٥، ٧٦) و(فتح، ٢٠١٦: ٦٤ - ٧١)

١. **عناصر خاصة بالزبون:** يوضح الترابط بين العناصر الخاصة بالزبون مدى سلامة العملية الإقراضية، يطلق على هذه العناصر C6 وتتكون هذه العناصر من:

أ- **خصائص شخصية المقترض:** تشير خصائص شخصية المقترض إلى استقامة المقترض ومدى الثقة به، كما تشمل العناصر الأخلاقية التي يتسم بها المقترض مثل الأمانة والالتزام والسمعة والشفافية (مطر، ٢٠١٠: ٣٦٨)

ب- **راس المال**: يشير راس المال إلى ثروة الزبون وسلامة مركزه المالي، راس المال دلالة على حجم الشركة نوع النشاط والحصة السوقية ومستوى المنافسة ويتضمن راس المال القدرة على الوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها مما يساعد على تخفيف احتمال التعرض لمخاطر النكول.

ت- **قدرة الزبون**: قدرة الزبون هو إشارة إلى قدرته على الاستدانة من المصرف فالشركات الكبيرة لها قدرة أفضل في الحصول على التمويل المطلوب من الشركات الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على الإقراض المصرفي كمصدر وحيد لتمويل مشاريعها على خلاف الشركات الكبيرة التي تمتلك مصادرة تمويل متنوعة وتكون قادرة على توليد عوائد عالية عن طريق الأنشطة التجارية التي تزاولها.

ث- **الضمان الإضافي**: تعتبر المصادر الإضافية التي يقدمها المقترض إلى المصرف كضمان إضافي يمكن استخدامه في حالة فشل التسديد مثل الموجودات او العقارات حيث يتمكن المصرف استخدامها لصالحه كالاستيلاء عليها او تحويلها إلى سيولة نقدية عند تقصير او فشل المقترض عن السداد.

ج- **الظروف**: واخيراً تشير الظروف إلى تغير البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض حيث تتباين مصادر تسديد القرض مع تباين أثره العمل او الطلب الاستهلاكي

٢. عناصر خاصة بالمصرف المانح للقرض:

أ- السيولة:

ب- **الاستراتيجيات الاقراض**: تؤثر استراتيجيات الإقراض المتبعة من قبل المصرف على سياسات منح القروض بشكل مباشر، وقد أورد بعض العلماء هذه الاستراتيجيات وقسمها إلى ثلاث أنواع هي:

١- **استراتيجية الإقراض الهجومية**: يمكن للمصارف من اتباع استراتيجية هجومية سليمة عندما يكون لديها إدارات كفوة قادرة على مواكبة التغيرات في قرار منح القروض الخاصة بتوقعات أسعار الفائدة، إذ أن نجاح الاستراتيجية الهجومية يكمن في دقة التوقعات والاستقراء وتحليل الافاق المستقبلية حول اسعار الفائدة فكلما كانت توقعات الإدارة المصرفية صحيحة تمكن المصرف من تحقيق المزيد الإيرادات والدخل. وخلاف ذلك قد يتعرض المصرف إلى خسارة المبالغ المقترضة إضافة إلى فوائدها وقد يتضرر المصرف أكبر من ذلك الملاحظات القانونية والخروج من السوق وإعلان افلاسه (Channon, 2005:107).

٢- **استراتيجية الإقراض المتحفظة:** تقوم المصارف عن طريق هذه الاستراتيجية بالحفاظ على حصتها السوقية واستخدام أدوات تقليدية في منح القروض، هذه المصارف تعاني من خلل في مراكزها المالية ولا تتحمل المخاطر فهي عادة ما تقوم باقتفاء أثر بعض المصارف الرائدة لتطوير وتحديث منتجاتها وخدماتها من أجل الاستمرار والبقاء في السوق (Sarkar,2005:147).

٣- **استراتيجية الإقراض المعتدلة:** وتلجأ لها بعض المصارف عندما لا تقوم بمنح قروضاً تتضمن مخاطر عالية عن طريق الدخول بمشاريع اقرض معتدلة في الموجودات المتداولة (Sarkar,2005:147).

ت- **الهدف العام للمصرف:** يسعى المصرف عن طريق أنشطته تحقيق العديد من الأهداف وما أهمها تعظيم القيمة السوقية للمساهمين وزيادة الحصة السوقية له إلى جانب تحقيق أهداف البنك المركزي من السيطرة على المعروض النقدي التحكم بمعدل التضخم واستقرار الأسعار وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي. (Sovbetov,2013:2)

ث- **الحصة السوقية للمصرف:** تعتبر الحصة السوقية أحد الأدوات المستخدمة للتمييز بين جميع الوحدات الاقتصادية الربحية او الخاسرة في السوق. تعرف الحصة السوقية للمصرف بأنها "نسبة أصول أو ودائع أو تسهيلات المصرف خلال سنة معينة، إلى مجموع أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع المصارف، خلال السنة نفسها" (Ben & Goaid,2001:318)، تؤثر الحصة السوقية للمصرف على الأرباح فكلما ارتفعت الحصة السوقية للمصرف كلما تمكنت المصرف من فرض أسعار تنافسية عالية وبالآتي زيادة ربحيته (Molyneuxm& Forbes,1995: 559)

ج- **الإمكانات المتاحة للمصرف:** المصرف الذي يمتلك كفاءات إدارية وموارد بشرية تتمتع بمهارات مهنية كلما كانت له القدرة على ابتكار أدوات جديد ومجالات استثمارية جيدة وكذلك تكون له القدرة على مواجهة المخاطر أكبر من باقي المصارف الأخرى المنافسة له. تتضمن إمكانات المصرف العمل ضمن برامج تسويقية داعمة للنشاط المصرفي بالشكل الذي يجعل المصرف على استعداد أكبر لتجمل التكاليف المصرفية والمصاريف التشغيلية من أجل منح قروض وتسليفات تدر عوائد عالية وتحقق ربحية مناسبة مع سيولة المصرف.

٣. عناصر خاصة بالقرض الممنوح:

أ- **مبلغ القرض:** يلجأ المصرف على تقديم قروضاً تتناسب مع الغرض المخصص من أجله بهدف تقليل احتمالية تعرض المصرف إلى مخاطر الائتمان او مخاطر العمل او مخاطر السوق وبآلاتي تقليل مخاطر عدم السداد. تتعرض المصارف لهذه المخاطر عندما يكون مبلغ القرض كبيراً جداً ومن أجل تفادي هذه المخاطر قد يلجأ المصرف إلى مشاركة مصارف أخرى في تمويل القروض الكبيرة ولتوزيع المخاطر الناتجة عنها.

ب- **الغرض من القرض:** قد يتصور بعض الزبائن بإمكانهم الحصول على القرض بمجرد تقديم طلب الإقراض إلى المصرف، لذا يتوجب تغيير هذه التصور، إذ أن المصرف يعمل على تقديم القروض وتحقيق إيرادات مصرفية خدمة للأغراض المستهدفة في السياسة النقدية المتبعة مع الحفاظ على عرض النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذلك ابحث عن وسائل لغرض توظيف واستثمار أمواله في مجالات تخدم الزبائن وتنمي الاقتصاد المحلي (الحسيني والأثري، ٢٠٠٠: ٣٠٢).

ت- **طريقة سداد القرض:** ينبغي وضع إجراءات محددة لسداد القروض اما على هيئة دفعة واحدة او على عدة دفعات مع وضع برامج محفزة في حالة سداد المقترض في مدة أقل من مدة استحقاق القرض (Stefanescu et al., 2009:8).

ث- **مدة القرض:** مدة القرض هو التاريخ المتوقع لسداد أصل القرض المطلوب بالتنسيق بين المصرف والمقترض والمثبت في عقد القرض، غالباً ما يفضل المصرف منح القروض قصيرة الاجل ذات التصفية الذاتية بحكم تركيبية مواردها وتكون عوائدها منخفضة ومخاطرها منخفضة كذلك، على خلاف القروض طويلة الاجل التي تكون عوائدها مرتفعة تبعاً لمستوى مخاطرها (Stefanescu et al., 2009:8).

ج- **مصدر سداد القرض:** يعد مصدر سداد القرض من المؤشرات المهمة التي يركز عليها المصرف، وينبغي على المصرف التأكد قدرة المقترض على تشغيل أصل القرض وتحقيق عوائد مناسبة من اجل معرفة نوع التسديد هل سيتم من الفائض النقدي للمبلغ المقترض بعد استثماره، وكذلك معرفة عدد الدفعات الأثرية بما يتناسب مع الفوائض النقدية المتحققة.

ح- **نوع القرض:** يتوجب على إدارة المصرف أن تعي حاجة المقترض ومعرفة نوع القرض الممنوح له والغرض الذي تم من اجله منح القرض وما هي العقوبات التي قد تحول دون سداد أصل القرض او

ثمن القرض، لذا يتوجب على إدارة المصرف رسم استراتيجيات منح واضحة لمعالجة حالة نقص السيولة عند المقترض بهدف تسويق خدماتها ومنتجاتها والحصول على زبائن محتملين مع تمسك الزبائن الحاليين بالمصرف ومن هذه الاستراتيجيات سعر الفائدة، اذا أن سعر الفائدة على القروض تحدد حسب درجة المخاطرة التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف وهو ما يعرف بالعلاقة بين العائد والمخاطرة.

ثالثاً: محفظة القروض المصرفية

أن انشاء محفظة قروض هو أحد المهمات الرئيسية لأي مؤسسة مالية، تعرف المحفظة بانها أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من اثنين من الموجودات أو أكثر وتخضع محفظة القروض لإدارة الأموال المخصصة للاستثمار في القروض أكبر من الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات وذلك لارتفاع معدل العائد عليها (رزق، ٢٠٠٦: ١٥٢)، تحتل محفظة القروض اهمية حيوية للمصارف اذ أن الاستثمار في محفظة القروض يزيد من قيمة الموجودات التي تحقق العوائد التي تشكل مصدراً رئيسياً للإيرادات المصرفية والتي يكون عليها مستوى مقبولاً من المخاطرة (عمرو، ٢٠١٠: ٣٧). مع تزايد أهمية الاستثمار في المحافظ القروض المصرفية، فضلاً عن تزايد قيمة الموجودات وتنوعها. اصبحت الودائع تشكل المصدر الأساسي الذي تبنى عليه محفظة القروض، تأتي أهمية محفظة القروض في تحقيق الموازنة بين العنصرين الأهم على الإطلاق في أية عملية استثمارية هما العائد والمخاطر، كما تساهم محفظة القروض من بلوغ المصرف أهدافه المتمثلة بتحسين عائد المحفظة وتعزيز العوائد الناتجة من منح القروض معتدلة المخاطر عن طريق استراتيجية تخصيص الاموال وكذلك الاستفادة تطبيق مبدأ التنوع في المحفظة (Roberto, 2013: 4-5).

رابعاً: مخاطر القروض المصرفية على الاستثمار

يلعب القطاع المصرفي أثراً حيوياً في النمو الاقتصادي كونه القطاع الأكثر شيوعاً في تمويل المشاريع عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩: ١) والآتي فهو يساهم في

تتمية الاستثمارات المالية والحقيقية والنهوض بالاقتصاد المحلي (السيسي، ٢٠٠٤: ٤٦). إلا أن المصارف قد تواجه العديد من مخاطر التعثر عن سداد القروض الممنوحة للأفراد او الشركات، هذا ما يؤثر سلبا على سياسة منح القروض فقد تلجأ المصارف إلى تغيير سياسة منح التسهيلات المصرفية والقروض الممنوحة لبعض المشاريع مثل مطالبة الزبائن بتقديم ضمانات كبيرة ومعلومات ائتمانية كافية (عليوة، ٢٠٢٠، ٢٤). كما أن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم عام ٢٠٠٧ نتجت عن أزمة القروض المتعثرة لدى شركات الرهون العقارية، حيث أدى ذلك إلى زيادة كلفة الديون نتيجة الإفراط في المديونية مما ساهم في تعرض العديد من المؤسسات المالية والمصرفية إلى الافلاس ومنها أكبر المصارف الاستثمارية على سبيل المثال مصرف برانرز (Abdelghani,2010:3). تعد عملية تحصيل القرض أكثر أهمية من عملية الإقراض نفسها، وأي تخلف في سداد أصل القرض او فوائده فيجب أن يعالج بدرجة كافية من قبل إدارة المصرف (الزبيدي، ٢٠٠٠: ٥٢).

تلعب البنوك أثراً مهماً في الانظمة المالية والاقتصادية، كما تساعد على ضمان عمل الاقتصاديات بسلاسة، حتى يتمكن الاقتصاد المحلي من مواجهة ازمات التمويل الخاصة بالعمليات الاستثمارية، كان لا بد من البحث عن سياسات جديدة لتسهيل عملية توفير التمويل والبحث عن مصادر امانة للتمويل تتوافق مع موارد الأسواق المالية ومتطلبات الاقتصاد، لتكن المصارف هي الحل الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية، فأصبحت المصارف هي المصدر الأساسي لتمويل العمليات الاستثمارية. ولكنها قد تتعرض إلى العديد من المخاطر، والتي يجب أن تأخذ في الحسبان عند دراسة طلب المقترض وهي كما يلي:

١. المخاطر المتعلقة باحتمالية عدم سداد المقترض لأصل القرض الممنوح له في الوقت المحدد، مما يضع المصرف مما يتطلب منه وضع أجهزة رقابية في متابعة القروض الممنوحة.
٢. مخاطر عدم التوازن بين القروض والودائع، لأن انخفاض نسبة الودائع يؤدي إلى انهيار أسعار الفائدة وتراجع في تمويل المشاريع والآتي انخفاض الربحية والأمان.
٣. مخاطر تدهور الأسعار السوقية العالمية وبشكل مفاجئ، كأسعار الصرف وسعر النفط وأسعار الذهب، مما يرافقه انخفاض في القيمة الحالية للنقود وارتفاع مستمر بالأسعار.

٤. فشل المشروع أو إفلاس المقترض، أو تصفية الشركة، كل هذه الصور تحتاج إلى وقت طويل حتى يتمكن المستثمر من تسديد الديون التي عليه، وهذا الوقت ليس في صالح المصرف.
٥. مخاطر اجتماعية والتي قد تنتج عن التغييرات غير المواتية في الأنظمة الاجتماعية والقوانين المؤثرة على مجالات الاستثمار وادواته، مثل زيادة معدلات الضرائب ورفع الرسوم على الإنتاج.

خامسا: أثر الإقراض المصرفي في السياسة النقدية

أن اتباع سياسة نقدية معينة يؤثر بشكل مباشر على القاعدة النقدية والاحتياطيات لدى المصارف (Mishkin,2010:803)، فإذا ارتأت إدارة البنك المركزي توجيه سياسة نقدية توسعية فهذه السياسة سوف تزيد من مستوى السيولة وحجم الاحتياطيات والودائع لدى المصارف (البنك المركزي، ٢٠٠٠: ٢) مما يسمح بزيادة الإقراض المصرفي نتيجة انخفاض في معدلات الفائدة، وبتنتج عنه زيادة في الانفاق الموجه نحو الاستثمارات وكذلك الانفاق الاستهلاكي مما يولد زيادة في الناتج المحلي. أما عند اتباع سياسة نقدية انكماشية سيقبل الطلب على الإقراض المصرفي بسبب ارتفاع معدلات الفائدة على القروض المصرفية. بالآتي يمكن للبنك المركزي عن طريق منافذه سحب النقد الفائض عن حاجة الاقتصاد الفعلية والعودة إلى حالة التوازن السوقي (الطاهر، ٢٠٠٤: ٣٤٧-٣٥٠). أن متابعة حجم ونوع القروض المصرفية يوضح حجم الخلل أو كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على الأنظمة المصرفية حيث ان متابعة وتحليل وضعية القروض الممنوحة حسب القطاعات يمكننا من معرفة الاقتصاد الحقيقي في البلد (رايس، ٢٠١٢: ٧٨).

تركز قناة القروض المصرفية على أثر التوقعات العامة على التغييرات المستقبلية في معدلات التضخم والتضخم المستهدف، باختلاف توقعات المحللين الاقتصاديين عن استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والتضخم المستهدف لتغييرات السياسة النقدية قد يؤدي إلى المبالغة في اثار تغييرات السياسة النقدية أو الحد منها.

سادسا: الإقراض المصرفي وهامش الفائدة

يمكن تفسير حجم الموجودات المصرفية وبشكل خاص القروض نسبة إلى الناتج المحلي بدلالة العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها متوسط الناتج للفرد والنمو وأسعار الفائدة وهامش سعر الفائدة ومعدل

التضخم المستهدف (Ayyagari,2016,16)، يمكن قياس المخاطر عن طريق خسائر القروض او نسبة الديون المتعثرة، وبنية الانظمة المالية بين المصارف والأسواق المالية، او الائتمان المصرفي مقارنة بالقيمة السوقية (Moyo,et al,2014:22). ويلاحظ أن هامش سعر الفائدة مرتفع في العراق، وازافة على ارتفاع مخاطر العمل او ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لا شك أن الكلفة التشغيلية إلى جانب خصائص السوق المصرفي او ما يسمى القوة السوقية من العوامل المفسرة لهامش الفائدة (Maudos &Solis,2009:18). لازالت البنية المالية للمصارف في بعض الدول غير متقدمة غير قادرة على السيطرة بين عمل الإقراض المصرفي وهامش الفائدة، حيث تخضع المصارف لسياسات تجعل هوامش الفائدة متقلبة بين بالغة الانخفاض او حتى سالبة لا يمكنها من تغطية تكاليف النشاط الإقراضي او توزيع الخسائر لتغطية مخاطر السوق المتوقعة، تنجم مخاطر هامش سعر الفائدة او ما تسمى مخاطر هامش الربح عند عدم التوافق بين سعر الفائدة خلال مدة القرض اقراضا واقتراضا مما يتسبب بخسائر عن الاقتراض بسعر فائدة أعلى من السعر الذي تم الإقراض به (Li &Yijun,2014:5). لغرض تعظيم الارباح المصرفية لا يعني بالضرورة تخفيض التكاليف التشغيلية ولكن عندما يكون اسعار الفائدة على القروض واجور الخدمات المصرفية معطاة بشكل مستقل عن التكاليف التشغيلية والمصاريف الإدارية، هنا يمكن أن تزداد الأرباح المصرفية على المصاريف الإدارية عند تحويل هذه التكاليف على المستفيدين من الخدمات المصرفية (Nayanga& onjala,2009:16). يمكن للمصارف تجنب هذه المخاطر عندما تكون إدارة المصرف متمكنة من ادواتها ومنتجاتها بالشكل الذي يضمن لها فرض سعر فائدة على أموال الودائع أقل من سعر الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف. تجدر الإشارة إلى لابد من تطوير منتجات المصرف وتسعيورها واعتماد سعر فائدة مرجعي فيه قد لا يعتمد على سعر الفائدة بشكل أساسي.

سابعا: محددات الإقراض المصرفي

نظراً لأهمية القروض المصرفية وأثرها الكبير في تنشيط حركة الاقتصاد، لابد من معرفة العوامل التي تؤثر على حجم الاقراض الممنوح من المصارف ويمكن تحديد العناصر الأكثر أهمية والتي من شأنها أن تزيد من حجم الإقراض المصرفي، وتقسم هذه العناصر بشكل أكثر تفصيلاً إلى ثلاث مجموعات هي: (القيسي، ٢٠١٧: ٤).

١. المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات المتعلقة بالمصارف وهي:

- **حجم البنك:** يعد حجم البنك من أهم العوامل المحددة للهيكال المالي لوجود علاقة بين حجم البنك ومقدار الاقتراض، يؤثر حجم البنك على أداء المصارف ونموها نتيجة تأثيره على هيكل رأس المال (بوفليسي، ٢٠١٦: ٣٤٣)، فقد تتخفف احتمالات الإفلاس في المصارف ذات الحجم الكبير وذلك لامتلاكها إمكانية أفضل في اللجوء إلى الاقتراض بشروط أيسر، كما يمكن الإشارة إلى حجم الموجودات كمؤشر لقياس حجم البنك، إذ يتسم نشاط البنوك ذات الحجم الكبير بقدر من التنوع في الاستثمار مما يجعلها تتعرض لدرجة مخاطر أقل وهو لديها الدافع لزيادة الاموال المقترضة (بن ساسي وقريشي، ٢٠٠٦: ٤٠٨)
- **نسبة الودائع إلى القروض:** نجاح عمل المصارف في أدائها وتقديم ادواتها المصرفية يعتمد على حجم مواردها المالية والتي تشكل الودائع الجزء الكبير منها. تشير نسبة الودائع إلى حجم السيولة المتاحة حالياً لدى المصارف مع إمكانية ضخها في الاقتصاد لدعم القطاعات الاقتصادية بما يناسبها ولمواجهة الازمات كما في تداعيات فيروس كورونا وتخفيف آثاره المحتملة في الاقتصاد. (النويران، ٢٠١٩: ١٢٩)
- **نسبة المصاريف التشغيلية:** المصاريف التشغيلية هي جزء من المصاريف العامة الموجودة في قائمة الدخل. ويمكن مقارنة المصاريف التشغيلية بحجم المصرف حيث كلما كانت المصاريف التشغيلية أقل ما يمكن مقارنة بحجم الموجودات كانت الإدارة أكثر كفاءة من الناحية التشغيلية.
- **نسبة القروض غير العاملة إلى جمالي القروض:** يشير مفهوم القروض غير العاملة إلى الخسائر المحتملة التي قد يتحملها المصرف نتيجة تغير الجودة الائتمانية للمقترض في مدة الاقتراض قد لا يتمكن من سداد المستحقات المترتبة عليه اتجاه المصرف عند تاريخ استحقاقها او مواعيد دفعات خدمة الدين (عطوي ومديون، ٢٠١٥: ١٦).
- **نسبة السيولة:** يمكن حساب نسبة السيولة بقسمة الموجودات المتداولة على اجمالي الموجودات. في أدبيات الادارة المالية والتي تنص على أنه كلما زادت سيولة المصرف قلت المخاطر وازداد معدل الأمان على حساب ربحية المصرف، كما وجود علاقة عكسية بين السيولة والرفع المالي حيث كلما كانت نسبة السيولة عالية من اجل تمويل الاستثمارات المصرفية تتخفف الديون وتزداد العوائد (رمضان، ٢٠١١، ٢٣٣).

• **معدل العائد على الموجودات:** تشير هذه النسبة إلى العلاقة بين الأرباح التشغيلية وحجم الموجودات، فهي توضح مدى قدرة الوحدة النقدية المستثمرة في الموجودات على توليد الأرباح التشغيلية. بالآتي فإن معدل العائد على الموجودات يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية بغض النظر عن الأنشطة التمويلية والطريقة التي يتم فيها تمويل تلك الموجودات.

٢. **المجموعة الثانية:** تشمل المتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية التي تؤثر على حجم الإقراض وهي:

• **سعر فائدة القروض والتسليفات:** تختلف أسعار الفائدة على القروض باختلاف آجالها عادة ما تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الآجل أعلى من أسعار الفائدة على القروض قصيرة الآجل. عند حساب سعر الفائدة السنوي يجب مراعاة مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المرتبطة بالقرض، كما لا يقتصر تحديد سعر فائدة على مبلغ القرض فقط بل يتضمن أيضا اجور أو رسوم ونسبة من الديون المتعثرة بالإضافة إلى وضع ودائع إجبارية بموجب أحد شروط القرض. ويتمثل سعر الفائدة السنوي مؤشرا جيدا عن التكلفة الفعلية للقرض بالنسبة للمقترضين، إلا أن سعر الفائدة السنوي قد يكون مختلفا عن سعر الفائدة المعلن في عقد القرض (رينشارد واخرون، ٢٠١٣: ٨).

• **سعر فائدة نافذة الإيداع:** سلامة واستقرار الجهاز المصرفي تعتمد على سلامة واستقرار موارده المالية المتمثلة بالودائع بشكل كبير، وأي خطر يهدد الودائع يشكل تهديدا مباشرا للجهاز المصرفي ككل، لذلك فإنه من الضروري تنمية الودائع ووضع سياسات محددة لحماياتها بما يتناسب مع توقعات حركة السحب عليها، باعتبارها ديونا على المصرف واجبة الدفع (العاني، ٢٠٠٧: ٣). يمكن تطوير العمل المصرفي عن طريق جذب الودائع مقابل فائدة وتقديم قروض مقابل فائدة أيضا، إذ إن زيادة سعر فائدة يرفع من مستوى الادخار المصرفي وبالعكس، وبالتالي فإن سعر الفائدة عامل مهم في تنشيط حركة الودائع المصرفية فالودائع قصيرة الآجل تكون فائدتها أقل من الفائدة التي تدفع على الودائع طويلة الآجل لكون الودائع طويلة الآجل تتحمل مخاطر التضخم مما تدفع المودع لطلب فائدة أعلى على مدخراته فكلما زادت مدة الاقتراض زاد احتمال المخاطرة مما يترتب عليها سعر فائدة أعلى (الخفاجي، ٢٠١٨: ٢٢)

٣. **المجموعة الثالثة:** تشمل المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وهي

• **معدلات التضخم وسياسة التضخم المستهدف:** تشير سياسة التضخم المستهدف إلى استراتيجية شاملة للمعلومات حول السياسة النقدية تتضمن اعلان رسمي من قبل السلطة النقدية عن أهداف كمية لمعدل

التضخم في الاجل المتوسط بهدف استقرار الاسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية المتعلق بتنظيم العرض النقدي وحجم التمويل المصرفي بكافة انواعه الموجه للاقتصاد (Mishkin, 2000:1-2) الذي يتطلب تحقيقه توفير أدوات الأهداف الوسيطة التي تعمل على تنظيم النقد والقروض عبر القنوات التي يمر بها الاثر النقدي إلى الدائرة الحقيقية كقناة الاقتراض المصرفي (عبد العزيز، ٢٠١٤: ٣٠)، وتتضمن هذه الاستراتيجية زيادة الشفافية عن طريق الاتصال بالأفراد والاسواق حول غايات وأهداف وقرارات السلطات النقدية، يمكن اعتماد حدا أدنى من استقلالية البنك المركزي وزيادة المساءلة للبنك المركزي لانشاء نظام ملائم للتحليل والتنبؤ ولتحقيق الأهداف المسطرة بمعدل تضخم فعلي (Sherif,2009:6) وبالآتي قدرة الاستراتيجية الشاملة على تحقيق التشغيل الأمثل واستقرار الاسعار وتحقيق نمو اقتصادي منظم في المقام الاول إلى جانب الحفاظ على استقرار العملة المحلية خارجيا وأخيرا تؤثر سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج (Chockri& Frihka,2011: 92)

- **معدل النمو الاقتصادي:** يحتاج كل نشاط اقتصادي إلى تمويل حيث يتم تحصيله من مصادر ذاتية أو مصادر خارجية ومن ضمنها الاقتراض المصرفي، تلعب عمليات الاقتراض المصرفي أثرا مهما في تمويل القطاعات الاقتصادية وتنميتها، تعتبر من العمليات الرئيسية التي تقوم بها المصارف كمصدر اساسي لإيراداتها (Jochumzen, 2010:19)، تخفيض أسعار الفائدة على القروض المصرفية يشجع الافراد والشركات على زيادة الطلب عليه ومن ثم تنشيط الاستثمار وزيادة إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات وزيادة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد أفضل مقياس للنمو والرفاه الاقتصادي (Hubbard& O'Brien,2015:238)

المحور الرابع: صناديق الاستثمار

أولا: مفهوم صناديق الاستثمار وأهميتها

تعد صناديق الاستثمار إحدى الأدوات المالية التي تلعب أثرا حيوياً في تجميع المدخرات الافراد على اختلاف فئاتهم والعمل على استثمارها في سوق الأوراق المالية، اذ تقوم صناديق الاستثمار بتجميع مدخرات الافراد المودعين عن طريق صكوك ملكية متساوية القيمة شبيهة بالأسهم تسمى وحدات استثمار (حنفي، ٢٠٠١: ٣٧٠). ويلجأ المستثمرون إلى شراء الحصص (صكوك الاستثمار) من صناديق الاستثمار

بههدف الاستفادة من بعض المزايا التي تتمتع بها صناديق الاستثمار من الخبرات الطويلة في إدارة الاستثمار والكفاءة البرامج الاستثمارية التي تطرحها، بالإضافة إلى قدرة هذه الصناديق على تطبيق مبدأ التنوع الذي ينتج عنه تقليل درجة المخاطر المحتملة بسبب وفرة رؤوس الأموال (إبراهيم، ١٩٩٥: ٢). ويعهد المستثمرون إلى الجهة التي تدير صناديق الاستثمار باتخاذ القرارات نيابة عنهم. كما ان العائد على حصص صناديق الاستثمار يميل لان يكون أعلى وأكثر أمانا مقارنة مع عوائد الأسهم والسندات. عادة ما يبحث المستثمرين عن أوراق مالية قادرة على توليد عوائد مرتفعة، ويكون على درجة من المخاطرة يستطيع المستثمرون تحملها (هيئة السوق المالية، ٢٠١٧: ١٦).

فعند قيام عدد كبير من المودعين بتجميع مواردهم المالية لدى المصرف، سيعمل المصرف على إدارة هذه الموارد عن طريق محافظ استثمارية متخصصة، بذلك يحقق المصرف مزايا للأفراد المودعين لا يمكنهم تحقيقها منفردين، فالخبرة التي توفرها إدارة المصارف قد تضمن تحقيق تدفقات نقدية أعلى فيما لو قام المستثمر وحده بتشغيل أمواله في سوق لا يعرف عنه الا القدر اليسير (خليفة، ١٩٩٧: ١٣٨). وتقوم المصارف بإنشاء صناديق استثمار لمجموع أموال المودعين وإصدار وحدات استثمارية متساوية القيمة عند الاصدار أوراق مالية كالأسهم والسندات (عبد الحميد، ٢٠١٠: ١٦)

ثانيا: تصنيف صناديق الاستثمار

تصنف صناديق الاستثمار بحسب مجالات الاستثمار، فيمكن أن تصنف إلى صناديق استثمار في بعض قطاعات السوق والاكنتابات الاولية والعقارات. ولصناديق الاستثمار أثر مهم في دعم الاسواق المالية عن طريق ما توفره من تمويل إضافي وخبرات فنية في معاملات الاسواق المالية. يمكن تصنيف صناديق الاستثمار إلى عدة أنواع بناء على المعايير الآتية:

١. المعيار الاول الهيكل التمويلي

يمكن تصنيف صناديق الاستثمار من حيث الهيكل التمويلي إلى نوعين رئيسيين هما: (غنيم، ٢٠٠٥، ٢٤-٢٥)

أ- صناديق الاستثمار المغلقة: في هذا النوع من الصناديق يكون رأس المال ثابتاً حيث يتم إصدار عدد ثابت من صكوك الاستثمار التي يتم التعامل عليها بين المستثمرين عن طريق سوق الأوراق المالية وتتحدد قيمة هذه الصكوك وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق.

ب- صناديق الاستثمار المفتوحة: سميت بالصناديق المفتوحة لأن حجم الأموال المستثمرة فيه غير ثابت، وبالتالي تستطيع إدارة الصندوق من إصدار المزيد من صكوك الاستثمار وكذلك يمكن تداولها عن طريق إضافة مستثمرين أو خروج مستثمرين حاليين من السوق، كما يكون الصندوق على استعداد لشراء صكوك الاستثمار التي يصدرها لظالما انه سيحصل على دخل إضافي على القيمة الكلية للأموال المستثمرة في الصندوق.

٢. المعيار الثاني للأهداف المقررة

يعد معيار الأهداف المقررة لصندوق الاستثمار أحد الطرق التي تساعد على استقطاب فئات معينة من المستثمرين، ويتم تصنيف هذا النوع من صناديق الاستثمار وفقاً للأهداف الآتية: (اسعد، ٢٠٠٤: ١٧٩)

أ- صناديق الدخل: هي محفظة من الأوراق المالية الهدف من انشاءها تحقيق دخل ثابت خلال فترات أثرية منتظمة، تستثمر صناديق الدخل بشكل عام في السندات عالية الجودة ذات الآجال الطويلة التي تصدرها الشركات الكبيرة التي لها سجل متميز من التوزيعات النقدية، وهذا النوع من الصناديق يلاءم المستثمرين الذين يعتمدون على عائد صناديق الدخل لتغطية نفقات معيشتهم.

ب- صناديق النمو: الهدف الأساسي من صناديق النمو هو الاستثمار في موجودات متوقع أن ترتفع قيمتها السوقية عن طريق مدة استثماره بها، إذ يعتمد صندوق النمو في أدائه على تحقيق الأرباح الرأسمالية ولا يهتم بعامل الدخل الثابت كما في صناديق الدخل (إبراهيم، ١٩٩٥: ٤).

ت- صناديق الدخل والنمو: تقوم هذه الصناديق بجذب فئة المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق التوازن بين هدفي النمو والدخل، عن طريق الجمع بين تنمية رأس المال وتحقيق الدخل، تتكون هذه الصناديق من محافظ الأوراق المالية حيث يصدر الصندوق عند إنشائه نوعين من الحصص، يمكن

استخدام حصيلة بيع حصص الدخل لشراء سندات تحقق عوائد أثرية مرتفعة كما يمكن استخدام حصص النمو لشراء أسهم شركات معروفة بميلها لاحتجاز الأرباح (حنفي، ٢٠٠١: ٣٨٧).

٣. المعيار الثالث طبيعة الموجودات المكونة لها

تصنف صناديق الاستثمار إلى أربع مجموعات حسب معيار طبيعة الموجودات المكونة لمحافظة الاستثمارية: (المصري، ١٩٨١: ١١٣-١١٥)

أ- **صناديق الأسهم:** تشمل هذه الصناديق الأسهم العادية فقط التي تستثمر بصفة رئيسة في أسهم الشركات المدرجة في البورصات المحلية والدولية والإقليمية تعمل وفقاً لاستراتيجية الصندوق الاستثماري المفتوح بما يتلاءم بين نوعية الأسهم العادية وأهداف الصندوق وسياسته الاستثمارية، فهناك صناديق تركز على أسهم عادية تصدرها شركات تتسم بدرجة عالية من نمو معين. وهناك صناديق تركز اهتمامها على أسهم الشركات العاملة في صناعة معينة أو في منطقة جغرافية معينة.

ب- **صناديق السندات:** تتكون هذه صناديق من السندات فقط وتختلف هذه الصناديق من حيث الجهة المصدرة للسندات التي تتضمنها، فهناك صناديق تتكون من سندات تصدرها الشركات مساهمة، وهماك السندات التي تصدرها الخزينة العامة بحيث تخدم فئة معينة من المستثمرين. وهناك صناديق تتكون من سندات مرتفعة الجودة تولد عائداً منخفضاً نسبياً، ولكن بدرجة خطر منخفضة وكذلك صناديق تتكون من مجموعة من السندات المتباينة من حيث الجودة، والتي يتباين عوائدها ودرجة المخاطر المتولد عنها بحسب تفضيل المستثمر لدرجة المخاطر.

ت- **صناديق الاسواق النقدية:** الهدف من انشاء صناديق الاسواق النقدية الاستثمار في الاوراق المالية قصيرة الاجل وصفقات اسواق النقد، التي عادة ما تتداول في الأوراق المالية التي لا يتجاوز تاريخ استحقاقها سنة مثل (أذونات الخزينة، الأوراق التجارية، شهادات الاستثمار، الكمبيالات المصرفية)، تساهم هذه الصناديق في تلبية احتياجات المستثمرين الذين يضعون هدفي السيولة والأمان في مقدمة أهدافهم الاستثمارية (قاسم، ١٩٩٥: ١٣)

ث- **الصناديق المتوازنة:** يجمع الاستثمار في هذه الصناديق ما بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت المحدد مثل السندات التي تصدرها الحكومة، وتحدد

نسب الأوراق المالية المكونة لمحفظه الصناديق المتوازنة باختلاف أهدافها (هندي، ١٩٩٧: ٣٤٩-٣٥٠).

ج- **صناديق الاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتحويل**: تعرف بأها الصناديق التي تتكون محافظها الاستثمارية من الأسهم والسندات القابلة للتحويل إلى الأسهم العادية وهي بذلك تحقق الأمان للمستثمرين لأنها منخفضة المخاطر.

ح- **صندوق الصناديق**: تحتوي محفظة هذه الصناديق على وثائق لصناديق استثمار أخرى من أجل تحقيق درجات عالية من التنوع، وهدفها الاستثماري الرئيسي هو استثمار جميع موجوداتها في صندوق استثمار آخر.

٤. المعيار الرابع الضمان

يمكن تقسم صناديق الاستثمار من حيث معيار الضمان إلى ما يلي: (هندي، ٢٠٠٣: ١٢٦)

أ- **صناديق الاستثمار المضمونة**: شروط هذا الصندوق وأحكامه تلزم مدير الصندوق بضمان رأس المال مالكو الوحدات الحاليين أو نسبة منه مع نسبة محددة من العائد، خلال الأثر الواحدة للصندوق، متحماً بذلك وحده مخاطر الخسارة التي قد تصيب رأس المال.

ب- **صناديق الاستثمار غير المضمونة**: ويقصد بها انشاء محافظ الاستثمارية لغرض المضاربة التي يكون مستوى المخاطرة كبيرة جداً بالنسبة لمالكها الحصص وبلا حدود أي أن المساهم فيها ليس معرضاً لخسارة العوائد فقط بل وحتى رأس المال المستثمر.

ثالثاً: متطلبات انشاء صناديق الاستثمار في المصارف

جاءت فكرة انشاء صناديق استثمار في كثير من بلدان العالم منذ انشاء لصغار المدخرين لغرض الدخول إلى الاسواق المالية والمشاركة فيها بعد أن كانت قاصرة على كبار المستثمرين، (عبد الحميد، ٢٠١٠: ٣٧٩) يأتي أثر المصارف في إدارة صناديق الاستثمار لقدرتها على تجميع مدخرات الوطنية، تستطيع المصارف عن طريق منظورها الاستراتيجي إدارة لصناديق الاستثمار والاعتماد على الخبرات الخارجية في الإدارة وكذلك

تقديم خدمات مصرفية متناسبة مع التغيرات في البيئة المحيطة ومع حاجات الزبائن (حمدي، ٢٠٠٦: ٧٨).
يحتاج إنشاء صناديق الاستثمار في المصارف إلى العديد من المتطلبات ومنها:

١. متطلبات داعمة

أ- **توافر الاسواق المالي البورصات:** من الضروري أن تتمتع البورصات بالسيولة العالية واتساع حجم الشركات المدرجة مع جودة الأدوات الاستثمارية المتاحة. تتضمن البورصات شبكة منتظمة من الشركات المدرجة التي يتم عن طريقها تدفق رؤوس أموال بشكل منظم وبسبب الانفتاح المالي والتطور التكنولوجي في الإعلام والاتصال الذي عرفته الأسواق المالية أعطى لها بعداً عالمياً (الخطيب، ٢٠٠٣: ٩). فعن طريق حركة رؤوس الأموال يمكن التعبير عن احتياجات الاقتصاد من الموارد المالية كما يمكن التعرف على الوضع الاقتصادي الحالي والتوقيع بالتوجهات المستقبلية (حنفي، ٢٠٠٣: ٩٠).
تتحسن أسعار أسهم الشركات المدرجة عند اتباع سياسات تشغيلية واستثمارية وتمويلية على مستوى عالي من الكفاءة، في حين الشركات غير المدرجة التي تتبع سياسات غير كفوة تتجه أسعار أسهمها نحو الهبوط وهنا يأتي أثر البورصات في تنشيط وترقية الاستثمارات (خضر، ٢٠٠٤: ٨٠).

ب- **توافر مصادر الأموال في المصارف:** تتوافر لدى المصرف مصادر أموال مهمة تتمثل في الودائع المصرفية والتي يمكن الاستفادة منها بتقديم خدمات صناديق الاستثمار. يشير حجم الاموال المصرفية على قدرة المصرف على جذب الودائع وتوظيفها في مجالات استثمارية متنوعة
٢. **متطلبات أخرى:** يحتاج إنشاء صناديق الاستثمار إلى متطلبات أخرى ومنها:

أ- **المتطلبات القانونية:** تعد المتطلبات القانونية من المتطلبات المهمة في العمل المصرفي، إذ تحتاج المصارف تحديد الطبيعة القانونية والإدارية للعمليات المالية بالإضافة إلى جهاز معلوماتي شفاف فيما يتعلق بإنشاء خدمات صناديق الاستثمار لابد من وجود قوانين لحماية المدخرين والمستثمرين خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستثمار وتحويل رؤوس الاموال او اعادتها استثمارها او تحويل الأرباح (محمد، ٢٠١٠: ١٧٤).

ب- **المتطلبات البشرية:** يتطلب ممارسة نشاط صناديق الاستثمار توفير موارد بشرية متخصصة في إدارة الأموال، حيث تدعو المدخرين لشراء وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق الاستثمار بما يحقق

التوافق بين أهداف صندوق الاستثمار وسياساته المعلنة وأهداف وظروف المدخر، فالمتطلبات البشرية الجزء الحيوي من نشاط صناديق الاستثمار عن طريق دراستهم لنمو الاسواق المالية المحلية والعالمية وفقا لعدة معايير كمية وجغرافية واقتصادية.

ت-**المتطلبات الفنية:** إن ممارسة نشاط صناديق الاستثمار يتطلب توفير إدارة متخصصة في مجال اختيار وتوزيع الموجودات. إن توزيع الموجودات هو عملية اتخاذ القرار المتعلق بكيفية تخصيص ثروة المستثمر بين المجالات والادوات الاستثمارية، امتلاك المصرف لكوادر ادارية خبيرة يساعد في بناء محافظ استثمارية متنوعة من الموجودات وأنواع الاستثمارات الأخرى لتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة (سويلم، ٢٠١٣: ١٩٠)

رابعا: مزايا صناديق الاستثمار المصرفية

يمكن للمصارف عن طريق صناديق الاستثمار أن تزيد من حجم الاموال تحت إدارتها دون الحاجة إلى زيادة رأس المال، اذ أن صناديق الاستثمار المصرفية واقعة خارج ميزانيتها وال ترتبط بعلاقة نسبية مع رأس مال المصارف (قاسم، ١٩٩٥: ٤)، يتضمن عمل صناديق الاستثمار المصرفية إنشاء أوعية استثمارية بديلة في سندات وأذونات الخزنة العامة لتشغيل فائض السيولة المصرفية، وتوجيهها نحو الاستثمار المباشر في المشروعات الإنتاجية المدرة للأرباح الناتجة عن فرق تقييم وتسعير الأوراق المالية. حين يمكن إدارة محافظ الاستثمارات داخل المصرف بيعا وشراء بدلاً من الاحتفاظ بمدخراته مجمدة (عمر، ١٩٩٧: ٣٣)، كما تساهم صناديق الاستثمار المصرفية في تنشيط حركة الاسواق المالية عن طريق ما تقدمه من أدوات استثمارية تتناسب وظروف المستثمرين، كما يمكن أن يتم عرض أسهم صناديق الاستثمار للتداول العام، مما يعني مرونة صناديق الاستثمار في إضافة أوراق المالية مختلفة للتداول في الأسواق المالية باختلاف مستوى تطور كل السوق (حمدي، ٢٠٠٦: ٧٨).

الفصل الثاني

القيمة السوقية وأهميتها في المصارف العراقية

المبحث الثاني

القيمة السوقية والعوامل المؤثرة فيها

أولاً: مفهوم القيمة السوقية وأهميتها

اهتمت الإدارة المالية الحديثة بهدف تعظيم قيمة الشركة بدلاً من العمل على تعظيم ربحية الشركة، وتعظيم قيمة الشركة يعد من أهم الأهداف التي تسعى الإدارة إلى في سوق المال. وعليه فإن القيمة السوقية للشركة تعد من أهم القيم من وجهة نظر المستثمر (الزبيدي، 2014: 238)، كما يمكن تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم قيمة الشركة نفسها والذي يتجسد بالقيمة السوقية لأسهم الشركة، لا يستفاد منه فقط حاملي الاسهم بل كذلك العاملون في الشركة. تعرف القيمة السوقية بأنها مجموع الأسهم المدرجة في الاسواق المالية مضروبة في سعر الاغلاق نهاية كل مدة، وبذلك يمكن اعتبارها من المؤشرات المعتمدة لقياس تطور وأداء الشركات والمصارف المدرجة في الاسواق المالية (Ross, etal, 2002:510). والقيمة السوقية هي السعر الذي يتم التعامل به في سوق الأوراق المالية، ونظراً لتعدد وتغير العوامل التي تساهم في تحديد هذا السعر فإن هذه القيمة لا تتميز بالثبات بل بالتقلب والتغير من وقت لآخر (صادق، ٢٠١٨: ٢٢٨). جاءت تسمية قيمة المصرف لتحديد الوضع المالي في المدى الطويل وان قيمة حقوق المساهمين هي جزءاً أساسياً يركز على كيفية ادارة هذه القيمة ويستخدمها الباحثون والمحللون والمحاسبون الاداريون ووفقاً لهذا المفهوم فإن قيمة المصرف هي القيمة السوقية المقدره من حيث الاموال في تاريخ معين مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل هي المخاطر الكلية وتوقعات الدخل والوقت (Deev, 2011:33).

ثانياً: أثر سياسية مقسوم الأرباح في القيمة السوقية

يعد موضوع سلوك مقسوم الأرباح في النظرية المالية الحديثة، من الموضوعات التي نالت حيزاً كبيراً في الآونة الأخيرة، إذ تعتبر سياسة مقسوم الأرباح من القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية، فعندما تسعى المؤسسة إلى إعادة استثمار الأرباح المحققة وتوظيفها في تمويل المشاريع بهدف تعظيم قيمتها السوقية عن طريق الارتفاع في أسعار الاسهم السوقية، إذ تعتبر اسعار الاسهم حافزاً للحصول على العوائد المغرية، كما حاول العديد من الباحثين تفسير سياسة مقسوم الأرباح وسلوكها وعلاقتها بالقيمة السوقية. ويمكن تقسيم النظريات التي تعنى بدراسة سياسة مقسوم الأرباح إلى ما يلي: (رمضان، ٢٠٠٤: ٢٣)

- **نظرية عدم ملائمة سياسة مقسوم الأرباح:** قدم كل من موديليانى وميلر عام (1958-1963) وهما أستاذان في كلية الدراسات العليا للإدارة الصناعية في جامعة كارنيجي ميلون نظرية عدم ملائمة سياسة مقسوم الأرباح، والتي مفادها عدم ملائمة مقسوم الأرباح مع قرارات التمويل في الشركة، حيث تعد هذه النظرية الحجر الأساس في النظرية المالية الحديثة عند تشكيل بنية رأس المال، حيث تنص على استقلالية كامن القيمة السوقية لاسهم الشركة والسعر السوقي للسهم عن هيكل راس المال الخاص بالشركة وكذلك قرار مقسوم الأرباح في الشركة، ويمكن حساب القيمة السوقية الحالية للشركة على أساس القيمة الحالية للأرباح المستقبلية وموجوداتها الأساسية (أبو الهيجاء، ٢٠٠٤: ١٤).
- **نظرية عصفور باليد:** اقترح هذه النظرية ميرون غوردن وجون لنتر، والتي جاءت اعتراضاً على الفرضية التي قدمها كل من موديليانى وميلر (Memon & Channa, 2017: 60)، حيث طرحت هذه النظرية فكرتها على عدم وجود علاقة بين سياسة مقسوم والقيمة السوقية للشركة، كما تفترض هذه النظرية ان المستثمر غير محب للمغامرة ودائماً ما يتفادى المخاطر، اذ يتوقع المستثمر ان العوائد الحالية تحيط بها مخاطر أقل قياساً بالعوائد المستقبلية والمكاسب الرأسمالية. حيث يقوم المستثمر بخصم أرباح الشركة بمعدل أقل، وبالاتي ارتفاع قيمة الشركة (دادن وبديده، ٢٠١٢: ٥).
- **نظرية الوكالة:** في عام 1976 طرح الباحثان جنسن وميكلنج نظرية الوكالة التي تُعبر عن العلاقة التعاقدية بين المساهمين والادارة التي تبحث لها عن وكيل لأداء مهمة معينة باسمه، حيث جاءت هذه النظرية كمحاولة لحل تضارب المصالح حول الملكية والسيطرة بين كل من المساهمين والإدارة في الشركة، اذ ركزت على تعظيم ثروة المساهمين وإدارة أعمال الشركة بشكل صحيح، ويحدث تضارب المصالح عندما يكون هناك تدفقات نقدية فائضة في الشركة ورغبة المساهمين في توجيه هذه التدفقات النقدية في الاستثمار في مشاريع مربحة ولكن الإدارة تستخدم هذه التدفقات النقدية في مصلحتها الخاصة بدلا من مصلحة المساهمين، قد يتطلب من المساهمين مراقبة الادارة، الامر الذي يستدعي دفع تكاليف على المراقبة التي تسمى بتكاليف الوكالة.
- **نظرية الإشارة:** اقترح أموتز زهافي في عام 1975 نموذجا حول كيفية ارسال المديرين /إشارات خاصة للمستثمرين بطريقة غير مباشرة يظهر قدرة الشركة في المستقبل القريب اعتماد على معلومات اعلان مقسوم الأرباح بهدف تقليل عدم تماثل المعلومات المقرضين والمقترضين او المستثمرين، فعندما يبحث المستثمرين عن مصادر التمويل، عادة ما يقومون بإرسال إشارات نوعية او إشارات كمية تدل على متانة مركزهم المالية، وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المستقبلية، في المقابل الطرف الثاني أصحاب الفائض المالي فهم يبحثون عن استثمار مناسب لفوائضهم المالية. كما ينظر إلى زيادة مقسوم الأرباح كإشارة

موجبة توضح المعلومات الإيجابية التي تم تداولها حول العوائد المتوقعة للشركة والتي تؤدي إلى زيادة في اسعار الاسهم والقيمة السوقية للشركة والعكس صحيح (زلوم، ٢٠١٥: ٣٥).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للمصرف

القيمة السوقية هي ببساطة قيمة الوحدة الاقتصادية وفقاً للبورصة، ويعد مقياس القيمة السوقية مرآة عاكسة لنشاط الوحدة الاقتصادية، يوجد العديد من العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للمصرف، ينبغي على الإدارة الجيدة إيجاد أفضل موائمة ممكنة بين هذه العوامل لتجنب العديد من المخاطر. ومن اهم هذه العوامل هي:

١. **أسعار الفائدة:** تعتبر اسعار الفائدة أحد اهم الركائز الأساسية التي يركز عليها عمل الأنظمة المالية، وذلك لتأثيرها الواضح نحو المشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية، حيث تلعب أسعار الفائدة أثراً حيوياً في القرارات المالية المتعلقة بالتمويل والاستثمار وتوزيعات الأرباح وتقييم الأوراق المالية. وتعد الودائع المصرفية من الوسائل البديلة للاستثمار في الأسهم، فعند ارتفاع اسعار الفائدة يقابها انخفاض في أسعار الأسهم في السوق المالية ويحدث العكس عند انخفاض سعر الفائدة، فانه سيرغب العديد من المستثمرين أفضل لتوظيف لأموالهم في المصارف بدلاً من تحمل مخاطر الاستثمار في الأسهم ونتيجة لذلك ينخفض الطلب على الأسهم، الذي يقابله انخفاض في أسعار الأسهم (Copeland, 2008: 100). وتعرف أسعار الفائدة بانها ذلك العائد المتحصل عليه من الجهة المقرضة مقابل التنازل عن حقها في التصرف بذلك المال في مدة معينة (دومينك ويوجين، ٢٠٠١: ٢٧٢).

٢. **معدل التضخم:** يعد التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول، فمعدل التضخم من أحد المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة بالأوضاع الاقتصادية (عبد الحميد، ١٩٩٧: ٣٢)، ويعرف معدل التضخم بأنه معدل التغير المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يرافقه تغير سلبي بقيمة الوحدة النقدية المحلية، فكلما زاد معدل التضخم انخفضت قيمة الوحدة النقدية (القوة الشرائية). ويعرف على انه الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية الذي يسبب الارتفاع السريع في مستوى العام للأسعار (كداوي، ٢٠٠٩: ١٩٠)، فالأموال التي تستثمر اليوم لها قوة شرائية أكبر من قيمتها بعد مرور من الزمن (Cecchetti, 2008: 137). كما ذكر كينز مفهومه حول التضخم بأنه ذلك التضخم الناتج عن عدم توافق الطلب الكلي والعرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. كما لا يعد ارتفاع الأسعار الاسمية تضخماً، حيث ينبغي ان يكون هذا الارتفاع بمجمل الأسعار ويتميز بأنه ارتفاع مستمر وغير عرضي (مجدي، ٢٠٠٢: ٧٠).

٣. **حجم التداول:** يطلق على حجم التداول بسيولة السوق وهو إشارة إلى سهولة وسرعة بيع وشراء الأوراق المالية (Gibson,2013:4)، يعد حجم التداول احد اهم العوامل المؤثرة في سوق الأوراق المالية ومنها سوق الأسهم الذي يتميز بانه من الاسواق الأكثر سيولة مما ينتج عنها اكبر حجم من الادخار مما يؤدي إلى زيادة في القيمة السوقية، وهذا ما يبحث عنه المستثمرين في زيادة قيمة استثماراتهم المستقبلية (Dlabay & Burrow,2008:8)، عندما يزداد الطلب على الأسهم يؤدي ذلك إلى زيادة قيمتها السوقية، والعكس يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية (Weygandt,2015:11) .

٤. **سعر الصرف:** يتميز سوق الصرف بانه سوق غير محدد بإطار جغرافي، يقسم سعر الصرف إلى عدة أنواع منها سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الفعلي (الحقيقي)، يعرف سعر الصرف الرسمي بانه السعر الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح به قانونياً (Touil,et al,2015:2)، اما سعر الصرف الفعلي (الحقيقي) فهو مؤشر الأسعار النسبية مرجح بمؤشر سعر الصرف الحقيقي ويقاس في الأسعار النسبية لدولة معينة مقارنة بالخارج ويقوم مدى التغير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيراتها في الخارج. يقصد بسعر الصرف بانه عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن شرائها او مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أجنبية (Weston, et al, 1996:764). وبعد سعر الصرف أحد محددات النشاط الاقتصادي بما يتفق مع قوى السوق، إذ إن نشاط السوق المالية جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي فان أي تقلب في أسعار الصرف سيحدث صدمة فوراً في الاسواق (Ross, etal, 2002: 875). تتعرض أسعار الصرف إلى تقلبات مستمرة تتسبب في تغيرات معاملات الاقتصادية للأفراد والدول وغالباً ما يتم مقارنة القيمة السوقية مع القيمة الدفترية فاذا كانت القيمة السوقية أعلى هنا تتحقق الأرباح نتيجة لثقة الافراد بالأداة المالية المطروحة، وفي الأسواق المالية كثيراً ما يرغب المستثمرين بالبحث عن ادوات مالية تدر عوائد مرغوب فيها (Zubair,2008:5) فان قيمة هذه الأدوات المالية لا تعتمد فقط على تغيرات أسعارها أو معدلات الفائدة عليها بل تعتمد أيضاً على التغيرات في أسعار صرف عملات الدول وبذلك فان نجاح الاستثمارات المالية وتحقيق العوائد المرغوب بها يعتمد على أداء السوق وسعر صرف العملات (Eun & Bruce , 2007 :365).

٥. **الهيكل المالية:** يقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصلت منها الشركة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها ومن ثم فانه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها مصادر التمويل سواء كانت عناصر التمويل قصيرة الاجل او متوسطة الاجل او طويلة الاجل (قريوع، ٢٠١٧: ٢). يحتل التمويل مكانة كبيرة الأهمية بالنسبة للجهاز المصرفي إذ يؤثر الهيكل المالي للمصرف تأثيراً كبيراً على قيمة السوقية، كما يؤثر على القرارات المالية ومنها قرار منح الائتمانات المصرفية (مولاي، ٢٠١٣: ٢٢). ينبغي على إدارة

المصرف ابتكار مصادر متنوعة لوظيفة الأموال واستخدامها الشكل الذي يتوافق مع سياسة المصرف في توفير السيولة وزيادة أرباح المصرف وضمان الأمان. مثلا عندما تقوم إدارة المصرف بفرض تركيز عالي في السوق المصرفية يؤدي إلى خفض اسعار الفائدة على الودائع ورفعها على القروض بالآتي تحقيق أرباح غير اعتيادية وتوظيف هذه الأرباح لتلبية أنشطتها التمويلية (Setiadharna & Machali,2017:2).

٦. الأوضاع الاقتصادية للبلد

تؤثر أوضاع الاقتصاد الكلي على القيمة السوقية لإجمالي الأسهم للمصرف، عندما تكون الأوضاع الاقتصادية أكثر استقرار فان ذلك يؤدي إلى نمو الاسهم وزيادة قيمتها (Halil,2010:1) هناك العديد من العوامل التي تؤثر على استقرار مستوى الاسعار في السوق المالية، ومن هذه العوامل سعر الفائدة يتمثل سعر الفائدة بانه أداة من أدوات السياسة النقدية والذي له أثرا هاما في النمو الاقتصادي (Nkanta,2005:14)، كما ويرتبط سعر الفائدة بالنشاط المصرفي والقرارات المالية عن طريق حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية ونمط منح القروض للقطاعات الاقتصادية، فعند تأثير سعر الفائدة على الودائع والقروض يتسبب في تنظيم حركة الاستثمار والنتاج والدخل وتحسين أداء السوق عامة وصولا إلى تحقيق أوضاع اقتصادية أكثر استقرارا (الجبرين، ٢٠١٢: ٢٣). تتضمن المصارف حلقة متواصلة لتمويل الاقتصاد الوطني عن طريق تجميع المدخرات من الاقتصاديين ذوي الفائض المالي وتوجيهه نحو الاقتصاديين ذوي العجز المالي، ما يسهل على الوحدات الاقتصادية تمويل مشاريعها لضمان نموها وتوسعها، كما يمنح للدولة مصادر تمويلية إضافية تمكنها من إتمام سياستها الاقتصادية والاجتماعية. وبهذه الطريقة يتمكن الاقتصاد الوطني من تجنب الآثار السلبية الناتجة عن تراجع أسعار النفط.

رابعا: تحديد القيمة السوقية للسهم

عندما تقرر الشركة مقسوم أرباح لحملة الأسهم العادية وفقا لسياسة توزيع الأرباح فان العوائد المستقبلية والمتوقعة سوف ترتفع وهذا ما يرغب فيه المستثمرين من الاستثمار في الأسهم أو على الأقل عدم انخفاض القيمة السوقية لها ، وباعتبار القيمة السوقية للسهم مهمة لكل من الشركة وحاملي الاسهم، ونظرا للمحاولة الدائمة لتحقيق عوائد إضافية لحاملي الاسهم، فإن عملية تقييم الأسهم تحظى بمكانة هامة لدى كل الأطراف المهمة، وتتم عملية تقييم الأسهم عن طريق مجموعة من العوامل المحددة لها أربعة عناصر أساسية كما يلي: (حنفي وقرىافص، ٢٠٠٢: ١٦-٢٠) و (Quirin & Allen,2000:149)

١ - علاقة القيمة السوقية للسهم بربحية السهم

تعتبر الأرباح الصافية المتوقعة الأساس عند حساب القيمة الحالية، إذ إن الزيادة في صافي الأرباح المحقق في الفترات المستقبلية تؤدي بالضرورة لإحداث أثر إيجابي على القيمة السوقية لأسهم الشركة وهذا ما يعرف بزيادة الطلب على أسهم الشركة، نتيجة زيادة كفاءة الإدارة وعملها الجيد على تحقيق الاستقرار في صافي الأرباح مما قد يمكنها من مواجهة المخاطر المؤثرة على قيمة الاسهم.

٢- القيمة الحالية للسهم ومدة تحقيق الربح:

كما هو معروف وجود علاقة عكسية تربط بين القيمة الحالية للسهم ومدة تحقيق الربح، إذ إن طول مدة تحقيق الربح تؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للسهم، والعكس في حال قصر مدة تحقيق الربح.

٣- القيمة الحالية للسهم والسيولة:

تعرف السيولة بأنها مدى القدرة تلك الموجودات على تحويل إلى نقدية بأقصر مدة زمنية وبأقل الخسائر، توجد علاقة طردية بين القيمة الحالية للسهم والسيولة، ومع كل زيادة في مقدار السيولة يمكن ملاحظة ارتفاعا في القيمة الحالية للسهم أيضا (Quirin & Allen,2000:149).

٤- القيمة الحالية للسهم والوفاء بالالتزامات:

تفعيل الاستثمار في الأسواق المالية قد يسهم في رفع كفاءة تسعير الموجودات المالية وأداء الشركات فيها (Quirin & Allen,2000:149)، تقوم الشركات بنشر العديد من المعلومات بأشكال ووسائل مختلفة كالتقارير والقوائم المالية، تعبر النسب المستخرجة من القوائم المالية عن مدى قدرة المؤسسة على أداء وكما كان معدل اجمالي الموجودات إلى الالتزامات (Feltham, 1995:690) كبيرا كان الأثر إيجابي على قيمة السهم، وعلى العكس تماما في حال عدم قدرتها على الوفاء بالالتزاماتها، مما يؤدي إلى تخفيض هامش الأمان على الاستثمارات الحالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في القيمة السوقية للسهم (Board &Day,1989:4).

خامسا: تحديد القيمة السوقية للسندات

تتغير قيمة الأوراق المالية بشكل مستمر وأكبر المستثمرين وصناع السوق وأكثر الافراد خبرة قد يخونهم السوق ويتجه باتجاه معاكس لتوقعات المحليين، كل تغير في تحرك الأسهم والسندات يرجع إلى قوى العرض والطلب في السوق. تقسيم السندات إلى أنواع مختلفة وفقا لوجهات نظر مستخدميها، يمكن تقسيم السندات

وفقا للعديد من المعايير ويتضمن تقسيم السندات حسب الجهة المصدرة لها هو المعيار الأكثر شيوعا، كما يلي:

١. **السندات العامة:** تندرج السندات العامة تحت مفهوم السندات الحكومية وتعرف بانها السندات التي تصدرها الخزينة العامة على شكل قروض وتتمثل الدولة الطرف المدين اما الأطراف الدائنة هم المصارف والشركات والافراد (طاقة والعزاوي، ٢٠١٠: ١٥٤)، غالبا ما يكون الهدف من اصدار السندات العامة لتغطية العجز في الميزانية العامة او يتم اصدارها بهدف الاشراف على نشاط المصارف والتأثير على حجم السيولة والقاعدة النقدية وكذلك تنمية الوعي الادخاري لضمان توجيهه الموارد نحو التنمية الاقتصادية (صالح، ٢٠٠٠: ٣٦). حيث تلجأ البنوك المركزية إلى اصدار سندات عامة بهدف التحكم والسيطرة على الازمات الاقتصادية من ركود او تضخم او أزمات اقتصادية مزدوجة كالتضخم الركودي، حيث تلجأ البنوك المركزية إلى اصدار هذا النوع من السندات بهدف تغيير حجم السيولة المتداولة وتحقيق التوازن الاقتصادي في البلد.

٢. **السندات الخاصة:** تعرف بانها السندات التي تصدرها الشركات المساهمة لأغراض محددة منها الحصول على الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها القائمة او لتطوير مشاريع جديدة (كرين واخرون، ٢٠٠٣: ٣). وبعد اصدار السندات الخاصة هو الحل البديل الذي تلجأ اليه الشركات بدلا من اصدار أسهم جديدة الذي يعد أكثر كلفة قياسا بكلفة إصدار السندات (الصافي، ٢٠٠٣: ٣٥). ويشير اصدار الأسهم الجديدة إلى دخول مساهمين جدد وهذا ما لا يرغبه المستثمرين الحاليين (الزبيدي، ٢٠٠٧: ١٩٨)، اذ ان الإصدار الجديد يتضمن انخفاض مقدار توزيعات الأرباح، وبالمقابل يتميز السندات الخاصة انها تصدر بمعدلات فائدة أعلى من معدل الفائدة على السندات العامة، الا ان حاملي السندات الخاصة هم أكثر عرضة لتحمل مخاطر التخلف عن الوفاء بأقساط خدمة الدين على خلاف السندات العامة التي تكون مضمونة بالجهة الاعتبارية للدولة (طاقة والعزاوي، ٢٠١٠: ١٥٠).

١. **السندات الخالية من الكوبون:** تعرف بالسندات المخصوصة وهي ابسط أنواع السندات ويتم عن طريقها دفع مبلغ ثابت في تاريخ مستقبلي يسمى مبلغ الخصم عند تاريخ الاستحقاق، والقيمة المدفوعة هي القيمة الاسمية المثبتة على ورقة السند نفسها. تتميز هذه السندات بانها خالية من معدل الكوبون لذا تسمى بالسندات صفيرية الكوبون (الصافي، ٢٠٠٣: ٣٦).

٢. **السندات ذات الكوبون متساوية القيمة:** يقدم هذا النوع من السندات دفعة كوبون متساوية لكل سنوات عمر السند إلى انتهاء تاريخ استحقاقه، يفضل المستثمرين السندات ذات الكوبون متساوية القيمة يزداد الطلب عليه عند انخفاض معدلات الفائدة المطروحة من قبل المصارف حيث يمكن للمستثمر الحصول على معدل عائد أعلى عند تداوله في الاسواق الرأسمالية.

٣. **السندات ذات الكوبون المتغير:** في هذا النوع من السندات يتغير معدل الكوبون حسب معدل الفائدة في السوق. كما قد تتغير معدلات الفائدة في الازمات الاقتصادية فمثلا قد تكون معدلات الفائدة تصاعدية في حالة التضخم الاقتصادي وتكون تنازلية في حالة الركود الاقتصادي (الصافي، ٢٠٠٣: ٣٨).

المبحث الثالث / نظرة عامة حول مؤشرات السلامة المالية في المصارف

المقدمة

في إطار التحضير للاجتماع الرابع لمبادرة الاحصاءات العربية " عربسات " الذي عُقد في مدينة أبو ظبي في نوفمبر ٢٠١٧ م، اذ قدم استبانة حول الاحصائيات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية في الدول العربية بالتعاون مع دائرة الاحصاء التابعة لصندوق النقد الدولي، تكون الاستبيان الموجه إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من تسعة محاور تتطرق إلى مدى توفر مؤشرات السلامة المالية الاساسية والتكميلية للقطاع المالي والمصرفي والتحديات التي تواجه الجهات المعنية بإعدادها ونشرها. فضلا عن التحديات المتعلقة بكيفية احتساب مؤشرات السلامة المالية بالنسبة إلى القطاع المالي غير المصرفي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧: ٣).

أولاً: مفهوم مؤشرات السلامة المالية وأهميتها

لقد أثارت الازمات المالية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر الكثير من التساؤلات حول كيفية تدعيم الأنظمة المالية واستقرارها اذ ان الازمات المالية في الماضي غالبا ما يسبقها انكماش في سوق العقارات (Deutsche,2006:121). في القرن العشرين وتحديدا في النصف الثاني من التسعينيات انخفض الاستثمار بشكل ملحوظ في بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة نتيجة تصاعد الأزمات المالية، وقد قدم صندوق النقد الدولي بطلب من أعضائه بتقييم مؤشرات السلامة المالية في الانظمة المصرفية في بلدانهم

كجزء من عمل الاشرافي له، حيث تم إعداد وسائل التقييم المناسبة لتوضيح مدى سلامة الانظمة المالية والمصرفية (IMF,2006:11). وتعرف السلامة المالية بأنها عملية تقويم مركزة ومكثفة لعمليات وأنشطة المصارف عن طريق مراقبة القروض والتسليفات، فهي تعكس كفاءة المصرف في إدارة موجوداته ومطلوباته، وتعد السلامة المالية المصرفية مهمة في سياق صناعة السياسات المالية والاقتصادية (محمد وختلان، ٢٠٢١ :٤)، ويمكن توضيح مفهوم السلامة المالية عن طريق قوة مكونات النظام المالي وسلامته من التوترات التي قد تنعكس سلبا على الاقتصاد. تعرف مؤشرات السلامة المالية (Sundararjan et al, 2002: 2) بانها الاجراءات الرقابية على صحة أداء المؤسسات المالية والأسواق المالية، والشركات والافراد. اما (Bunn, 2003: 20) فقد عرفها هي النسب الجديدة من الإحصاءات الاقتصادية مستمدة من أطر قياس التحليل المالي كما أنها الإجراءات الاحترازية المستمدة من أطر قياس متغيرات الاقتصاد الكلي، لرصد النشاط الاقتصادي الكلي في البلدان. هي مدى قدرة الاجهزة المالية على مواجهة الاضطرابات غير المتوقعة عن طريق استمرارها في توزيع الموارد المالية بفاعلية بالشكل الذي يحقق الأهداف الاقتصادية(Schinasi,2004:8). كما ذكر Flannery ان مؤشرات السلامة المالية هي عملية وضع مؤشرات محددة لتحسين العملية الرقابية بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف (Flannery,2006:2). وأخيرا ذكر يوسف ان مؤشرات السلامة المالية هي كافة الإجراءات الرقابية والاحترازية التي توظفها المصارف من اجل الوقوف على سلامة المراكز المالية لها بما يساعدها على تغطية كاملة للمخاطر (يوسف، ٢٠١٩ :٥).

تناول بعض الباحثين مؤشرات السلامة المالية على انها إجراءات احترازية للوصول إلى الصحة المالية وتعافي المؤسسات، حيث تلعب أثرا مهماً في تقييم الاستقرار المالي، وتشمل هذه المؤشرات كلا من البيانات الاجمالية للمنظمات الفردية ومؤشرات الأسواق التي تعمل فيها تلك المؤسسات المالية (Adam & Jaroslav,2007: 70-71).

يمكن تستمد مؤشرات السلامة المالية في الواقع من قياس التحليل الكمي لمتغيرات السلامة الكلية التي تم وضعها لرصد حركة الشركات المالية، كما أنها مستمدة من القياس الكمي لمتغيرات الاقتصاد الكلي التي تم وضعها لرصد النشاط الكلي في الاقتصادات القومية، إذ أنها وجدت لتكون وثيقة الصلة لأغراض تحليلية

في جميع البلدان وللتمييز بين البيانات المتاحة بشكل عام لجميع البلدان (Bunn & Redwood,2003:20). يتضح مما ذكر ان مؤشرات السلامة المالية يمكن أن توفر معلومات مفيدة عن حالة الانظمة المصرفية (Das.et al ,2003,22)، وتجدر الإشارة إلى ان هناك ركائز أساسية تتكون منها مؤشرات السلامة المالية وهي كما يلي: (Santoso & Sukarela,2007:5)

- ١- استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي: وتشمل معدلات التضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- ٢- التنظيم والرقابة السليمة في المؤسسات المالية والمصرفية.
- ٣- الاسواق المالية السليمة والكفؤة.
- ٤- البنى التحتية القوية كضمانة للنمو الاقتصادي.
- ٥- شبكات الأمان المالية فاعلة.

تكمن أهمية مؤشرات السلامة المالية بانها تساعد على تنفيذ مبدأ الشفافية والإفصاح وعرض كافة المعلومات للأفراد والشركات وتسمح بأن تكون عملية تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنيا على مقاييس كمية وعن طريق هذه المقاييس يمكن مقارنة الأوضاع المالية للمصارف. كما تأتي أهمية مؤشرات السلامة المالية في الكشف عن مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على تقليل من حدتها فهي بمثابة أداة إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية. (طلفاح، ٢٠٠٥: ٣) وذكر امين ان الدول قد تلجأ إلى أن تمارس نوعين من السياسات للحفاظ على السلامة المالية للمصارف: (امين، ٢٠١٠: ١٢)

١. السياسة الوقائية للحيلولة دون الوقوع في الأزمات المالية.
٢. السياسة العلاجية وتتضمن السعي لاحتواء الأزمة في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بين المصارف.

ثانيا: الأقسام الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية

تعكس مؤشرات السلامة المالية طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية، حيث تعمل كأداة للإنذار المبكر عند تعرض القطاعات المالية والمصرفية للبلد لأي مخاطر قد تواجهها. كما تعد مؤشرات السلامة المالية من المعايير التي تسمح بمقارنة الاوضاع في الدول للكشف عن

الازمات المالية والحد منها، بسبب كونها اداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي باعتبارها مبنية على أسس موضوعية وبمنهجية شفافة، حيث يمكن الافصاح عنها واتاحتها لمتخذي القرار ولجميع المهتمين. يمكن تقسم مؤشرات السلامة المالية إلى جزئيين وكما يلي: (Owen,et al: 2000:4)

١- مؤشرات السلامة المالية الكلية، ويمكن تقسيمها إلى:

أ- **المؤشرات السلامة الجزئية المجمع**: تقييم سلامة القطاع المالي.

ب- **مؤشرات الاقتصاد الكلي**: المرتبطة مباشرة بمؤشرات القطاع المالي

٢- **مؤشرات السلامة المالية الجزئية**: التي تعتمد على مجموعة من المؤشرات المبنية على أسس موضوعية، بهدف تحليل الوضع العام للمؤسسات المالية في الدول، حيث تشير إلى ما يُسمى بإطار نظام التقييم المصرفي CAMELS الذي يعتبر من الوسائل الرقابية المباشرة للمواقف المالية للمصارف وكذلك معرفة درجة تصنيفها الائتماني (Mahdi, et al.:2016: 5-11)

ثالثا: الغرض من تطبيق مؤشرات السلامة المالية

نظرا لتطوير الأنشطة المصرفية واحتمالية تزايد التعرض للمخاطر لابد من البحث عن أساليب تحفظ المصارف من الانهيار وتعمل إنذارا مبكرا تقي المصرف من التعرض إلى خسائر كبيرة في الموارد المالية تؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية (Rajan, 2007:104)، وتأتي أهمية مؤشرات السلامة المالية في العمل على ضمان المصارف والأدوات المالية، والعمل على بناء أنظمة مالية كفوءة (Macdonald & Koch , 2006,4)، بالآتي تدفع الازمات المالية الدول باتجاه تركيز الاهتمام نحو أنظمة مالية متطورة وتدعيمها لتكون أكثر قدرة على مواجهة تلك الازمات (Corina & Dorina, 2015:91) ، تأتي أهمية مؤشرات السلامة المالية من استخدامها للإلمام بحقيقة الوقوف على المراكز المالية للمصارف ومعرفة الجدارة الائتمانية لها (Philip& Dilruba, 2009:5)، أذ تعتبر أحد وسائل المستخدمة في الاشراف والرقابة المباشرة والرقابة الميدانية (Barbara,2001:3)، تعكس هذه المؤشرات حقيقة المراكز المالية في المصارف بالاعتماد على القرارات الرقابية، للحفاظ على سلامة مراكزها المالية وللتوصل إلى قطاعات مصرفية سليمة، كما تحافظ على حقوق العملاء والمستثمرين اثناء تعاملهم مع المصرف، ومن ثم يضمن سلامة تنفيذ السياسات المالية والنقدية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء (البنك المركزي

الأردني، ٢٠١٧: ١٢). يمكن القول بأن مؤشرات السلامة المالية تعكس كفاءة المصرف في ادارة موجوداته ومطلوباته، وقدرته على القيام أثره في الوساطة المالية مع الحفاظ على الجدارة الائتمانية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠: ٧٥).

ترتبط السلامة المالية بعلاقة إيجابية بالعمق المالي الذي يمثل الاساس لتحقيق بنود السلامة المالية في المصارف من حيث أهميتها في توفر أفضل الخدمات المصرفية والتحفز على إنتاج خدمات مصرفية حديثة ويحقق النمو المستمر ويخفض القيود المصرفية ودعم قدرة القطاعات المصرفية على التكيف للخدمات ويجعلها قادرة على مواجهة الازمات المالية والاقتصادية المحلية (Sahay et al.,2015,9-17) والذي بأثره يعبر عن مرونة الانظمة المالية (4: Goyal et al,2011).

رابعاً: مكونات مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي

تسعى الدول وبشكل كبير إلى الحفاظ على سلامة أنظمتها المصرفية وذلك لان البيئة المصرفية متغيرة باستمرار، وكل الاضطرابات التي تؤثر في المصارف قد يقود إلى أزمة مالية وان لم تجد المصارف الطرق المناسبة لمواجهة تلك الاضطرابات، قد تضطر إلى تحمل تكاليف إعادة تعافي اجهزتها المصرفية، اذ تعد المصارف حلقة وصل بين المقرضين والمودعين وأي أزمة تتعرض لها المصارف سوف تؤثر على ثقة الزبائن الحاليين والم، تعد الودائع المجموعة الرئيسية التي تستند عليها مكونات مؤشرات السلامة المالية في القطاعات المصرفية. ويمكن وصف هذه المكونات وفقاً لتصنيفات **CAMELS** كما يأتي:

١. مؤشر نسبة كفاية رأس المال

ان الاهتمام المتزايد بمؤشر نسبة كفاية رأس المال المصرفي يعود إلى تعثر الكثير من المصارف وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة التدني في رؤوس أموال لتلك المصارف (زيتوني، ٢٠١٩: ١٥)، وتاريخياً يمكن ان تكون ازمة الديون العالمية في سنة ٢٠٠٧ واحدة من أسباب انعقاد مؤتمر بازل والخروج بمقررات تتضمن متطلبات محددة من رأس المال، وقد صممت هذه المقررات من أجل تكوين إطار تنظيمي دولي فأصدرت جملة من المعايير لتسيير إدارة المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية كذلك. حيث تهدف إلى التأكد من أن لدى المصارف رؤوس اموال الكافية من اجل الوفاء بمتطلبات المودعين وطالبي القروض وتفادي الخسائر غير المتوقعة.

يعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم مؤشرات السلامة المالية للتعرف على الملاءة المالية للمصارف المحلية وقدرتها على تحمل المخاطر المحتملة والتكيف مع الإعسار المالي، فكلما زاد رأس المال قلّت احتمالية التعرض إلى الإعسار المالي وبالآتي سوف ترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح (BIS,2010:15)، وقد اولت ادارة البنك المركزي اهتماما خاصا لتعزيز المراكز المالية للمصارف المحلية عن طريق زيادة رؤوس أموالها، والسبب في ذلك يعود إلى ان رؤوس الاموال في المصارف يمثل خط الدفاع لجعلها أكثر قدرة على تجاوز الخسائر غير المتوقعة والحافظ على أموال المودعين، وتم الاعتماد على معيار بازل II لقياس كفاية رأس المال (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٤١).

وفقاً لمؤشرات السلامة المالية يمكن احتساب نسبة كفاية رأس المال باستخدام مجموع رأس المال التنظيمي في البسط واجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر في المقام. اذ تقيس مدى كفاية رأس المال من الودائع. هذه النسبة توفر درجة متانة وفاعلية الاجراء الرقابية لدى المصارف. فضلا عن قياس مدى على تحمل الصدمات المالية التي تصيب بنود الميزانية العمومية لتلك المصارف. (IMF, 2010:34-38) فضلا عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية كمخاطر المضاربة بالمشتقات المالية. (الشيخ، ٢٠٠٧: ١٠٣).

ويمكن تحديد أهمية كفاية رأس المال المصرفي كما يأتي: (المالكي وسعيد، ٢٠١٣: ٢٢٤)

أ. اهتمام الإدارة المصرفية بنسبة كفاية رأس المال لغرض جذب المودعين والمقترضين والمستثمرين .

ب. اهتمام المودعون بمتانة المصرف وملائته المالية العالية لحماية ودائعهم عن طريق مقارنة رأس المال والاحتياطيات بحجم الودائع .

ج. اهتمام البنك المركزي بنسبة كفاية رأس المال لضمان عدم وصول المصرف لحالة عدم الملاءة المالية، بذلك البنك المركزي يمارس أثره في حماية حقوق المودعين ومصالح المالكين.

بشكل عام تأتي أهمية مؤشرات السلامة المالية من الأثر الكبير الذي تؤديه الانظمة المالية في تطوير وتنمية اقتصادياتها المحلية، فهي الحافز الرئيس الذي يدفع بسلطاتها المالية للاتجاه نحو تعزيز مستويات العمق المالي الذي يعد أحد صفات تلك الانظمة المالية، وذلك عن طريق توسيع حجم وتحسين نوعية وكفاءة الخدمات المالية. (Wycliffe et al, 2013:818)

٢. مؤشرات السيولة

تشير السيولة إلى مدى كفاية مصادر المصارف المالية لإدارة الأموال والقدرة على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقاتها (الامام، ٢٠١٠: ٢٠)، مما يساعد بالاحتفاظ بنسبة سيولة كافية على القيام بالأنشطة التشغيلية ومواجهة الحالات الطارئة، كما يشير انخفاض نسبة السيولة إلى تعرض المصرف إلى تقلبات في التدفقات النقدية والاعمال التجارية المحتملة الفشل، الا ان احتفاظ بنسبة سيولة معينة يحد من انخفاض حجم العوائد المتوقعة للتعويض عن تكاليف الفرص البديلة لذلك يجب الوصول لحالة من التوازن بين حاجة المصرف إلى الامان الذي توفره السيولة مقابل الاستثمار في السيولة وتحقيق عوائد اضافية (Gittman, 2012:71).

أدخلت بازل 3 أطر جديدة من اجل تنظيم السيولة في المصارف وركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية (الأسهم العادية) يتألف هذا المعيار من نسبة تغطية السيولة يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة غير المتوقعة لمدة لا تقل عن (30) يوماً، وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الذي يعد أداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٤٤)

١- **نسبة تغطية السيولة LCR:** توضح هذه النسبة قدرة المصارف على الوفاء بالتزامات المودعين وطالبي القروض في الاجل القصير (الشمري واخرون، ٢٠٢١: ٣)، بهدف مراقبة سيولة المصارف وللتأكد من احتفاظ المصرف بمستوى كافي من السيولة التامة (التي يتم تحويلها بشكل فوري إلى نقد وبأقل خسائر ممكنة) إلى نقد للوفاء بمتطلبات المودعين والمستثمرين خلال 30 يوم في ظل سيناريو خاص بالأوضاع الضاغطة.

٢- **نسبة صافي التمويل المستقر:** بهدف الرقابة على المصارف باحتفاظها بمستوى كافي من السيولة، يقسم صافي التمويل المستقر إلى:

- أ- **التمويل المستقر المتاح** يقصد به الأموال المتاحة للمصرف وهي أيضا تقسم إلى قسمين اما تكون التمويل الذاتي مثل حقوق ملكية، او تكون التمويل الخارجي مثل الودائع.
- ب- **التمويل المستقر المطلوب** ويشمل كل من الاستثمارات والتأمينات، ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن % 100 بصفة دائمة.

٣- نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل: بشكل خاص لا يوجد تعريف واضح للموجودات السائلة، اما المطلوبات قصيرة الاجل فهي الودائع الجارية ولودائع ذات الطبيعة الجارية، تقيس هذه النسبة المتانة المالية للمصارف الحكومية والمصارف الاهلية، وتضمن هذه النسبة قدرة المصارف على الإيفاء بالسحوبات من الودائع، فضلاً عن ضمان قدرتها على منح القروض للآخرين، في الوقت نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل طلب السيولة ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي.

٤- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع: تتضمن هذه النسبة مقدار ما يحتفظ به المصرف من موجودات سائلة مثل النقد لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق وما في حكمها ومقدار توظيفها في تقديم القروض بمختلف أنواعها، ان توفير السيولة اللازمة لمواجهة السحوبات اليومية لدى المصرف يتعارض مع هدف الربحية المصرفية، نتيجة عدم توظيف الموجودات السائلة في استثمارات تدر عوائد نقدية.

٥- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بموجودات سائلة لمواجهة سحوبات المودعين وقياسها نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف، عند ارتفاع نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة القطرية، ولكنها في الوقت نفسه تعد نسبة منخفضة قياساً بالمؤشرين السابقين، فضلاً عن الانخفاض الكبير في إجمالي الموجودات.

٦- نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع: تعكس هذه النسبة قدرة المصارف على استثمار الودائع والسيولة المتاحة لتلبية الطلب على القروض والتسليفات، حدّد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بنسبة لا تتجاوز (70%)^٢، يلاحظ إن معدل ارتفاع الودائع أكبر من معدل ارتفاع الائتمان النقدي يشير إلى احتفاظ المصارف بسيولة فائضة عن الحاجة قابلة للتوظيف دون استثمار.

٧- نسبة فجوة التمويل (فجوة الائتمان) : يقصد بفجوة الائتمان الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى الائتمان النقدي، التغيير في هذه النسبة يعود إلى عرض القروض والتسليفات مقارنة بالطلب عليها، وعرض القروض والتسليفات يتأثر سلبيًا بسبب فرض المصارف أسعار فائدة مرتفعة او فرض شروط

^٢ استناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمة 1533 في 17/ 1/ 2016.

القروض غير الميسرة، فضلاً عن الفجوة التمويل تكون مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، مما يتوجب على المصارف خلق توازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة، أي إدارة رشيدة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، هذه الفجوة يشير المخاطر التي تتعلق بالثقة الزبائن بالجهاز المصرفي.

٣. مؤشرات جودة الموجودات

يمكن تحديد مؤشر جودة الموجودات عن طريق جودة القروض التي تعد اهم جزء من الموجودات تمثل حصة كبيرة في الميزانية العمومية الاجمالية للمصرف، يتم قياس جودة القروض عن طريق نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، تعكس هذه النسبة مؤشراً مهماً في التقييم، ولكن النسبة المرتفعة تعكس أيضاً هيكل موجودات أكثر حساسية لمخاطر الائتمان. (Roman & Sargu, 2013:705)، هناك عدة تسميات تطلق على مخاطر الائتمان منها مخاطر العميل ومخاطر الامضاء. هذه التسميات تأتي في الأصل نتيجة الائتمان يتم عن طريق اقراض أموال الغير (المودعين) لدى المصارف، فعند تخلف المقترضين عن سداد أصل القرض او الفوائد او كلاهما تلتحق المخاطر بكلاً من المصرف والزبائن (Beck, 2009:15) تأخذ هذه النسبة قيمة اجمالي القروض المتعثرة كأقل قيمة مخصصات القروض محددة في البسط واجمالي رأس المال والاحتياطيات في المقام. ويقاس هذا المؤشر قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص الخسائر الناتجة من القروض المتعثرة. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٤١)

شهد النظام المصرفي أزمة مالية منذ بداية 2007 بسبب الاستدانة الكبيرة ولا سيما فيما يتعلق بقروض الرهون العقارية، فنتج عنها ارتفاع معدلات القروض غير العاملة الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد العالمي، انتهجت الحكومات بعض الإصلاحات الضرورية على توصيات صندوق النقد الدولي منها برنامج إنقاذ من أجل استعادة الثقة في الأسواق المالية وضبط النظام المصرفي في دول العالم حيث ساهمت هذه الإجراءات بتراجع القروض غير العاملة، وانعكس هذا التراجع على ارتفاع معدلات النمو في جودة الموجودات. يقاس هذا المؤشر وفقاً للعلاقات الرياضية المدرجة في ادناه:

أ- نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض: يطلق على القروض غير العاملة عدة مسميات من أهمها: الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون غير العاملة، الديون المشكوك في تحصيلها، وأكثر المسميات شيوعاً هي القروض غير العاملة والقروض المتعثرة (براق وبن عمر، ٢٠٠٨:

٢)، وتعرف القروض غير العاملة بأنها قروض عجز فيها المقترض عن سدادها في تواريخ الاستحقاق أما بسبب عدم الرغبة في السداد أو لعدم تمكن المقترض الوفاء بالتزامات بسبب ظروف غير متوقعة أو مشاكل واختلالات أحاطت به (غنيم، ٢٠٠١: ١٣). وتحدد نسبة خسائر القروض بالنسبة إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك، كما أنها تقيس حجم مخاطر التخلف عن سداد الائتمان التي لحقت بالبنوك (Alshatti,2015:340)

ب- نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الموجودات: تعكس نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الموجودات مدى ضخامة موجودات الجهاز المصرفي ككل إذا كانت هذه النسبة مرتفعة وتعكس موقفا جيدا للمصارف العاملة في البلد من ناحية حجم الموجودات ويحدث العكس إذا كانت النسبة منخفضة.

ج- نسبة صافي القروض غير العاملة إلى رأس المال: تشير نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال إلى حجم المخاطر التي تعرض اليه المصارف في مدة زمنية محددة، وبالاتي يؤثر على مؤشر الاستقرار المالي في البلد، وهو ما يظهر بشكل واضح لدى المصارف الحكومية ولو بنسبة طفيفة على الرغم من ضخامة حجم قروضها وضآلة حجم رؤوس أموالها، لكن ارتفاع هذه النسبة في ميزانية المصارف يعطي دلالة واضحة على وجود مخاطر مالية كبيرة في تلك المصارف، ما يستدعي من الجهات الرقابية الاهتمام بهذه النسبة لتفادي أية حالات التعثر المحتملة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٥٣).

٤. مؤشرات الإيرادات والربحية

١- نسبة العائد على الموجودات: تشير العوائد إلى تحسين ربحية المصارف الناتجة عن زيادة استثماراتها، تؤثر على هذه النسبة الكثير من العوامل منها ما يتعلق بالأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد وأسعار النفط. يتم احتساب هذه النسبة وفقاً للعلاقة الآتية

نسبة العائد على الموجودات = صافي الأرباح (قبل وبعد الفوائد والضرائب والأرباح ماعدا الأرباح الطارئة) / إجمالي الموجودات.

٢- نسبة العائد على حقوق المالكين: تشير هذه النسبة إلى العوائد الذي يحصل عليها المستثمرين والمالكين في المصارف، كما تشير إلى كفاءة المصارف ومدى نجاحها في تحقيق الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، تحسب هذه النسبة عن طريق العلاقة الآتية:

نسبة العائد على حقوق المالكين = صافي الأرباح / معدل رأس المال

خامسا: أهمية استقرار وسلامة الأنظمة المالية والمصرفية

تشمل الانظمة المالية للدول كل من البنوك المركزي والمصارف والمؤسسات المالية، تقدم كل هذه المؤسسات تقدم صيغ عمل واضحة الحدود لتنفيذ المعاملات الاقتصادية، والمساعدة في نقل المدخرات الفائضة إلى فرص استثمارية متنوعة، تقوم المؤسسات الودائعية وغير الودائعية ممارسة أثر الوساطة المالية في تنشيط معاملات الأسواق المالية، لذلك فإن الانظمة المالية السليمة تمثل أساسا حيويا في دعم النمو الاقتصادي. واي اضطراب الانظمة المالية يسبب تقليل من فاعلية السياسة النقدية، كما تحتاج تلك المؤسسات إلى نفقات مادية كبيرة لإنقاذها نتيجة عزوف المستثمرين عن مؤسسات مالية غير آمنة وغير قادرة على تعبئة مدخرات افرادها مما قد يتسبب بهروب رؤوس الأموال المحلية للخارج وعمق الركود الاقتصادي (الامام، ٢٠١٠: ١١ - ١٢)

ومن اجل تجنب هذه الازمات على الأنظمة المالية الاهتمام بمؤشرات السلامة المالية عن طريق العمل على إيجاد انظمة مالية أكثر استقرارا (Mishkin& Eakins, 2000: 223).

تسعى البنوك المركزية إلى الحفاظ على سلامة واستقرار انظمتها المالية مستندة بذلك إلى العديد من الأسباب ومنها: (Santoso&Batnnggar,2007:4)

١. تعمل المصارف وباقي المؤسسات المالية كمؤسسات مالية وسيطة وهي أيضا تعمل كقنوات لانتقال السياسة النقدية وبالآتي تؤثر على الطلب الكلي في الاقتصاد الحقيقي، اذ تتعرض المصارف إلى المخاطرة في عملياتها لهذا فهي تشكل عامل عدم استقرار محتمل مهم للأنظمة المالية.
٢. تركت جميع الازمات المالية التي حدثت آثار وخيمة على اقتصاديات العالم، ومنها تراجع النمو الاقتصادي والاستثمارات والدخول والاستهلاكات، وجميعها تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية.
٣. يولد عدم الاستقرار الأنظمة المالية إنفاق تكاليف مالية كبيرة عند محاولة تخفيف حدتها او تعديله.

سادسا: نماذج قياس مؤشرات السلامة المالية

يتمثل القطاع المصرفي الواجهة الرئيسية للنظام المالي، كما ان سلامة النظام المالي ترتبط بسلامة القطاع المصرفي، هناك العديد من المتغيرات التي اثرت على سلامة واستقرار القطاع المصرفي ومنها الازمات المالية والتحرر المالي وعولمة الأسواق المالية وابتكار الأدوات المالية التي أدت الى حد المصارف

من القيام بدورها في تنفيذ السياسات المالية والنقدية. لذا يتوجب تحذير واضعي السياسات ومتخذي القرارات مع تبني وسائل تسعى التي تحسين الاداء المالي وتكيف مع التغيرات البيئية المحيطة وكذلك اتخاذ سياسات وإجراءات وقائية مانعة من وقوع الأزمات، يمكن معرفة وقياس نقاط القوة والضعف في القطاع المصرفي من خلال عدة نماذج تستخدم لتقييم الاداء المصرفي وهي:

١. نموذج CAMELS للإنذار المبكر

شهدت الصناعة المصرفية العديد من التغيرات في الآونة الاخيرة نتيجة التطورات المصرفية، كما فرضت على الصيرفة واقعا جديدا (صالح، ٢٠٠٦: ٤٩)، لذا يتوجب عليها اتخاذ التدابير الوقائية لتقييم العمل المصرفي من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتحديد المخاطر المحتملة وتجنب حدوث الازمات المالية (الهندي، ٢٠٠٠: ٣٤). في عام ١٩٧٩ تبنت الولايات المتحدة الامريكية نموذج موحد لتقييم الأداء المصرفي ويعكس جميع التغيرات في العمل المصارف، يعرف بنموذج التقييم بالمؤشرات CAMELS، وتم تعديله في عام ١٩٩٦. واتجهت العديد من دول العالم إلى تبني هذا النموذج في مؤسساتها المالية بهدف تحسين أداء القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادية والاجتماعية. يتضمن نموذج تقييم أداء المصارف ستة بنود أساسية وهي (ملاءة رأس المال وجودة الموجودات والأداء الإداري والأرباح والسيولة والحساسية لمخاطر السوق) (Gerrard & Debra, 2088: 66). من خلال بنود هذا النموذج يمكن كشف أوجه الخلل في أداء المصارف وتحديد مدى سلامتها عن طريق تحليل وتقييم درجة المخاطرة قبل كشفها عبر مؤشرات الأسعار التي تكونها قوى العرض والطلب في السوق. قد مر نموذج CAMELS بعدة مراحل ويمكن ادراج مراحلها وفقا للشكل التالي:

نموذج CAEL: أداة الرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل التقارير الربع السنوية ومن ثم وضع تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر فقط والتي تتمثل بكفاية رأس المال وجودة الموجودات والربحية والسيولة.

أ- **نموذج CAMEL:** في هذا النموذج تم إضافة عنصر خامس لعناصر النموذج السابق والمتمثل بجودة الإدارة، ويطلق عليه نموذج الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت المصارف والسلطات الرقابية على الأخذ بنتائجه في اتخاذ القرارات لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف.

ب- نموذج CAMELS: بعد تطوير النموذج السابق وإدخال العنصر السادس وهو الحساسية لمخاطر السوق وبالتالي جعل هذا النموذج أكثر كفاءة لخدمة في التقييم الأداء المصرفي، ويساعد المصارف في قياس مستوى كفاءة الأداء والقيام بتصنيف داخلي لفروعها العاملة بدلا من الاعتماد على الربحية لقياس أداء الفروع، تسعى المصارف عن طريق الرقابة الذاتية الى تفعيل هذا النموذج وفقا لمقررات لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه والوقوف على حقيقة الموقف المالي.

٢. نموذج التمان

قام التمان في عام ١٩٦٨ بإعداد نموذج ZScore المعد على أساس عينة تتكون من ٦٦ مؤسسة صناعية، واستطاع تحديد ٣٣ منها فاشلة و ٣٣ سليمة من خلال التقنية الإحصائية المتبناة في هذا النموذج هي التحليل التمييزي متعدد الأبعاد واستطاع التمان تحديد ٢٢ نسبة نظرا لملاءمتها في قياس الفشل المالي وتعتبر هذه النسب الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير فاشلة (حزي وقوري، ٢٠٢١: ٧). ومن خلال قوة التحليل في نموذج التمان يمكن استعماله لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي، تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال تعثر المصرف واعساره، وذلك بالاعتماد على تصنيف نتائج النموذج وهي إذا كانت قيمة Z أقل أو تساوي ١,٨١ فإن المؤسسة فاشلة. إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي ٢,٩٩ فإن المؤسسة غير فاشلة. إذا كانت قيمة Z أكبر من ١,٨١ وأقل من ٢,٩٩ فإن الأمر يصعب تحديده ومن الأحسن أن تخضع المؤسسة لدراسة تفصيلية (Reistad, 2011:16). وبالتالي يوضح النموذج وجود علاقة عكسية بين حالة الإعسار وقيمة النموذج عندما تكون مطلوبات المصرف أكبر من موجوداته حينها سيصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته وقد يتعرض للإفلاس (Altman & McGough, 1974:51). يمكن حساب قيمة Z- Score وفقا للدالة التالية:

$$Z = 1.2 R1 + 1.4 R2 + 3.3 R3 + 0.6 R4 + 0.9 R5$$

علما أن:

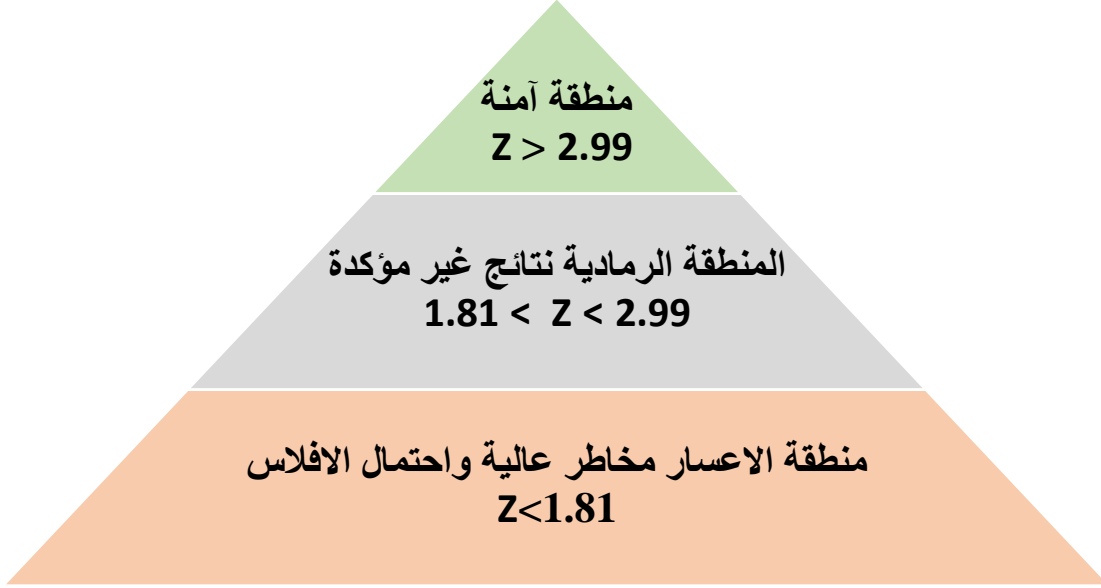
R1 = رأسمال العامل الصافي / مجموع الموجودات

R2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات (علما أن: الأرباح المحتجزة= الأموال الخاصة - رأسمال

R3 = الربح قبل الفوائد و الضريبة / مجموع الموجودات

R4 = الأموال الخاصة / الديون الكلية

R5 = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الموجودات



الشكل (١) درجات تصنيف نموذج التمان Z-Score

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول

توصيف النماذج القياسية وصياغتها

يتم في هذا الفصل اجراء التحليل المالي للمصارف عينة الدراسة في مدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) لكل سنة على حدة ومن ثم نقوم بمقارنة بين المصارف، دراسة الأثر والارتباط بين متغيرات البحث جميعها ومحاولة معرفة وجود علاقة بين المتغيرات ومعرفة اي متغيرات الاقوى ارتباطا وايهم الأقل ارتباطا وهل العلاقة معنوية ام لا، عن طريق قياس اثر تحليل مؤشرات الاستثمارات المالية للاسهم والسندات والقروض والتسليفات وانعكاسه في القيمة السوقية ومن ثم قياس اثر تلك الاستثمارات على مؤشرات السلامة المالية التي تتضمن (مؤشرات نسبة كفاية راس المال ومؤشرات السيولة ومؤشرات الإيرادات والربحية ومؤشر جودة الموجودات) في المصارف عينة الدراسة، عن طريق تحديد أفضل نموذج احصائي قياسي الذي يعطي أفضل تفسير مع القدرة على التنبؤ، اذ وقع الاختيار على قطاع المصارف التجارية في العراق كميدان لهذه الدراسة لما لقطاع المصارف من أثر حيوي في استقرار الاقتصاد المحلي، اذ يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق بحسب البنك المركزي العراقي ٧١ مصرفاً، منها ٥٥ مصرفاً محلي بين مصرف تجاري واسلامي فقد تم اختيار سبعة من المصارف العراقية التجارية والمتمثلة بالمصارف (التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، الأهلي العراقي، الخليج التجاري، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، الشمال للتمويل والاستثمار)، بوصفها أهم المصارف في سوق العراق للأوراق المالية فضلا عن التطور والانتشار الذي لحق بهذه المصارف من بعد الاحداث الحاصلة في ٢٠٠٣، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ومواكبة التطورات الحديثة على وجه الخصوص في كثير من الاستثمارات المصرفية للزبائن، حيث يعد التقدم التكنولوجي قوة دافعة كبيرة للنمو الاقتصادي في البلد. وقد امتدت الحدود الزمانية للدراسة من بداية ٢٠٠٤ إلى نهاية ٢٠٢٠.

وتمت استعانة بالأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة والمتمثلة بالاستثمارات المالية والقروض والتسليفات المصرفية، وبيانات القيمة السوقية التي تضمنت سعر اغلاق لكل مصرف في عدد الأسهم المصرفية المصدرة في نهاية كل سنة، وأخيرا مؤشرات السلامة المالية والتي تمثلت بـ (مؤشرات نسبة كفاية راس المال ومؤشرات السيولة ومؤشرات الإيرادات والربحية ومؤشر جودة الموجودات).

في هذا المبحث تم استخدام أساليب إحصائية متمثلة بتحليل ANOVA باستخدام أسلوب (Enter) وعن طريقه تم الحصول على المعلمات الإحصائية والمتمثلة بمعامل التأثير ومستوى الدلالة بهدف تحديد أفضل النتائج الممكنة على اعتبار أن هذه الطريقة (Enter) تقوم بشكل اساسي في تحديد المتغيرات المؤثرة التي تم تحديدها في مشكلة الدراسة وتستبعد المتغيرات التي ليس لها تأثير ملموس بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية التي تسند ذلك، وفي الوقت نفسه تحدد هذه الطريقة أفضل الصيغ القياسية الممكنة في ضوء المتغيرات الداخلة في نموذج المقترح.

أولاً: توصيف النماذج القياسية

لقياس أثر تحليل الاستثمارات المصرفية في تعزيز القيمة السوقية وانعكاسها في اداء المصارف عينة الدراسة عبر مؤشرات السلامة المالية كلا على انفراد، وبذلك فان المتغيرات التي سيتم بحثها في النموذج هي كالاتي:

١. **مؤشرات المتغير المستقل (X):** تم اختيار اثنين من المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الاستثمارات والقروض والتسليفات المصرفية، وتتمثل هذه المتغيرات في:

أ. **الاستثمارات (X₁):** تناولت الدراسة تحليل الاستثمارات المالية كمتغير مستقل اول بالاعتماد على التقارير المالية والكشوفات السنوية المنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية. ويمثل هذا المؤشر تحليل سير النشاط المصرفي بصفة مستمرة وعلى اساس اجمالي.

ب. **القروض والتسليفات (X₂):** يتمثل هذا المؤشر الدفعات النقدية التي يقدمها المصرف للزبائن، وتم الاعتماد على البيانات السنوية المنشورة في التقارير الكشوفات المالية في موقع سوق العراق للأوراق المالية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة.

٢. **المتغير التابع:** يتمثل متغير التابع بالقيمة السوقية (Y) هي قيمة بيع الاسهم في سوق الأوراق المالية، وتم حسابها بالاعتماد على اخر سعر اغلاق للأسهم في عدد الاسهم المصدرة من قبل المصارف عينة الدراسة.

٣. **المتغيرات الوسيطة (Z):** تم اختيار أربعة متغيرات وسيطة تمثل مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية عينة الدراسة وقد تمثلت في الآتي:

أ. **نسبة كفاية راس المال (Z₁):** تم اعتماد نسبة كفاية راس المال من التقارير المالية المنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية بوصفه المتغير الوسيط الأول الذي يمثل الأداء المالي المصرف.

ب. مؤشر السيولة (Z_2): ويتمثل هذا المؤشر بـ (السيولة النقدية) بوصفه المتغير الوسيط الثاني، إذ إن زيادة هذا المؤشر يعني رفع قدرة المصرف على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من موجوداته سهلة التحويل إلى النقدية، وبالعكس.

- نسبة تغطية السيولة LCR
- نسبة التمويل المستقر المتاح NSFR
- الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل
- الموجودات السائلة / إجمالي الودائع
- الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات
- الودائع / النقدي الانتمان.
- فجوة التمويل.

ج. مؤشر جودة الموجودات (Z_3): تمثل جودة الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، مؤشر جودة الموجودات بوصفه المتغير الوسيط الثالث يتضمن معظم مخاطر الأسعار المالي في المصارف والتي تنجم غالباً من طريق نوعية تلك الموجودات أو مستوى مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها، وتحسب وفقاً لأحد القوانين التالية.

- مؤشر جودة الموجودات = نسبة الديون متأخرة التسديد / إجمالي الانتمان النقدي
- مؤشر جودة الموجودات = نسبة الديون متأخرة التسديد / إجمالي الموجودات
- مؤشر جودة الموجودات = نسبة الديون متأخرة التسديد / رأس المال

د. مؤشر الإيرادات والربحية (Z_4): ويتمثل هذا المؤشر المتغير الوسيط الرابع، ويسعى المصرف إلى رفع هذه النسبة الذي يشير إلى ارتفاع معدل توظيف الموارد المتاحة للمصرف بشكل صحيح. ويمكن حسابه من خلال المعادلات التالية:

- إجمالي القروض على إجمالي الودائع
- نسبة العائد على الموجودات
- نسبة العائد على حقوق المالكين

ثانياً: بناء النموذج القياسي

بعد أن تم توصيف المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطه أصبح لابد من وضع هذه المتغيرات وفقاً للصيغة الرياضية التي تعد نقطة البدء في صياغة النموذج وهي على النحو الآتي:

$$Y_{ij} = f(x_1, x_2, x_3)$$

Where:

i= 1, 2, 3

j = 1, 2, 3

ويمكن وضع النموذج بالصيغة القياسية العامة الآتية:

$$Y_{ij} = \alpha + \beta_1 \times x_1 + \beta_2 \times x_2 + \beta_3 \times x_3 + \beta_4 \times x_4 + U_i$$

إذ إن (U_i) تمثل المتغير العشوائي وهو يتضمن تأثير متغيرات أخرى لم يرد ذكرها في النموذج القياسي أو تأثير التغيرات العشوائية في النموذج نفسه.

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات، حيث يبتدىء هذا الأسلوب من التحليل بنموذج أولي شامل لكافة المتغيرات المستقلة مع بيان تأثيرها المتوقع في المتغيرات التابعة الخاصة بعينة الدراسة، وبعد ذلك تبدأ عملية اختيار نموذج التصميم العكسي (Backward) من بين النماذج الاقتصادية الممكنة استناداً إلى الاختبارات الإحصائية والقياسية، وبذلك فإن هناك العديد من الخطوات الأساسية وفقاً لهذه الطريقة هي:

1. تحديد النموذج القياسي الأولي الذي يتضمن تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة كافة.

2. وبعد ذلك يتم تجربة النموذج القياسي الأولي وإجراء تعديلات متكررة عن طريق إضافة أو إزالة متغير مستقل أو أكثر بموجب المعايير الإحصائية.

3. وبعد عمليتي البحث والتعديل يمكن التوصل إلى الخطوة الأخيرة والتي تتضمن الوصول إلى نموذج قياسي جديد يمكن ان يعطي أفضل تفسير حول الظاهرة المدروسة.

ثالثاً: تهيئة البيانات

تم الاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة، والتي كان عددها سبعة مصارف في سوق العراق للأوراق المالية، لتحليل الاستثمارات المصرفية والقروض التي قد تطلب جهداً كبيراً، وبعد جمع التقارير التي تم الحصول عليها من المصارف عينة الدراسة، تم استخراج البيانات المطلوبة وتبويبها في جداول لتسهيل عملية احتساب متغيرات الدراسة ومعرفة مستوى الأداء المالي لكل مصرف. إما فيما يخص البيانات القيمة السوقية فهي متوفرة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم حسابها بالاعتماد على ناتج حاصل ضرب سعر الاغلاق السنوي للأسهم لكل سنة في عدد الاسهم للمصارف عينة الدراسة. وكذلك بيانات مؤشرات السلامة المالية التي مثلت المتغيرات الوسيطة في النموذج القياسي فقد تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة من قبل هيئة الأوراق المالية، ولكن تكمن الصعوبة الحصول على بعض المعلومات والبيانات المالية لكونها غير متاحة في التقارير الرسمية للمصارف خلال مدة الدراسة.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني

التحليل المالي للمتغيرات الدراسة

تناول هذا المبحث نسب التحليل المالي لمؤشرات حركة الأنشطة المتعلقة بتوظيف الأموال المصرفية لتحقيق الأغراض التي تهدف إليها المصارف عينة الدراسة للمدة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٠. ولغرض اجراء عملية التحليل وتحقيق هدف الدراسة فقد قامت الباحثة بأعداد جداول بالبيانات التي ستطلبها عملية التحليل المالي ولكن قبل اجراء التحليل المالي بين متغيرات الدراسة كان لا بد من التعرف اولا على طبيعة اتجاهات كل المتغيرات عن طريق حساب النسب المالية ونسب المتوسطات واستخدام الاهمية النسبية لكل القيم والتعرف على أعلى وأدنى قيمة يحققها كل مصرف، وتحليل اسباب ارتفاع او انخفاض هذه النسب للمصارف في مدة الدراسة.

يهدف هذا المبحث إلى قياس وتحليل الأداء المصرفي للمؤشرات الخاصة بالمتغير المستقل للدراسة والمتمثل في الاستثمارات المصرفية وأثرها وعلاقتها بالمتغير الوسيط بالقيمة السوقية للمصارف اذ يتم تحليلها وتطبيقها على المصارف باستخدام المتغير التابع المتمثل بمؤشرات السلامة المالية خلال المدة الزمنية (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) التي تم الاعتماد عليها في التحليل المالي، وكالاتي:

اولا: متغيرات مؤشر الاستثمارات المصرفية

١. الاستثمارات المالية (X_1)

عن طريق التخطيط الجيد للاستثمارات المالية لدى المصارف وكيفية انشاء المحافظ الاستثمارية المتنوعة سيوفر الكم المناسب من التدفقات النقدية اللازمة في تنفيذ السياسات الائتمانية والاستثمارية والخدمية ايضا، فضلا عن توفير الأموال اللازمة لسد احتياجات المصرف الخاصة بالسحوبات اليومية. كما أن التخصيص الجيد لهذه الاستثمارات سيعمل على تخفيف من حدة الازمات المالية التي قد يتعرض لها المصرف وكذلك في حال انخفاض قدرتها على العمل بشكل فعال عن الحد المطلوب، أو ضياع فرص بديلة لتحقيق الارباح

الناجمة عن عدم استغلال الفوائض النقدية في التوظيف الامثل لها، وعدم استغلال الأرصدة الموجبة سيضع أمام إدارة المصرف رؤية حقيقية حول الاستثمارات المالية التي بحوزة المصرف في الوقت الحاضر والمتوقعة في المستقبل.

يوجد ثلاثة أوجه لاستثمار المدخرات لدى المصارف وهي الاستثمار في الاسهم والسندات وصناديق الاستثمار. يتسم الاستثمار في الاسهم العادية والأسهم الممتازة بتحقيق التوازن بين بارتفاع معدل العائد المرجح في المدى الطويل مع ارتفاع عنصر المخاطرة الذي يعني احتمالية تعرض المستثمر لخسائر من جزء او كل رأس المال المستثمر. اما الاستثمار في السندات فمن المعلوم هو حاجة المصارف إلى التمويل وبالتالي قد تلجأ لبيع سندات للمدخرين للحصول على النقدية المطلوبة. اذ ان المصارف هي أحد اهم قنوات تنفيذ السياسة النقدية في البلد، فقد تلجأ إلى الاستثمار في السندات لضمان حركة الأسواق المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادية. وأخيرا الاستثمار في صناديق الاستثمار عن طريق تجميع مدخرات الافراد والشركات مثل صكوك ملكية من اجل الاستفادة من المزايا التي تملكها صناديق الاستثمار مثل الخبرات الطويلة في إدارة الاموال وقدرة هذه الصناديق على تنويع الاستثمارات في صناديق استثمارية اخرى بهدف تقليل أثر المخاطر وتوليد وفرة الاموال. فعند متابعة نسب الاستثمارات المالية (X_1) التي تظهر نتائج تطبيقها على بنود تقارير هيئة الأوراق المالية، يمكن ملاحظة ان هنالك تباين كبير في هذه النسب على مستوى المصرف الواحد وعلى المستوى الاجمالي للمصارف كما في جدول (1)، ويمكن ترجيح هذا التباين إلى وجود مشكلة ادت إلى تذبذب في استثمار رؤوس الأموال المصرفية التي تتحرك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن، والتي يمكن تحليلها كما يلي.

جدول (١)

قيم الاستثمارات المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

MAX	MIN	STD	Mean	مصرف الشمال للتحويل والاستثمار	مصرف الشرق الاطوسط	مصرف الخليج العراقي	مصرف الائتمان العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف التجاري العراقي	السنوات
50,865,937,000	327,251,000	18,231,698,000	9,984,566,911	500,000,000	50,865,937,000	2,461,349,000	3,868,567,155	327,251,000	3,380,000,000	8,488,864,224	2004
159,735,217,625	325,000,000	55,456,751,229	38,275,351,723	325,000,000	159,735,217,625	8,066,764,137	42,138,366,922	16,500,945,202	31,354,703,245	9,806,464,931	2005
150,388,661,371	949,998,219	60,364,031,735	52,900,944,131	949,998,219	98,556,586,247	17,965,550,195	150,388,661,371	7,122,745,194	1,810,272,000	93,512,795,690	2006
155,783,661,371	439,313,000	74,226,956,704	72,509,671,937	1,013,662,609	151,046,473,630	59,136,880,079	155,783,661,371	439,313,000	1,303,419,000	138,844,293,867	2007
187,597,915,547	1,333,419,000	77,999,269,765	86,552,823,107	1,589,821,632	187,597,915,547	129,904,635,042	143,788,661,371	15,319,706,000	1,333,419,000	126,335,603,155	2008
173,142,378,111	1,433,848,000	74,930,214,486	81,461,903,263	3,805,066,794	77,067,476,505	135,527,441,633	173,142,378,111	19,732,000,000	1,433,848,000	159,525,111,799	2009
356,742,378,111	3,799,306,000	129,119,056,609	90,666,088,187	10,121,175,143	8,702,260,320	110,162,518,987	356,742,378,111	11,546,291,000	3,799,306,000	133,588,687,750	2010
226,294,788,000	3,232,010,000	85,753,652,244	73,539,776,342	18,642,890,000	5,257,699,027	129,604,956,002	226,294,788,000	16,335,759,000	3,232,010,000	115,410,332,363	2011
359,114,788,000	1,955,606,334	130,584,293,738	80,484,091,383	9,537,557,000	43,487,581,000	17,944,848,065	359,114,788,000	1,955,606,334	3,385,370,000	127,962,889,280	2012
391,570,000,000	4,250,028,000	134,619,967,502	97,001,306,460	53,702,109,000	19,065,496,297	64,783,630,176	391,570,000,000	32,785,606,334	4,250,028,000	112,852,275,410	2013
408,720,000,000	3,790,438,000	157,101,542,790	124,016,205,893	55,880,000,000	26,859,775,228	77,925,472,377	408,720,000,000	14,674,757,272	3,790,438,000	280,262,998,377	2014
306,640,000,000	2,542,082,924	115,738,844,343	120,225,814,191	54,630,000,000	42,573,025,969	167,113,347,120	306,640,000,000	2,542,082,924	36,932,320,000	231,149,923,325	2015
497,960,000,000	2,491,808,000	175,167,467,420	146,155,047,745	64,740,000,000	42,748,000,000	205,664,856,215	497,960,000,000	2,491,808,000	16,982,722,000	192,497,948,000	2016
299,648,020,000	3,891,428,000	124,464,608,834	131,590,279,799	66,743,767,000	46,842,000,000	210,004,856,215	299,648,020,000	3,891,428,000	23,738,889,000	270,262,998,377	2017
300,173,248,000	4,491,822,000	115,958,663,702	125,985,238,046	69,113,167,000	50,248,240,000	201,784,856,000	300,173,248,000	4,491,822,000	25,935,410,000	230,149,923,325	2018

190,137,000,000	3,010,828,000	66,399,929,243	65,995,959,429	70,113,167,000	27,748,500,000	107,840,856,000	58,700,942,000	3,010,828,000	4,420,423,000	190,137,000,000	2019
201,000,856,000	789,474,000	87,357,590,678	71,352,418,429	70,369,167,000	30,474,800,000	201,000,856,000	789,474,000	5,091,822,000	4,394,810,000	187,346,000,000	2020
				32,457,444,023	62,875,116,729	108,640,804,308	227,968,466,730	9,309,398,309	10,086,905,132	153,419,653,522	Mean
				30549373298	54597858419	72923571602	151,862,268,413	8843366841	11910843373	77,472,138,379	STD
				325,000,000	5,257,699,027	2,461,349,000	789,474,000	327,251,000	1,303,419,000	8,488,864,224	MIN
				70,369,167,000	187,597,915,547	210,004,856,215	497,960,000,000	32,785,606,334	36,932,320,000	280,262,998,377	MAX

المصدر: من اعداد الباحثه باستخدام برنامج الاكسيل

اذ اظهرت النتائج المالية ان المتوسط الحسابي السنوي للاستثمارات المالية في المصارف جميعها خلال سنة ٢٠١٦ قد بلغ (146,155,047,745) دينار في حين كان الانحراف المعياري (175,167,467,420) ويتضمن هذا المتوسط معياراً للحكم على النسب المتحققة في المصارف لهذه السنة والتي ظهرت فيها الاستثمارات المالية المتحققة لمصرف الائتمان العراقي هي الأعلى بين نسب المصارف الاخرى اذ بلغت (497,960,000,000) وهي مؤشر جيد على كفاءة الإدارة المصرفية في استغلال مواردها المالية توظيفها بشكل امثل، اما أدنى قيمة فقد ظهرت في المصرف الأهلي العراقي اذ بلغت (2,491,808,000) وهي مؤشر لانخفاض استغلال الموارد المالية في الانشطة المصرفية، وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة نجد ان قيم الاستثمارات المالية قد تفاوتت بين المصارف، اذ تبين ثلاث مصارف (الائتمان العراقي والتجاري العراقي والخليج العراقي) أظهرت قيم الاستثمارات المالية فيها أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي للعينة، بينما اظهرت المصارف الاربعة الأخرى (الاستثمار العراقي والاهلي العراقي والشرق الأوسط والشمال للتمويل والاستثمار) قيم الاستثمارات المالية فيها أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

في سنة ٢٠٠٤ حققت قيم الاستثمارات المالية للمصارف عينة الدراسة المتوسط الاجمالي بلغ (9,984,566,911)، وكان مصرف الشرق الاوسط فيها أعلى من حقق هذا المتوسط إذ بلغت قيمته (50,865,937,000) ومصرف التجاري العراقي اذ بلغت قيمته (8,488,864,224)، واما أقل مصرف فهو المصرف الأهلي العراقي اذ بلغت فيه قيمة الاستثمارات المالية (327,251,000)، وعند اجراء مقارنة ما بين المصارف عينة الدراسة تبين ان مصرف الشرق الاوسط حقق أعلى من المتوسط الحسابي السنوي للعينة، بينما المصارف الستة الأخرى حققوا أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

في سنة ٢٠٠٥ كان المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف (38,275,351,723) وهو أكبر من المتوسط السابق كما بلغ الانحراف المعياري (55,456,751,229)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ مصرف الائتمان العراقي (42,138,366,922) ومصرف الشرق الأوسط (159,735,217,625) هما أكثر المصارف تحقيقاً لمتوسط الاستثمارات المالية، وبينما حقق مصرف الشمال للتمويل والاستثمار أدنى نسبة اذ بلغت (325,000,000)، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد ان المصارف الاخرى لم تتفوق على المتوسط الاجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠٠٦ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ (52,900,944,131) وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي (60,364,031,735)، وهو أعلى من السنة السابقة، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ ثلاثة مصارف كانت أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، هذه المصارف هي

التجاري العراقي اذ بلغ قيمة الاستثمارات في هذا العام (93,512,795,690) والائتمان العراقي بلغت قيمة الاستثمارات (150,388,661,371) وأخيراً مصرف الشرق الأوسط (98,556,586,247)، وأما أقل مصرف في هذه السنة فهو مصرف الشمال للتمويل والاستثمار اذ بلغت قيمة الاستثمارات فيه (949,998,219).

أما في سنة ٢٠٠٧ فان ثلاث مصارف حققت أعلى مستوى لهذه القيم عند مقارنته بالمصارف الأخرى فيما بلغ المتوسط الاجمالي السنوي الإجمالي في هذه السنة (72,509,671,937) وهذه المصارف (التجاري العراقي والائتمان العراقي والشرق الأوسط)، بينما كانت أقل قيمة استثمار لهذه السنة كانت قيمتها (439,313,000) والتي حققها المصرف الأهلي العراقي.

وفي سنة ٢٠٠٨ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي مقارنته مع العام السابق بمعدل (86,552,823,107)، وكان مصرف الشرق الأوسط فيها هو أكثر المصارف لعينة الدراسة تحقيقاً لهذا المتوسط إذ بلغ (187,597,915,547) وكذلك حققت أربعة مصارف (التجاري العراقي والائتمان العراقي والخليج العراق والشرق الأوسط) قيم متوسط أعلى من المتوسط الإجمالي. في حين ان مصرف الاستثمار العراقي كان أقل المصارف تحقيقاً لهذا المتوسط اذ بلغت قيمة استثماراته (1,333,419,000)، وقد تراوحت القيم الخاصة بباقي المصارف بين هاتين القيمتين.

في سنة ٢٠٠٩ انخفض المتوسط الاجمالي السنوي الاجمالي عند مقارنته مع العام السابق اذ بلغ (81,461,903,263)، وكان مقدار الانحراف المعياري (74,930,214,486) ونجد ان أعلى قيم للاستثمار كانت من نصيب المصارف الثلاثة (التجاري العراقي والائتمان العراقي والخليج العراق) اذ بلغت (159,525,111,799) و (173,142,378,111) و (135,527,441,633) على التوالي، بينما حقق مصرف الاستثمار العراقي أدنى قيمة للاستثمارات المالية في هذا العام إذ بلغت القيمة فيه (1,433,848,000).

في سنة ٢٠١٠ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي الإجمالي لقيم الاستثمارات المالية للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ (90,666,088,187)، وعند اجراء مقارنة ما بين المصارف عينة الدراسة تبين ان ثلاثة مصارف في هذه السنة أعلى من حقق هذا المتوسط إذ بلغت قيمته (90,666,088,187) وهذه المصارف هي (التجاري العراقي والائتمان العراقي والخليج العراق) اذ بلغت أعلى قيمة لمصرف الائتمان العراقي (356,742,378,111) وبعدها يأتي المصرف التجاري العراقي (133,588,687,750) وأخيراً مصرف الخليج العراقي (110,162,518,987)، وأما أدنى قيمة للاستثمارات فكانت لمصرف الاستثمار العراقي اذ

بلغت فيه قيمة الاستثمارات المالية (3,799,306,000)، بينما المصارف الستة الأخرى حققوا أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

في سنة ٢٠١١ حققت قيم الاستثمارات المالية للمصارف عينة الدراسة المتوسط الاجمالي السنوي الاجمالي بلغ (73,539,776,342)، وهو أقل بكثير عما كان عليه في السنوات الثلاثة السابقة وكان مصرف الائتمان العراقي فيها أعلى من حقق هذا المتوسط إذ بلغت قيمته (226,294,788,000) ومصرف الخليج العراقي إذ بلغت قيمته (129,604,956,002)، واما أقل مصرف فهو مصرف الاستثمار العراقي إذ بلغت فيه قيمة الاستثمارات المالية (3,232,010,000)، بينما المصارف الثلاثة الأخرى حققوا أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

في سنة ٢٠١٢ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي الاجمالي للمصارف عينة الدراسة إذ بلغ (80,484,091,383) وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي (130,584,293,738)، وهو أعلى من السنة السابقة، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ كل من مصرف الائتمان العراقي والمصرف التجاري العراقي كانا أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، حيث بلغت قيم الاستثمارات المالية لهما في هذه السنة (359,114,788,000) و (127,962,889,280) على التوالي. واما أدنى مصرف في هذه السنة فهو مصرف الشمال للتمويل والاستثمار إذ بلغت قيمة الاستثمارات فيه (9,537,557,000).

في سنة ٢٠١٣ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي الاجمالي للمصارف عينة الدراسة وبلغ (97,001,306,460) وهو أعلى من السنة السابقة، كما بلغ الانحراف المعياري الإجمالي (134,619,967,502)، وهو أعلى من السنة السابقة ايضاً، وعند اجراء مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ أعلى قيمة استثمارات في هذا العام بلغت (391,570,000,000) لمصرف الائتمان العراقي، اما أقل قيمة الاستثمارات فهي لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار إذ بلغت قيمة الاستثمارات فيه (4,250,028,000). وقد تراوحت القيم الخاصة بباقي المصارف بين هاتين القيمتين.

وفي سنة ٢٠١٤ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة بشكل كبير عما كان عليه في السنوات السابقة إذ بلغ (124,016,205,893) وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي (157,101,542,790)، وعند القيم بمقارنة المصارف السبعة مع بعضها نجد أنّ مصرفي التجاري العراقي والائتمان العراقي كانت لهما قيم استثمارات أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، (280,262,998,377) و (408,720,000,000) على التوالي بينما بلغت أدنى قيمة استثمارات (3,790,438,000) في مصرف الاستثمار العراقي للتمويل والاستثمار.

وفي سنة ٢٠١٥ انخفض المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة عما كان عليه في السنة السابقة اذ بلغ (120,225,814,191) وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي (115,738,844,343)، وعند اجراء مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ ثلاثة مصارف كانت أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، هذه المصارف هي مصرف الائتمان العراقي (306,640,000,000) والمصرف التجاري العراقي (231,149,923,325) ومصرف الخليج العراقي (167,113,347,120) واما أقل مصرف في هذه السنة فهو المصرف الأهلي العراقي اذ بلغت قيمة الاستثمارات فيه لهذا العام (2,542,082,924). بينما المصارف الأخرى تتراوح قيمها الاستثمارية بين هذه القيم.

في سنة ٢٠١٦ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ (146,155,047,745) وهي أعلى قيمة متوسط اجمالي سنوي للمدة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٢٠، كما بلغ الانحراف المعياري الإجمالي (175,167,467,420)، وهو أعلى من السنة السابقة، وعند اجراء مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ في المرتبة الأولى أعلى متوسط اجمالي سنوي في مصرف الائتمان العراقي اذ بلغ (497,960,000,000)، وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي في المرتبة الثانية، اذ بلغ قيمة استثمارات في هذا العام (205,664,856,215)، وفي المرتبة الثالثة يأتي مصرف التجاري العراقي حيث بلغت قيمة استثمارات (192,497,948,000)، بينما أدنى قيمة في هذه السنة كانت للمصرف الأهلي العراقي اذ بلغت قيمة استثمارات (2,491,808,000).

وفي سنة ٢٠١٧ انخفض المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ (131,590,279,799) عن السنة السابقة كما بلغ الانحراف المعياري الإجمالي (124,464,608,834) وهو أدنى من السنة السابقة، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ مصرفين كانت لهما أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، وهما مصرف الائتمان العراقي والمصرف التجاري العراقي اذ بلغ قيمة استثماراتهما في هذا العام (299,648,020,000) و(270,262,998,377) على التوالي. بينما كانت المصارف الخمسة الأخرى أدنى من المتوسط الإجمالي السنوي، وكانت أقل قيمة استثمارات في هذه السنة تعود إلى المصرف الأهلي العراقي اذ بلغت قيمة استثمارات (3,891,428,000).

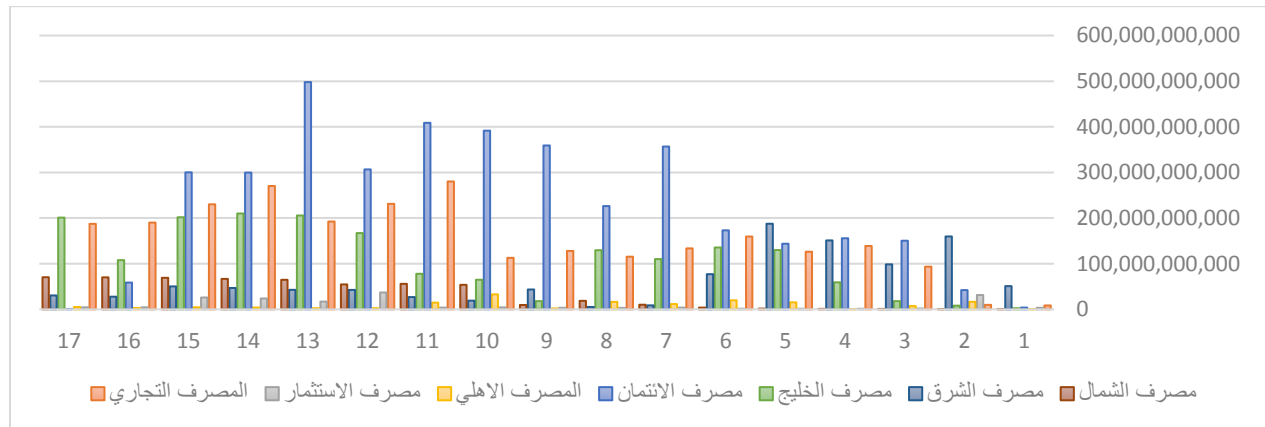
وفي سنة ٢٠١٨ انخفض المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ (125,985,238,046) وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي (115,958,663,702)، وهو أدنى من السنة السابقة، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ ثلاثة مصارف كانت أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، هذه المصارف هي الائتمان العراقي (300,173,248,000) والمصرف التجاري العراقي بلغت

قيمة الاستثمارات فيه (230,149,923,325) وبعد ذلك يأتي مصرف الخليج العراقي اذ تبلغ قيمة استثمارات (201,784,856,000)، واما أدنى قيمة استثمارات كانت للمصرف الأهلي العراقي (4,491,822,000). بينما تراوحت المصارف الثلاثة الأخرى بين هذه القيم.

وفي سنة ٢٠١٩ انخفض المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة بشكل كبير عما كان عليه في السنوات السابقة اذ بلغ (65,995,959,429) وكذلك انخفض الانحراف المعياري الإجمالي (66,399,929,243) عن السنة السابقة، وعند اجراء مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج العراقي كانت لهما قيمة متوسط حسابي أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، اذ بلغ المتوسط للمصرف التجاري العراقي في هذا العام (190,137,000,000) ولمصرف الخليج العراقي كانت (107,840,856,000)، واما أقل مصرف في هذه السنة فهو المصرف الأهلي العراقي اذ بلغت قيمة الاستثمارات فيه (3,010,828,000). بينما تراوحت المصارف الأربعة الأخرى بين هذه القيم.

وفي سنة ٢٠٢٠ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة (71,352,418,429) كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الإجمالي (87,357,590,678)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أعلى قيمة متوسط حسابي كانت لمصرفين هما مصرف الخليج العراقي والمصرف التجاري العراقي، حيث كانت القيمتان أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، اذ ساهم مصرف الخليج العراقي بهذا المتوسط بمقدار (201,000,856,000) وساهم المصرف التجاري العراقي بقيمة (187,346,000,000)، واما أقل مصرف ساهم بهذا المتوسط في هذه السنة فهو المصرف الائتمان العراقي اذ بلغت قيمة الاستثمارات فيه (789,474,000). بينما تراوحت المصارف الأربعة الأخرى بين هذه القيم.

ويوضح الشكل (١) المبالغ الاجمالية للاستثمارات المالية في المصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

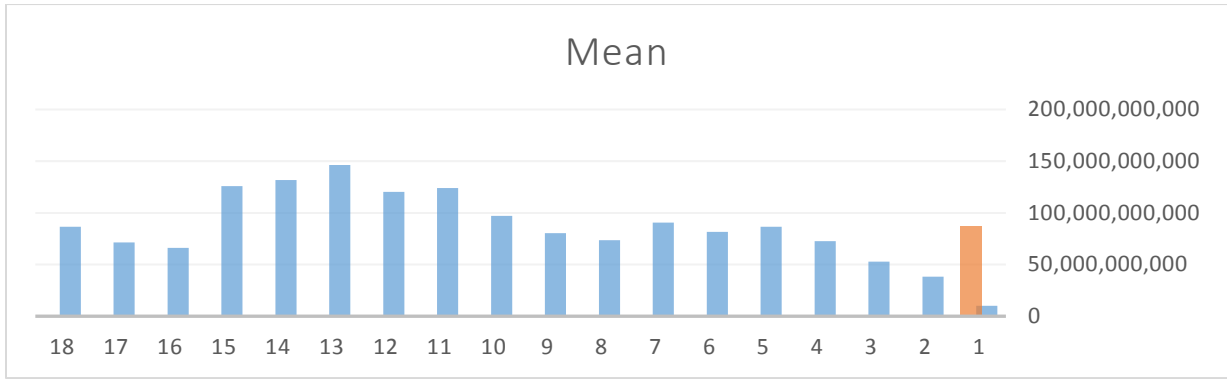


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (١)

شكل (٢)

قيم الاستثمارات المالية للمبالغ الاجمالية للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

اما عند القيام بمقارنة المتوسط الاجمالي السنوي لكل سنة على حدة وجميع المصارف مع المتوسط العام البالغ (86,393,969,822) نجد هناك سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المتوسط العام وهي ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ في حين ان عشر سنوات لم تصل إلى مستوى المتوسط العام وهي ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠٢٠، ٢٠١٩، وكانت السنة ٢٠١٦ هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة لقيمة الاستثمارات المالية إذ بلغ (146,155,047,745)، وان أقل سنة من بين السنوات التحليل المالي وهي ٢٠٠٤ والتي بلغ المتوسط فيها (9,984,566,911)، وكما موضح بالشكل ادناه

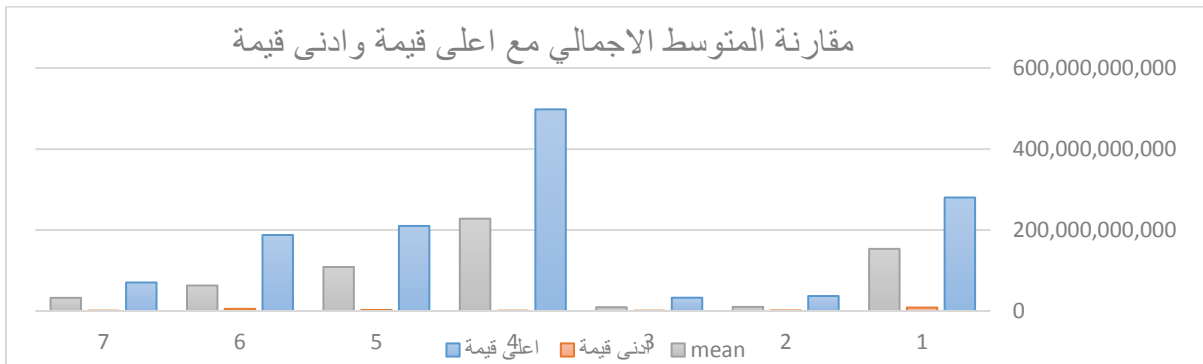


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (١)

شكل (٣)

مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام

وعند اجراء التحليل الراسي لقائمة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) نجد ان المتوسطات الحسابية لها كانت متساوية لجميع المصارف والبالغ (86,393,969,822) يوضح الشكل (٤) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة لكل مصرف في مدة الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (١)

شكل (٤)

مقارنة المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة

٢. قيم القروض والتسليفات (X_2)

تخضع جميع قيم القروض والتسليفات لسياسة المصرف الائتمانية وينطبق عليها جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي. وتعد قيم القروض والتسليفات أحد المعاملات المصرفية والاستثمارية التقليدية التي تشير إلى كيفية تكوين المحافظ الاستثمارية من الودائع. حيث تشكل القروض والتسليفات الركيزة الثانية لأعمال المصارف بعد الاعتماد على رأس المال العامل عن طريق استخدام الإيداع النقدي، بهدف تقليل الكلف والوقت والتقليل المخاطر الناتجة من تبادل العمليات المصرفية. وعند متابعة متوسط الإجمالي السنوي للقروض والتسليفات (X_2) والتي تظهر نتائج تطبيقها على بنود التقارير المالية لهيئة الأوراق المالية في جدول (٢) يمكن ملاحظة ان هنالك اختلاف كبير في المتوسط على مستوى المصرف الواحد ولمصارف العينة جميعها، وهذا الاختلاف والتذبذب قد يشير على وجود بعض الازمات التي ادت إلى تذبذب مستوى الاستثمارات المالية، والتي يمكن تحليلها كما يأتي:

(٢) الجدول

قيم القروض والتسليفات للمصارف عيمة الدراسة للمدة ٢٠٢٠- ٢٠٠٤

MAX	MIN	STD	Mean	مصرف الشمال للتتمويل والاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الخليج العراقي	مصرف الائتمان العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف التجاري العراقي	السنوات
33,503,206,000	1,496,367,000	13,898,208,448	12,055,239,620	1,496,367,000.00	33,503,206,000.00	2,699,518,000.00	1,839,043,891.00	3,082,571,000.00	29,804,559,820.00	11,961,411,628.00	2004
49,901,774,958	3,458,433,803	15,832,884,543	20,743,765,937	9,791,910,851.00	25,075,367,744.00	7,728,699,071.00	27,530,428,842.00	3,458,433,803.00	49,901,774,958.00	21,719,746,292.00	2005
42,637,447,000	7,025,743,890	11,078,969,124	22,504,318,827	25,576,462,636.00	20,004,757,686.00	14,222,551,874.00	22,892,931,963.00	7,025,743,890.00	42,637,447,000.00	25,170,336,741.00	2006
88,069,947,558	6,998,395,000	27,366,751,617	27,294,241,522	88,069,947,558.00	16,905,176,721.00	14,233,572,734.00	18,701,779,793.00	6,998,395,000.00	22,868,636,000.00	23,282,182,846.00	2007
63,215,886,705	4,784,059,965	19,923,946,307	21,228,591,986	63,215,886,705.00	15,516,842,118.00	17,821,105,330.00	4,784,059,965.00	9,430,275,000.00	27,699,342,440.00	10,132,632,341.00	2008
116,201,600,396	6,659,091,547	39,369,085,569	38,054,984,188	116,201,600,396.00	63,798,697,945.00	31,726,085,538.00	11,076,543,891.00	16,398,748,000.00	20,524,122,000.00	6,659,091,547.00	2009
222,209,339,429	359,656,116	80,357,216,868	74,959,778,956	222,209,339,429.00	142,380,805,852.00	35,260,803,563.00	13,085,635,729.00	35,648,124,000.00	75,774,088,000.00	359,656,116.00	2010
267,710,584,000	829,146,550	98,284,483,169	99,909,343,277	267,710,584,000.00	188,852,690,664.00	67,135,089,722.00	9,633,019,000.00	49,054,318,000.00	116,150,555,000.00	829,146,550.00	2011
443,053,177,000	678,911,000	152,419,312,563	148,131,827,603	443,053,177,000.00	197,335,847,190.00	167,382,152,208.00	678,911,000.00	67,493,269,853.00	158,668,419,000.00	2,311,016,973.00	2012
489,251,700,000	2,472,434,000	167,240,033,036	171,272,412,680	489,251,700,000.00	206,777,862,361.00	241,019,661,711.00	2,472,434,000.00	115,537,922,145.00	139,890,967,000.00	3,956,341,543.00	2013
442,777,017,000	1,227,300,000	152,844,810,794	164,205,236,421	442,777,017,000.00	187,865,081,586.00	245,481,725,026.00	1,227,300,000.00	165,327,058,647.00	99,603,978,000.00	7,154,494,691.00	2014
347,478,774,000	67,076,000	131,952,641,595	150,096,501,961	347,478,774,000.00	149,924,804,832.00	280,470,597,242.00	67,076,000.00	184,042,463,507.00	79,589,801,000.00	9,101,997,145.00	2015
408,033,982,000	27,942,398	138,889,810,592	142,082,609,802	408,033,982,000.00	127,429,401,000.00	184,762,302,683.00	27,942,398.00	182,200,653,000.00	83,122,542,213.00	9,001,445,321.00	2016
414,433,928,000	28,042,000	147,140,745,229	164,082,006,532	414,433,928,000.00	129,201,401,000.00	280,470,579,424.00	28,042,000.00	184,820,653,000.00	130,411,000,000.00	9,208,442,301.00	2017
411,433,982,000	27,423,983	152,182,898,482	156,600,412,778	411,433,982,000.00	128,434,811,000.00	310,868,747,242.00	27,423,983.00	104,006,083,000.00	131,511,000,000.00	9,920,842,221.00	2018
411,433,982,000	146,506,000	152,123,988,637	98,513,971,193	411,433,982,000.00	94,050,981,000.00	2,686,878,128.00	2,294,609,000.00	168,964,000,000.00	146,506,000.00	10,020,842,221.00	2019

410,000,000,000	138,827,000	169,939,909,800	121,661,509,236	410,000,000,000.00	85,136,467,000.00	17,621,010,653.00	2,294,609,000.00	317,599,000,000.00	138,827,000.00	18,840,651,000.00	2020
			96,082,161,913	268,951,096,504	106,599,658,923	113,034,769,421	6,980,105,321	95,358,100,697	71,084,915,614	10,566,486,910	Mean
				68235083631	68235083631	8786001179	8786001179	92287225885	51508908178	7561649816	STD
				1,496,367,000	15,516,842,118	2,686,878,128	27,423,983	3,082,571,000	138,827,000	359,656,116	MIN
				489,251,700,000	206,777,862,361	310,868,747,242	27,530,428,842	317,599,000,000	158,668,419,000	25,170,336,741	MAX

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج الاكسيل

أظهرت نتائج التحليل المالي في الجدول رقم (٢) في سنة ٢٠١٣ ان أعلى متوسط سنوي لقيم القروض والتسليفات (X2) قد بلغ (171,272,412,680) اذ بلغت قيمة القروض والتسليفات المساهمة في هذا المتوسط الاجمالي السنوي لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار (489,251,700,000.00)، وهو مؤشر على استخدام الأموال المصرفية في منح القروض وتمويل المشروعات. وتأتي ثاني قيمة مساهمة في المتوسط الإجمالي السنوي لمصرف الخليج العراقي اذ بلغت (241,019,661,711.00)، وبعده يأتي مصرف الشرق الأوسط اذا بلغت قيمة القروض لديه في هذه السنة (206,777,862,361.00). اما أدنى قيمة للقروض والتسليفات فقد ظهرت في مصرف الائتمان العراقي اذ بلغت (2,472,434,000.00) وهي مؤشر لضعف استخدام الدفعات النقدية في التمويل الاستثمارات المتنوعة. اما المصارف الثلاثة الأخرى نجدهم حققوا أقل من متوسط السنوي الإجمالي.

وفي سنة ٢٠٠٤ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي (12,055,239,620) كما بلغ الانحراف المعياري مقدار (13,898,208,448)، وعند مقارنة هذا المتوسط مع المصارف عينة الدراسة نجد مصرفين حققا مستوى أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي وهما مصرف الشرق الأوسط ومصرف الاستثمار العراقي وكانت القيم (33,503,206,000.00) و(29,804,559,820.00) على التوالي، وهما أكثر المصارف تحقيقاً لقيمة المتوسط الإجمالي السنوي. بينما خمسة مصارف حققت نسبة أدنى من المتوسط الإجمالي السنوي، ويظهر أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أدنى المصارف تحقيقاً لقيمة المتوسط الإجمالي السنوي وبلغت قيمة القروض والتسليفات فيها (1,496,367,000.00).

في سنة ٢٠٠٥ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة (20,743,765,937) وكان عنده الانحراف المعياري (15,832,884,543)، ونجد أن أربعة مصارف قد حققت مقدار أكبر من قيمة المتوسط الإجمالي السنوي، وهذه المصارف (الاستثمار العراقي والائتمان العراقي والشرق الأوسط والتجاري العراقي) التي كانت قيم القروض فيها (49,901,774,958.00) و(27,530,428,842.00) و(25,075,367,744.00) و(21,719,746,292.00) على التوالي. في حين المصارف الثلاثة الأخرى كانت قيم (X2) أدنى من هذا المتوسط، وفي هذه السنة حقق مصرف الائتمان العراقي أعلى متوسط اذ بلغ (49,901,774,958.00)، وبالمقابل حقق المصرف الأهلي العراقي أقل نسبة التي بلغت (3,458,433,803.00).

في سنة ٢٠٠٦ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي وبلغت قيمته (22,504,318,827) وبلغ الانحراف المعياري (11,078,969,124) وعند مقارنة المصارف بهذا المتوسط نجد ان مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى مستوى إذ بلغ (42,637,447,000.00) وان أقل مقدار في هذه السنة كانت قيمتها

(7,025,743,890.00) والتي حققها المصرف الأهلي العراقي، بينما حققت المصارف الخمسة الاخرى في هذه السنة معدلات متفاوتة من المتوسط الاجمالي السنوي.

في سنة ٢٠٠٧ ارتفعت المتوسط الاجمالي السنوي على السنة السنوات الثلاثة السابقة، اذ بلغ (27,294,241,522) بالمقابل كان مقدار الانحراف المعياري (27,366,751,617)، وعند اجراء مقارنة ما بين المصارف عينة الدراسة تبين ان مصرف الشمال للتمويل والاستثمار كان فيها أعلى من حقق هذا المتوسط إذ بلغت قيمته (88,069,947,558.00). بينما كان مقدار القروض والتسليفات في المصارف الأخرى أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي، وكان أدنى قيمة للقروض والتسليفات في هذه السنة يعود إلى المصرف الأهلي العراقي اذ بلغ مقداره (6,998,395,000)، بينما المصارف الخمسة الأخرى حققوا أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي ولكن تتراوح بين هاتين القيمتين.

في سنة ٢٠٠٨ انخفض المتوسط الاجمالي السنوي على السنة السابقة اذ بلغ (21,228,591,986) وكان عنده الانحراف المعياري (19,923,946,307)، وعند اجراء مقارنة ما بين المصارف عينة الدراسة تبين انه كل من مصرف الشمال للتمويل والاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي فيها أعلى من حقق هذا المتوسط إذ بلغت قيمتهما (63,215,886,705.00) (27,699,342,440.00) على التوالي، واما أقل مصرف فهو المصرف الأهلي العراقي اذ بلغت فيه قيمة القروض والتسليفات (6,998,395,000)، بينما المصارف الاربعة الأخرى حققوا أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

في سنة ٢٠٠٩ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة حيث بلغ (38,054,984,188) وكان عنده الانحراف المعياري (39,369,085,569) وهو أعلى من المتوسط، وعند اجراء مقارنة ما بين المصارف عينة الدراسة تبين ان مصرفين في هذه السنة أعلى من حقق هذا المتوسط، وهما مصرف الشمال للتمويل والاستثمار (116,201,600,396) ومصرف الشرق الأوسط اذ بلغت قيمته (63,798,697,945)، وأعلى قيمة قروض وتسليفات كانت لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار (116,201,600,396)، بينما أدنى قيمة قروض وتسليفات كانت للمصرف التجاري العراقي اذ بلغت فيه قيمتها (6,659,091,547)، بينما المصارف الخمسة الأخرى حققوا أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

وارتفع المتوسط الاجمالي السنوي في السنة ٢٠١٠ بشكل كبير عما كانت عليه في السنوات السابقة وكان المتوسط (74,959,778,956) بينما حقق الانحراف المعياري مقدار (80,357,216,868)، ونجد مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أعلى من حقق متوسط القروض والتسليفات بمقدار (222,209,339,429) وكذلك مصرف الشرق الأوسط (142,380,805,852) وبعده يأتي مصرف الاستثمار العراقي (75,774,088,000)، بينما حقق المصرف التجاري مرة اخرى أدنى نسبة إذ بلغ مقدار

متوسط القروض والتسليفات فيه (359,656,116) وبينما مصارف الاربعة الاخرين لم يتفوق على المتوسط الاجمالي السنوي.

وارتفع المتوسط الإجمالي السنوي في السنة ٢٠١١ ايضاً عما كانت عليه في السنوات السابقة. اذ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي (99,909,343,277) عند انحراف معياري مقداره (98,284,483,169) وهو أدنى من المتوسط الإجمالي السنوي، وعند اجراء مقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد مصرفي (الشمال للتمويل والاستثمار والشرق الأوسط والاستثمار العراقي) هم أعلى من حقق متوسط القروض والتسليفات بمقدار (267,710,584,000.00) و(188,852,690,664.00) و(116,150,555,000.00) على التوالي، بينما حقق المصرف التجاري مرة اخرى أدنى نسبة إذ بلغ مقدار القروض والتسليفات فيه (359,656,116) وبينما مصارف الثلاثة الاخرين لم يتفوق على المتوسط الاجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٢ استمر المتوسط الإجمالي السنوي بالارتفاع بشكل كبير عما كانت عليه في السنوات السابقة وبلغ مقداره (148,131,827,603) وكان مقدار الانحراف المعياري (152,419,312,563) مرتفع ايضاً، وعند مقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد أربعة مصارف قد كانوا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وهذه المصارف هي مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (443,053,177,000) وكذلك مصرف الشرق الأوسط (197,335,847,190) وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي (167,382,152,208) وأخيراً مصرف الاستثمار العراقي (158,668,419,000)، بينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار إذ بلغ مقدار القروض والتسليفات فيه (678,911,000) وبينما المصرفين الاخرين لم يحققا تفوقاً على المتوسط الإجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٣ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي بشكل كبير عما كانت عليه في السنة السابقة وبلغ مقداره (171,272,412,680) وبالمقابل انخفض مقدار الانحراف المعياري (167,240,033,036)، وعند مقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد ثلاثة مصارف قد كانوا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وتبين انها نفس المصارف في العام السابق هي كل من مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (489,251,700,000) وكذلك مصرف الشرق الأوسط (206,777,862,361) وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي (241,019,661,711) وأخيراً مصرف الاستثمار العراقي (158,668,419,000)، وكذلك حقق المصرف الائتمان العراقي في هذه السنة أدنى مقدار إذ بلغ مقدار القروض والتسليفات فيه (2,472,434,000) وبينما المصارف الثلاثة الاخرى لم تحقق تفوقاً على المتوسط الإجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٤ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي عما كانت عليه في السنة السابقة وبلغ مقداره (164,205,236,421) وكان مقدار الانحراف المعياري (152,844,810,794) منخفض في هذه السنة،

وعند مقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد أربعة مصارف قد كانوا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وهذه المصارف هي مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (442,777,017,000.00) وكذلك مصرف الشرق الأوسط (187,865,081,586) وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي (245,481,725,026) وأخيرا مصرف الأهلي العراقي (165,327,058,647)، وكذلك حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار إذ بلغ مقدار القروض والتسليفات فيه (1,227,300,000.00) ولم يحقق المصرفين الآخرين تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٥ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي عما كانت عليه في السنة السابقة، ولكنه مازال مرتفعا عن السنوات السابقة الأخرى وبلغ مقداره (150,096,501,961) وكان مقدار الانحراف المعياري (131,952,641,595) منخفض عن المتوسط الإجمالي السنوي، وعند مقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد أربعة مصارف في هذه السنة قد كانوا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وهذه المصارف هي مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (347,478,774,000) وهو المتصدر لأعلى القيم في كل سنة وكذلك مصرف الشرق الأوسط (149,924,804,83) وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي (280,470,597,242) وأخيرا مصرف الأهلي العراقي (184,042,463,507)، وكما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار فيه (67,076,000) وعلى مدى أربع سنوات متواصلة وبينما المصرفين الآخرين لم يحققا تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٦ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي عما كانت عليه في السنة السابقة، وبلغ مقداره (142,082,609,802) وكان مقدار الانحراف المعياري (138,889,810,592) منخفض عن المتوسط الإجمالي السنوي، وعند مقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد ان مصرف الشمال للتمويل والاستثمار قدم قروض وتسليفات بمقدار (408,033,982,000) ويبقى هذا المصرف المتصدر لأعلى القيم التي حققت المتوسط الإجمالي السنوي وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي (184,762,302,683.00) ومن ثم يأتي المصرف الأهلي العراقي (182,200,653,000.00). في هذه السنة حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار فيه (67,076,000) أيضا. وبينما المصارف الثلاثة الأخرى لم تتفوق على المتوسط الإجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٧ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي عما كانت عليه في السنة السابقة وبلغ مقداره (164,082,006,532) وكان مقدار الانحراف المعياري (147,140,745,229) منخفض عن المتوسط الإجمالي السنوي، وعند القيام بالمقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد ثلاثة مصارف في هذه السنة قد كانوا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وهذه المصارف هي مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

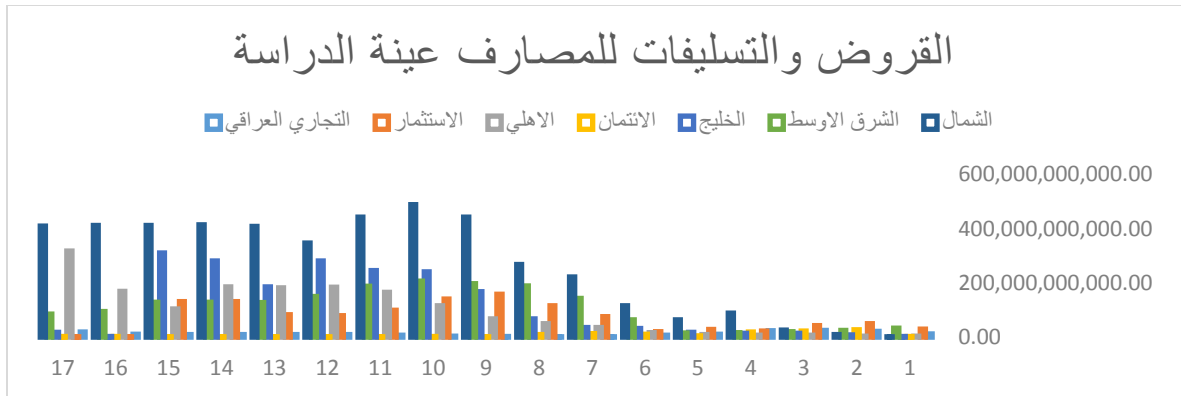
بمقدار (414,433,928,000.00) ولازال هذا المصرف متصدرا لأعلى القيم في كل سنة وكذلك مصرف الشرق الأوسط (280,470,579,424.00) وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي (280,470,597,242) وأخيرا في هذه السنة يأتي المصرف الأهلي العراقي (184,820,653,000.00)، كذلك حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار من المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة إذ بلغ مقداره (28,042,000) ولم تحقق المصارف الثلاثة الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٨ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي مقدار (156,600,412,778) وكان مقدار الانحراف المعياري (152,182,898,482) منخفض عن المتوسط الإجمالي السنوي، وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة نجد مصرفين فقط في هذه السنة كانا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وهما مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (411,433,982,000) وبعده يأتي مصرف الخليج العراقي (310,868,747,242)، بينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار من المتوسط الإجمالي السنوي إذ بلغ مقداره (27,423,983) ولم تحقق المصارف الأربعة الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

في السنة ٢٠١٩ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي عما كانت عليه في السنة السابقة بشكل كبير جدا وبلغ مقداره (98,513,971,193) وكان مقدار الانحراف المعياري (152,123,961,211) وهو مرتفع جدا عن المتوسط الإجمالي السنوي، وعند القيام بالمقارنة بين المصارف عينة الدراسة نجد ان مصرفين كانا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وهما مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (411,433,982,000) ولازال هذا المصرف متصدرا لأعلى القيم في كل سنة وكذلك المصرف الأهلي العراقي (168,964,000,000)، بينما حقق المصرف الاستثمار العراقي أدنى مقدار من المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة إذ بلغ مقداره (146,506,000) وتراوح المصارف الأربعة الأخرى بين هذه القيم.

وفي السنة ٢٠٢٠ عاد المتوسط الإجمالي السنوي ليرتفع عما كانت عليه في السنة السابقة بشكل كبير جدا وبلغ مقداره (121,661,509,236) وكان مقدار الانحراف المعياري (169,939,909,800) وهو مرتفع عن المتوسط الإجمالي السنوي ايضا، وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة نجد ان ثلاثة مصارف كانوا أعلى من حقق المتوسط الإجمالي السنوي، وهما مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (410,000,000,000) ولازال هذا المصرف متصدرا لأعلى القيم في كل سنة وكذلك المصرف الأهلي العراقي (317,599,000,000.00). بينما حقق مصرف الاستثمار العراقي أدنى مقدار للقروض والتسليفات (138,827,000.00) في هذا المتوسط، وتراوح المصارف الأربعة الأخرى بين هذه القيم.

ويوضح الشكل (٤) القروض والتسليفات للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

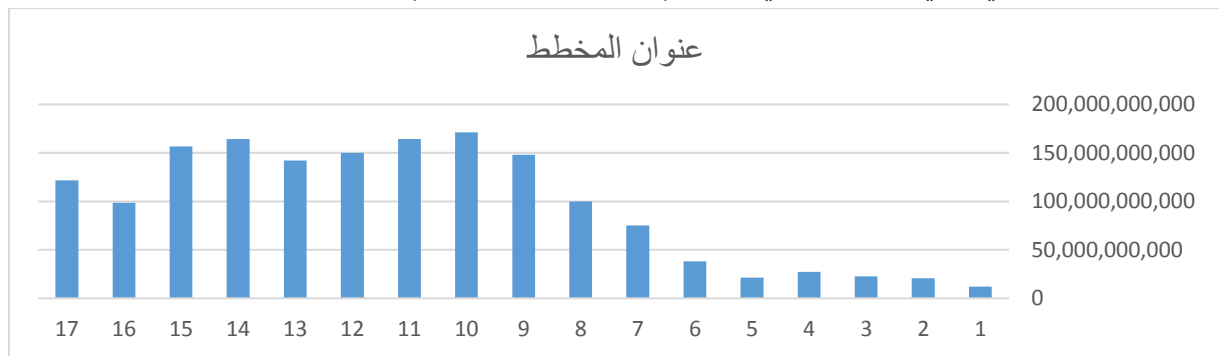


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

شكل (٥)

قيم القروض والتسليفات للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٢٠- ٢٠٠٤

عند القيام بمقارنة المتوسط الاجمالي السنوي لكل سنة على حدة وللمصارف جميعها مع المتوسط العام البالغ (96,082,161,913) نجد ان هناك سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المتوسط العام كما موضح في الجدول رقم (٢) وهذه السنوات للمدة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠ على التوالي، بينما نجد السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ لم تصل إلى مستوى المتوسط العام. وكانت سنة ٢٠١٣ من التحليل المالي هي أعلى سنة حققت متوسطاً سنوياً لنسبة للقروض والتسليفات إذ بلغ (171,272,412,680)، وان أقل سنة من بين السنوات التحليل المالي وهي ٢٠٠٤ والتي بلغت (12,055,239,620).



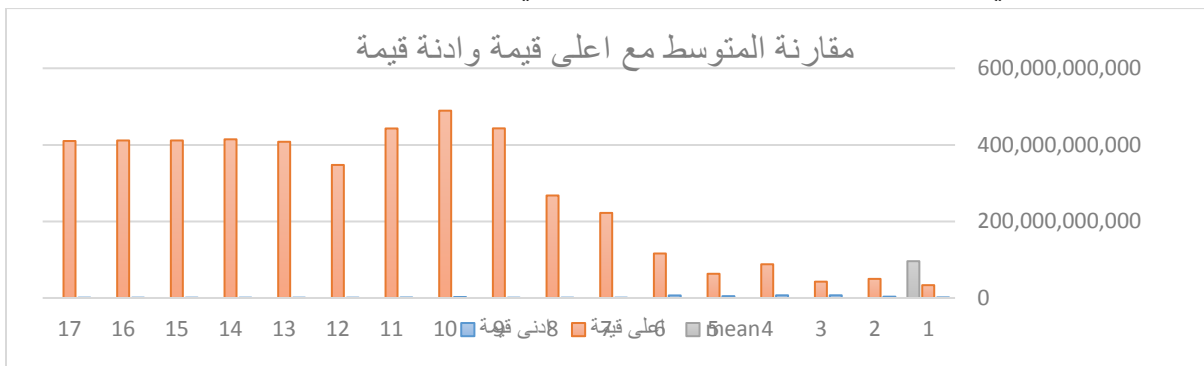
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

شكل (٦)

مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام

وعند اجراء التحليل الراسي لقائمة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة نجد معدلات المتوسط الحسابي متساوية لجميع المصارف بمعدل (96,082,161,913) وعملية التقييم في قسم القروض والتسليفات سيعتمد على تحديد أعلى وأدنى قيمة حققها كل مصرف خلال مدة الدراسة، يمكن البدء من المصرف الذي يحقق أعلى نسبة من سنوات فترة الدراسة، نجد ان مصرف التجاري العراقي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة

كانت في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (85.97%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (0.076%)، ويليه مباشرة مصرف والذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (55.88%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (0.0093%)، وجاء بعده مصرف الذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (54.949%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (0.0091%)، ومن ثم جاء بعدهم مصرفين الخليج العراقي والأهلي العراقي بنفس مستوى من حيث أعلى وأدنى قيمة في مدة الدراسة، اذ حققوا أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (48.94%) وأقل نسبة حققوها في سنة ٢٠١٤ اذ بلغت (0.0008%)، ويوضح الشكل (٦) عملية مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة لكل مصرف في مدة الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

شكل (٧)

مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة

ثانياً: تحليل القيمة السوقية (٧)

تعد القيمة السوقية للموجودات المالية من المؤشرات الرئيسة التي تعبر عن قيمة المصرف، فالقيمة السوقية هي القيمة الحقيقية للموجودات في الأسواق، مفهوم القيمة السوقية هو مفهوم متغير حسب مستوى القدرة الايرادية العادية للمصرف، تأتي أهمية القيمة السوقية للمصارف من أهميتها في مجالات الانشطة التمويلية والاستثمارية بكافة أنواعها المحلية والدولية، ويعد تعظيم القيمة السوقية للشركة هدف اساسي تسعى إليه جميع الشركات عن طريق تعظيم اسعار أسهمها. قد تكون القيمة السوقية أعلى او أدنى من القيمة الدفترية اعتماداً على اداء المصرف الا ان القيمة الدفترية ليس لها تأثير كبير على أسعار الأسهم في الأسواق المالية. وتعرف القيمة الدفترية بانها القيمة المثبتة في قسيمة السهم وهي سعر اعتباري يضعه المصرف للسهم عند اصداره لأول مرة، تُحسب القيمة الدفترية للسهم بقسمة صافي الموجودات على عدد الاسهم، وتمثل القيمة الدفترية حق الملكية في الميزانية العمومية، كما تعتبر مؤشر لقوة حق الملكية، لذلك فان نمو هذه القيمة يعد

من المؤشرات الأكثر أهمية للمستثمرين وتعود هذه الأهمية لأنها تسمح للمستثمرين بتقدير قيمة المصرف والتنبؤ بالنمو المستقبلي لأسهمه وتحليل الوضع المالي للمصرف قبل الاستثمار فيه.

ويقيس هذا مؤشر ربحية السهم او ما يعرف بالعائد المتوقع لكل سهم فضلا عن ما سيحصل عليه المساهم من ارباح (مكاسب) رأسمالية جراء الاحتفاظ بأمواله المستثمرة في أسهم المصرف، والذي يؤدي بالمقابل إلى تعظيم قيمة السوقية لاسهم المصرف في الاسواق المالية عن طريق تحسين وارتفاع قيمة الاسهم والارتقاء بمستوى نشاط تداول الأوراق المالية، لذلك تسعى إدارة المصرف الناجحة إلى تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق الحد الأقصى لقيمة الأسهم العادية لأنها مقياس للمنفعة والثروة القصوى للمساهمين، وفي الوقت نفسه إعطاء صورة واضحة للمجتمع الاستثماري حول تسعير الأسهم العادية بالأسعار العادلة وكيف يمكن ان تؤثر على المركز المالي للمصرف وانشطته ومشاريعه.

وتم حساب القيمة السوقية عن طريق الاعتماد على سعر الاغلاق السنوي للأسهم لكل سنة في عدد الاسهم المصدرة، وتظهر نتائج التحليل المالي للمتغير مؤشر القيمة السوقية (Y) في الجدول رقم (3) القيمة السوقية للمصارف العينة الدراسة للمدة (2004-2020):

فعند متابعة القيمة السوقية للمصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية التي تظهر نتائج تطبيقها في جدول (3) يمكن ملاحظة تذبذب القيمة السوقية على مستوى المصرف الواحد ولمصارف العينة جميعها، وهذا التذبذب يعكس حالة عدم الاستقرار في مستوى الاداء المالي لتلك المصارف، والتي يمكن تحليلها كما يأتي:

جدول (٣)

مؤشر القيمة السوقية (Y) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

MAX	MIN	STD	Mean	مصرف الشمال للتحويل والاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الخليج العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف التجاري العراقي	السنوات
13,433,555,000	1,260,832,000	5,079,074,033	6,222,271,451	1,260,832,000	13,433,555,000	4,629,754,000	2,566,979,869	1,668,748,000	7,446,630,360	12,549,400,927	2004
62,661,419,493	11,089,737,123	17,086,619,709	28,856,088,874	11,089,737,123	27,359,511,544	12,118,919,503	30,972,152,822	27,104,016,844	30,686,864,789	62,661,419,493	2005
60,768,500,000	402,465,000	28,529,869,013	18,717,767,857	1308300000.00	6228900000.00	1019250000.00	402465000.00	1296960000.00	60768500000.00	60000000000.00	2006
295,809,745,000	1,042,920,000	109,539,616,228	47,876,216,429	295809745000.00	20507500000.00	1367700000.00	1042920000.00	3388140000.00	9280170000.00	3737340000.00	2007
280,000,000,000	1,882,140,000	103,730,093,494	56,255,128,286	280000000000.00	90300000000.00	2198560000.00	1882140000.00	3477690000.00	10273168000.00	5654340000.00	2008
200,000,000,000	9,389,900,000	78,333,394,885	73,847,988,000	200000000000.00	18347136000.00	14531880000.00	169175000000.00	43500000000.00	61992000000.00	9389900000.00	2009
200,000,000,000	26,509,000	68,846,644,025	59,102,112,714	200000000000.00	16525850000.00	10766430000.00	26509000.00	40500000000.00	62496000000.00	83400000000.00	2010
360,000,000,000	57,559,900,000	126,545,627,916	181,187,128,571	351750000000.00	192000000000.00	57559900000.00	360000000000.00	85000000000.00	95000000000.00	127000000000.00	2011
630,000,000,000	84,000,000,000	191,868,497,996	215,615,071,429	630000000000.00	219000000000.00	113305500000.00	235000000000.00	84000000000.00	101000000000.00	127000000000.00	2012
548,550,000,000	287,500,000	181,306,300,848	223,332,500,000	548550000000.00	240000000000.00	287500000.00	361500000000.00	124640000000.00	150350000000.00	138000000000.00	2013
315,000,000,000	150,000,000,000	58,911,252,866	233,928,571,429	315000000000.00	150000000000.00	270000000000.00	262500000000.00	225000000000.00	250000000000.00	165000000000.00	2014
170,000,000,000	3,593,651,716	62,100,132,285	104,299,093,102	360000000000.00	127500000000.00	153000000000.00	3593651716.00	137500000000.00	170000000000.00	102500000000.00	2015
150,000,000,000	8,624,722,399	46,584,268,184	100,232,103,200	780000000000.00	107500000000.00	135000000000.00	8624722399.00	102500000000.00	150000000000.00	120000000000.00	2016
170,000,000,000	87,500,000,000	25,798,671,062	117,785,714,286	1050000000000.00	875000000000.00	1170000000000.00	1700000000000.00	1175000000000.00	1050000000000.00	1225000000000.00	2017
157,500,000,000	67,500,000,000	30,137,186,332	116,500,000,000	1175000000000.00	675000000000.00	930000000000.00	1575000000000.00	1450000000000.00	1175000000000.00	1175000000000.00	2018
115,000,000,000	5,665,000	42,970,701,878	21,518,663,740	330000000000.00	25000000000.00	36648682.00	10500000.00	77832500.00	5665000.00	115000000000.00	2019
307,500,000,000	27,000,000,000	112,279,042,271	131,000,000,000	270000000000.00	500000000000.00	450000000000.00	257500000000.00	307500000000.00	750000000000.00	1550000000000.00	2020

102,133,907,022	190,074,624,360	84,482,497,208	60,636,590,717	118,958,649,459	85,273,728,667	85,694,058,715	89,817,200,025	Mean
	191,480,569,480	77,570,311,433	76,258,592,002	135,447,040,521	86,573,290,634	67,997,572,490	54,272,553,091	STD
	1,260,832,000	2,500,000,000	36,648,682	10,500,000	77,832,500	5,665,000	3,737,340,000	MIN
	630,000,000,000	240,000,000,000	270,000,000,000	361,500,000,000	307,500,000,000	250,000,000,000	165,000,000,000	MAX

المصدر: من اعداد الباحثه باستخدام برنامج الاكسيل

اذ اظهرت نتائج التحليل المالي ان المتوسط الإجمالي السنوي للقيمة السوقية خلال سنة ٢٠١٤ قد بلغ (233,928,571,429) وكان الانحراف المعياري منخفضاً بشكل كبير عن المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (58,911,252,866)، ليعد هذا المتوسط معياراً للحكم على المتوسطات المتحققة في المصارف الأخرى لهذه السنة، والتي ظهرت فيها مؤشر القيمة السوقية (Y) المتحققة لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار هي الأعلى بين المصارف الاخرى اذ بلغت (315000000000) وهي مؤشر جيد لزيادة التدفقات الاستثمارية لاسهم المساهمين في المصرف مما يعمل على استقطاب الاستثمارات المتنوعة فيه، فزيادة القيمة السوقية يشير إلى قدرة إدارة المصرف وكفاءتها الإدارية والتشغيلية. اما أدنى قيمة فقد ظهرت في مصرف الشرق الأوسط للتمويل والاستثمار اذ بلغت (150000000000) وانخفاض القيمة السوقية يشير إلى انخفاض جودة الموجودات وبالاتي فان التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك الموجودات أقل من قيمتها الدفترية، وبذلك فهو مؤشر على انخفاض ربحية المصرف، وعند اجراء مقارنة بين المصارف نجد مقدار القيمة السوقية فيها متفاوتة بشكل كبير، اذ تبين ان ثلاثة مصارف أظهرت المتوسط لمؤشر القيمة السوقية (Y) فيها أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي للعينة، هذه المصارف (الخليج العراقي والائتمان العراقي والاستثمار العراقي) اذ بلغت قيمة السوقية (270,000,000,000) و(262,500,000,000) و(250,000,000,000) فيها على التوالي، بينما اظهرت المصرفين الاخرين فيها أدنى من المتوسط الإجمالي السنوي.

في سنة ٢٠٠٤ حقق المتوسط الإجمالي السنوي للقيمة السوقية للمصارف مقدارا بلغ (6,222,271,451)، وكان مقدار الانحراف المعياري (5,079,074,033)، وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة تبين ان مصرف الشرق الاوسط فيها أعلى من حقق هذا المتوسط إذ بلغ (13,433,555,000) واما أقل مصرف حقق نسبة في هذه السنة فهو المصرف الشمال للتمويل والاستثمار التي بلغت فيه (1,260,832,000)، وحقق كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي نسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي للعينة (12,549,400,927) و(7,446,630,360) على التوالي، بينما حقق المصرفين الآخرين أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

في سنة ٢٠٠٥ حقق المتوسط الإجمالي السنوي للقيمة السوقية للمصارف مقدارا بلغ (28,856,088,874)، وكان مقدار الانحراف المعياري (17,086,619,709) أقل من الوسط الحسابي بكثير، وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة تبين ان المصرف التجاري العراقي فيها أعلى من حقق هذا المتوسط إذ بلغ (62,661,419,493) واما أقل مصرف حقق نسبة في هذه السنة فهو المصرف الشمال للتمويل والاستثمار التي بلغت فيه (11,089,737,123)، وحقق كل من المصرف الائتمان العراقي

ومصرف الاستثمار العراقي نسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي للعيينة (30,972,152,822) و(30,686,864,789) على التوالي، بينما حقق المصارف الثلاثة الأخرى أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠٠٦ انخفض متوسط القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة اذ بلغت المتوسط الإجمالي السنوي فيها (18,717,767,857)، وهو أقل من السنة السابقة، بينما بلغ مقدار الانحراف المعياري فيها (28,529,869,013) وكان مرتفعاً جداً مقارنة بالمتوسط الاجمالي السنوي. وكان مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى مقدار فيها إذ بلغ (60768500000)، واما أقل مصرف حقق نسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) في هذه السنة فهو مصرف الائتمان العراقي اذ بلغت فيه (402465000). بينما حقق المصارف الخمسة الأخرى أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما بالنسبة للمتوسط الإجمالي السنوي لسنة ٢٠٠٧ فكان (47,876,216,429)، بينما بلغ الانحراف المعياري مقدارا كبيرا (109,539,616,228) وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (295809745000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (1042920000)، ونجد ان المصارف الخمسة الأخرى لم تتفوق على المتوسط الإجمالي السنوي لها العام.

في سنة ٢٠٠٨ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة اذ بلغ (56,255,128,286)، الا انه لا يزال أقل من الانحراف المعياري (103,730,093,494) وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (280000000000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (1882140000)، ونجد ان المصارف الخمسة الأخرى لم تتفوق على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر القيمة السوقية في سنة ٢٠٠٩ وبلغ مقداره (73,847,988,000) وانخفض الانحراف المعياري (78,333,394,885) الا انه لا يزال أعلى مقدارا من المتوسط الإجمالي السنوي. ونجد مصرف الاستثمار للتمويل والاستثمار أعلى من حقق مقدار في المتوسط الاجمالي السنوي لمؤشر القيمة السوقية (Y) في هذه السنة اذ بلغ (200,000,000,000) بينما حقق المصرف التجاري العراقي أدنى مقدار في مؤشر القيمة السوقية (Y) حيث بلغ (9389900000). وعند مقارنة المتوسط

الإجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد ان لم يتفوق أي مصرف على هذا المتوسط الاجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٠ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف عن السنة السابقة اذ بلغ (59,102,112,714)، بينما ارتفع الانحراف المعياري (68,846,644,025) عن المتوسط الاجمالي السنوي الا انه أقل من السنة السابقة. نجد أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أكثر المصارف تحقيقاً في المتوسط الاجمالي السنوي لمؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (200,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (26509000)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان مصرفين تفوقا على المتوسط الاجمالي السنوي وهما المصرف التجاري العراقي (83,400,000,000) ومصرف الاستثمار العراقي (62,496,000,000) ولم تتفوق المصارف الثلاثة الأخرى على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١١ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي بشكل كبير عما كان عليه في السنوات السابقة اذ بلغ (181,187,128,571)، وهو أعلى من الانحراف المعياري (126,545,627,916)، نجد أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (280000000000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (1882140000)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان المصارف الخمسة الأخرى لم تتفوق على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٢ استمر المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة بالارتفاع اذ بلغ (215,615,071,429)، الا انه لا يزال أقل من الانحراف المعياري (191,868,497,996) نجد أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (630,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الاهلي العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (84,000,000,000)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان المصرف الائتمان العراقي قد تفوق على المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغت القيمة السوقية فيه (235,000,000,000) بينما المصارف الاربعة الأخرى لم تتفوق على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٣ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي على السنة السابقة اذ بلغ (223,332,500,000)، وكان مقدار الانحراف المعياري (181,306,300,848) وهو أقل من السنتين الماضيتين. نجد أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (548550000000)، وبينما حقق المصرف الخليج العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ

بلغ (287500000)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد انه قد حقق كل من المصرفين (الائتمان العراقي والشرق الاوسط) تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغت القيمة السوقية فيهما (361500000000) و(240,000,000,000) على التوالي، بينما المصارف الثلاثة الأخرى لم تتفوق على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٤ استمر المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة بالارتفاع اذ بلغ (215,615,071,429)، وهو أعلى من الانحراف المعياري (191,868,497,996)، نجد أنّ مصرف الشمال للتمويل والاستثمار هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (315,000,000,000)، وبينما حقق مصرف الشرق الاوسط أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (150,000,000,000)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان ثلاثة مصارف (الخليج العراقي والائتمان العراقي والاستثمار العراقي) قد توفقت كل منهم على المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغت القيمة السوقية فيها (270,000,000,000) و(262,500,000,000) و(250,000,000,000) على التوالي، بينما لم يحقق مصرفين (التجاري العراقي والأهلي العراقي) تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٥ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (104,299,093,102)، على الرغم من انخفاض المتوسط الاجمالي السنوي الا انه لا يزال أعلى من الانحراف المعياري (62,100,132,285). نجد أنّ مصرف الاستثمار العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (170,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (3,593,651,716)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان ثلاثة مصارف (الأهلي العراقي والخليج العراقي والشرق الاوسط) قد تفوقت على المتوسط الإجمالي السنوي بينما لم يحقق المصرفين الآخرين تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٦ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي (104,299,093,102)، على الرغم من انخفاض المتوسط الاجمالي السنوي على السنة السابقة الا انه لا يزال أعلى من الانحراف المعياري (46,584,268,183). نجد أنّ مصرف الاستثمار العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (150,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (8,624,722,399)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان اربعة مصارف (الخليج العراقي والتجاري العراقي والشرق الأوسط والأهلي العراقي) قد تفوقت على المتوسط الإجمالي السنوي بينما لم يحقق مصرفاً واحداً تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٧ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (117,785,714,285)، ولا يزال أعلى من الانحراف المعياري (25,798,671,062.12). نجد أنّ مصرف الائتمان العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (170,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الشرق الاوسط أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (87,500,000,000)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان ثلاثة مصارف (التجاري العراقي والأهلي العراقي والخليج العراقي) قد تفوقت على المتوسط الإجمالي السنوي بينما لم يحقق المصرفين الآخرين تفوقاً على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

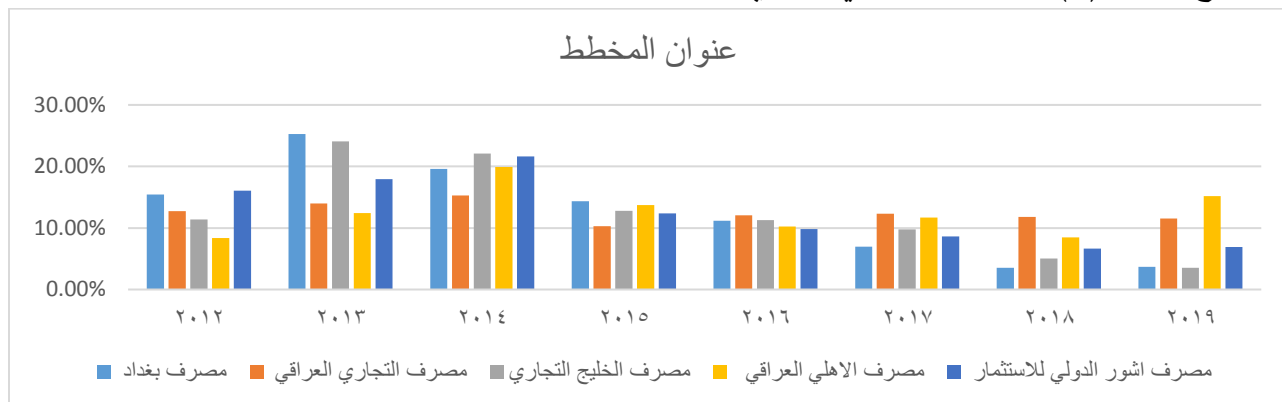
في سنة ٢٠١٨ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي على السنة السابقة اذ بلغ (116,500,000,000)، على الرغم من انخفاض المتوسط الاجمالي السنوي الا انه لا يزال أعلى من الانحراف المعياري (30,137,186,331). نجد أنّ مصرف الاستثمار العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (170,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (3,593,651,716)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان اربعة مصارف (الأهلي العراقي والتجاري العراقي والاستثمار العراقي والشرق الأوسط والشمال للتمويل والاستثمار) قد تفوقت على المتوسط الإجمالي السنوي بينما لم يحقق المصرف الاخير تفوقاً على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠١٩ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي بشكل كبير جدا عما كان عليه في السنوات السابقة اذ بلغ (21,518,663,740)، بينما كان مقدار الانحراف المعياري (42,970,701,877) اذ وصل إلى ضعف مقدار المتوسط الإجمالي السنوي. نجد أنّ المصرف التجاري العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (115,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الاستثمار العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (5,665,000.00)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان مصرف الاستثمار العراقي قد حقق تفوقاً على المتوسط الإجمالي السنوي بينما لم تحقق المصارف الاخرى تفوقاً على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

في سنة ٢٠٢٠ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي بشكل كبير عما كان عليه في السنة السابقة اذ بلغ (131,000,000,000)، بينما كان الانحراف المعياري أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (112,279,042,271). نجد أنّ المصرف التجاري العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (Y) التي بلغت (170,000,000,000)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى مقدار في المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (3,593,651,716)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد ان ثلاثة

مصارف (الأهلي العراقي والائتمان العراقي والتجاري العراقي) قد تفوقت على المتوسط الإجمالي السنوي بينما لم تحقق المصارف الاخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

ويوضح الشكل (٨) المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر القيمة السوقية للمصارف للمدة ٢٠٢٠- ٢٠٠٤

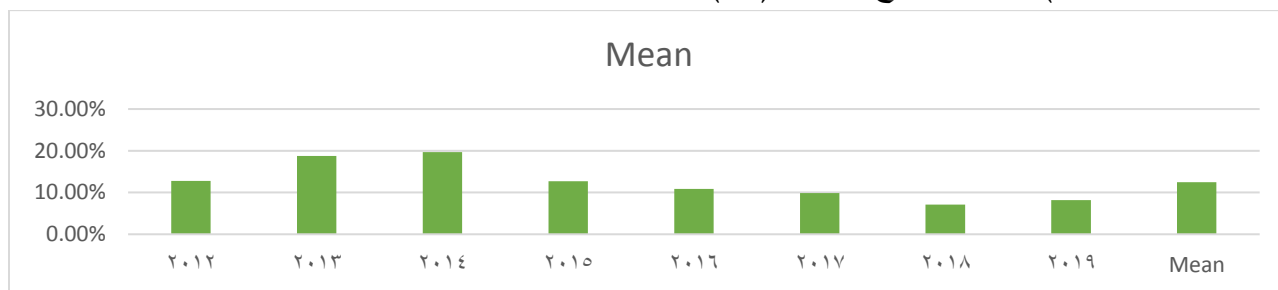


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

شكل (٨)

نسب القيمة السوقية مؤشر القيمة السوقية (٧) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠١٢- ٢٠١٩

وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي لمؤشر القيمة السوقية لكل سنة على حدة وللمصارف جميعها مع المتوسط العام (102,133,907,021) نجد هناك سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المتوسط العام وهي ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، وكذلك نجد سنوات لم تصل إلى مستوى المتوسط العام وهي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٦، ٢٠١٩، وكانت السنة ٢٠١٤ من التحليل هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة مؤشر القيمة السوقية (٧) إذ بلغ (233,928,571,428)، وان أقل سنة من بين السنوات التحليل وهي ٢٠٠٤ والتي بلغت (6,222,271,450). (٣٥).



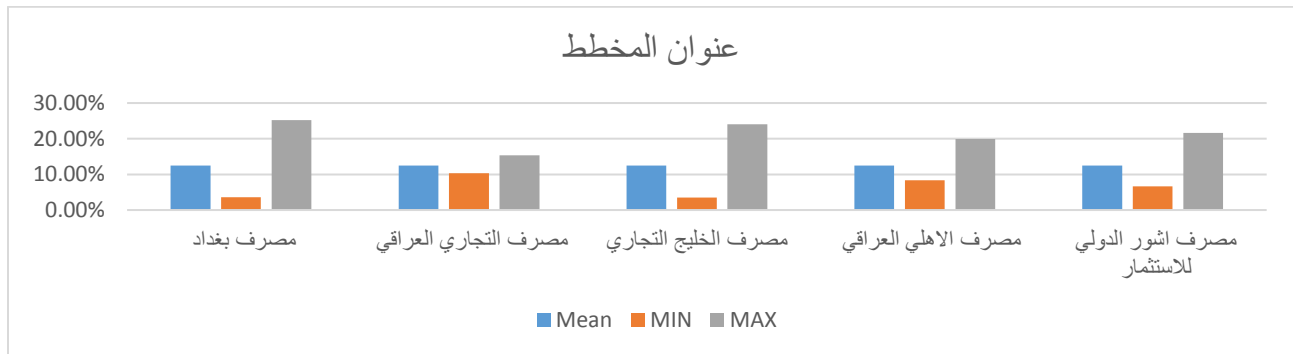
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

شكل (٩)

مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام

وعند اجراء التحليل الراسي لقائمة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة نجد متوسطات الحسابية متساوية لجميع المصارف عينة الدراسة بمعدل (102,133,907,021)، وعليه يمكن الاعتماد في هذا الجانب على

تحديد أعلى وأدنى قيمة يحققها المصرف خلال سنوات الدراسة، كما يوضح الشكل (١٠) عملية المقارنة بين المصارف خلال سنوات الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

شكل (١٠)

مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي

يمكن البدء من المصرف الذي يحقق أعلى نسبة من سنوات فترة الدراسة، نجد ان مصرف الشمال للتمويل والاستثمار حقق أعلى نسبة كانت في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (630,000,000,000) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٤ اذ بلغت (1,260,832,000)، ويليه مباشرة مصرف الائتمان العراقي الذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٣ اذ بلغت (361,500,000,000) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (10,500,000)، وجاء بعده المصرف الأهلي العراقي والذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٢٠ اذ بلغت (307,500,000,000) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (77,832,500)، ومن ثم جاء مصرف الخليج العراقي والذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٤ اذ بلغت (270,000,000,000) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (36,648,682)، وبعده ادى مصرف الاستثمار العراقي والذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٤ اذ بلغت (250,000,000,000) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٤ اذ بلغت (7,446,630,360). وبعده ادى مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٣ اذ بلغت (240,000,000,000) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (2,500,000,000). وبعده ادى المصرف التجاري العراقي والذي حقق أعلى نسبة في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٤ اذ بلغت (165,000,000,000) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت (3,737,340,000).

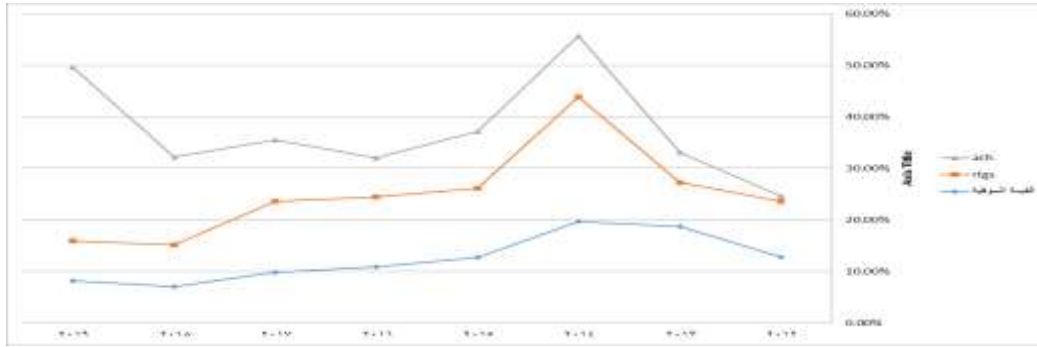
عند اجراء مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف الخاصة لسوق العراق للأوراق المالية لنسبة

مؤشر القيمة السوقية (٧) مع المتوسط العام نجده نفس المتوسط هو (102,133,907,021.61).

واستناداً إلى ما سبق ومن الجدول رقم (٣) يمكن معرفة التباين الحاصل عند استخراج نتائج مؤشر القيمة السوقية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة، اذ ارتبطت القيمة السوقية ارتباطاً وثيقاً بنشاط عمل

المصرف ومستوى ربحيته الذي يشجع مزيدا من المستثمرين على زيادة الطلب على أسهم ذلك المصرف واقتناؤها دون غيره من المصارف الأخرى وبالاتي ارتفاع سعرها، الامر الذي يعكس تفاوت المصارف في تحقيقها لربحية السهم المتحققة وإذا كانت هذه القيم في ارتفاع وانخفاض ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار حجم الارباح المتحققة بحسب سير العمل المصرفي و النشاط الائتماني وقيمة الموجودات المصرفية والظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال سنوات الدراسة.

ومن أجل اثبات صحة الفرضية الرئيسية الاولى يبين الشكل (١١) اتجاه الاهمية النسبية لمتغيرات تحليل الاستثمارات المصرفية مع الاهمية النسبية للقيمة السوقية.



الشكل (١١)

العلاقة بين الاستثمارات المصرفية مع القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة

اذ يتضح عن طريق الشكل (٣٧) ان اتجاه الاهمية النسبية لكل من متغيرين (الاستثمارات المالية والقروض) هو بالاتجاه نفسه الذي حققته الاهمية النسبية لمؤشر القيمة السوقية ما يعني صحة الفرضية الرئيسية الاولى والتي مفادها (تساهم الاستثمارات المصرفية في تعزيز القيمة السوقية للمصرف)

ثالثاً: متغيرات المؤشرات المالية

١. مؤشرات الإيرادات والربحية (Z1)

تعد هذه المؤشرات من اهم النسب واكثرها استخداما في التحليل المالي للنشاط المصرفي، وتشير إلى معدل العائد المتحقق عند استثمار موجوداتها في أنشطة المصرف والعائد على ملكية المصرف، وهذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على استخدام راس المال الممتلك في تمويل موجوداته وتوليد الارباح، كما تعد مؤشرا جيدا على وضع الخطط الجيدة والسير بخطوات واضحة لرفع مؤشر الربحية وكفاءة ادارات المصرف، وان ارتفاعها يدل على كفاءة المصرف في استغلال موجوداتها بشكل الصحيح، واما انخفاضها فيشير إلى ضعف كفاءة المصرف في إدارة موجوداته ومطلوباته.

فعدد متابعة مؤشر الربحية (Z1) والتي تظهر فيه نتائج تطبيق هذه المؤشر على بنود القوائم المالية في جدول (٤) يمكن ملاحظة ان هنالك تفاوت كبير في نسبة الربحية على مستوى المصرف الواحد وللمصارف بشكلها الإجمالي السنوي، وهذا التباين والتفاوت يمثل أحد الدلائل على وجود ازمات ادت إلى تذبذب مستوى كفاءة الاداء المالي للمصارف، والتي يمكن تحليلها كما يلي:

جدول (٤)

مؤشر الأيرادات والربحية (Z1) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

MAX	MIN	STD	Mean	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الخليج العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف التجاري العراقي	السنوات
3.30%	0.40%	1.06%	2.12%	0.40%	3.04%	2.45%	2.67%	3.30%	1.06%	1.93%	2004
4.33%	1.07%	0.97%	2.88%	3.08%	2.60%	3.26%	3.01%	2.83%	4.33%	1.07%	2005
3.99%	-1.69%	2.06%	1.73%	3.64%	1.26%	3.31%	3.99%	-1.69%	0.30%	1.28%	2006
7.38%	1.13%	2.19%	4.36%	5.95%	2.84%	3.49%	6.12%	3.62%	7.38%	1.13%	2007
6.42%	2.08%	1.70%	4.56%	4.85%	2.33%	6.42%	5.46%	4.98%	5.82%	2.08%	2008
4.17%	0.74%	1.07%	2.48%	4.17%	1.97%	3.10%	2.46%	0.74%	2.83%	2.06%	2009
6.83%	1.26%	2.01%	3.00%	3.36%	1.41%	2.27%	1.63%	1.26%	4.25%	6.83%	2010
4.65%	1.57%	1.05%	3.29%	4.65%	3.24%	3.52%	4.17%	1.57%	3.56%	2.32%	2011
8.56%	0.90%	2.31%	4.39%	4.29%	3.49%	8.56%	4.50%	5.40%	0.90%	3.60%	2012
7.17%	2.28%	1.92%	3.88%	3.05%	3.16%	7.17%	2.28%	3.06%	6.06%	2.39%	2013
6.24%	0.63%	2.22%	2.62%	0.76%	0.63%	5.24%	2.15%	1.45%	6.24%	1.85%	2014
3.78%	-0.58%	1.32%	1.45%	-0.58%	0.98%	1.74%	1.88%	0.78%	3.78%	1.57%	2015
1.41%	-2.68%	1.43%	0.50%	-2.68%	0.98%	1.24%	0.65%	1.41%	1.09%	0.79%	2016
11.16%	0.36%	3.94%	3.29%	0.36%	0.94%	5.93%	1.41%	1.02%	11.16%	2.18%	2017
4.51%	-0.93%	1.68%	1.22%	0.16%	0.91%	4.51%	1.12%	-0.93%	1.08%	1.67%	2018

1.81%	-0.98%	1.03%	0.27%	0.24%	0.01%	-0.98%	-0.66%	1.81%	0.00%	1.46%	2019
5.75%	-0.65%	2.27%	1.22%	0.30%	0.32%	-0.65%	-0.64%	2.52%	0.97%	5.75%	2020
			2.54%	2.12%	1.77%	3.56%	2.48%	1.95%	3.58%	2.35%	Mean
				2.40%	1.13%	2.57%	1.92%	1.84%	3.04%	1.63%	STD
				-2.68%	0.01%	-0.98%	-0.66%	-1.69%	0.00%	0.79%	MIN
				5.95%	3.49%	8.56%	6.12%	5.40%	11.16%	6.83%	MAX

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج الاكسيل.

من الجدول (٤) اظهرت نتائج التحليل المالي في سنة ٢٠٠٨ ان أعلى متوسط اجمالي سنوي لنسبة مؤشر الربحية (Z1) قد بلغ (4.56%) والذي يعتبر المقياس الذي يمكن عن طريقه الحكم على النسب المتحققة في المصارف الاخرى في هذه السنة والتي حصل من بينها مصرف الخليج العراقي على أعلى نسبة مؤشر الربحية (Z1) اذ بلغت (6.42%) مما يشير إلى الامكانية العالية لدى مصرف الخليج العراقي على توليد الارباح عبر استخدام الافضل لموجوداته المالية المتاحة، اما أدنى نسبة مؤشر الربحية (Z1) فقد ظهرت في المصرف التجاري العراقي اذ بلغت (2.08%) وتشير هذه النسبة إلى ضعف إمكانية المصرف التجاري العراقي على تحقيق الارباح عبر استخدام موجوداته خلال هذه السنة مقارنة بالمتوسط الاجمالي السنوي لنسبة (Z1) للعينة، وعند مقارنة المصارف الاخرى في عينة الدراسة فقد تفاوتت نسبة مؤشر الربحية (Z1) فيها اذ اظهرت اربعة مصارف انها أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي للعينة وهذا يؤشر على القدرة العالية لدى هذه المصارف على تحقيق الارباح من استخدام موجوداته، على العكس من ذلك فقد اظهر مصرفا واحدا فقط فيها أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠٠٤ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي لمعدل الربحية بشكل كبير وبنسبة بلغت (2.12%)، وعند مقارنة هذا المتوسط مع المصارف الأخرى نجد أربعة مصارف تفوقت على المتوسط الاجمالي السنوي وثلاثة مصارف حققت أدنى نسبة من المتوسط الاجمالي السنوي، ويظهر أنّ المصرف الأهلي العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة (Z1) وبلغت (3.30%)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع المتوسط الاجمالي السنوي، بينما كان مصرف الشمال للتمويل والاستثمار أقل المصارف تحقيقاً لنسبة المتوسط الإجمالي إذ بلغت فيه (0.40%).

في سنة ٢٠٠٥ ارتفع معدل مؤشر الربحية بمتوسط بلغ (2.88%) ونجد أن مصرف الاستثمار العراقي حقق نسبة مؤشر الربحية (Z1) بمتوسط أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي اذ بلغ (4.33%)، في حين ان المصرف التجاري العراقي كانت نسبة مؤشر الربحية (Z1) أدنى من هذا المتوسط اذ بلغت (1.07%)، كما حققت ثلاثة مصارف (الخليج العراقي والشمال العراقي والائتمان) أعلى متوسط سنوي اذ بلغ (3.26%) و(3.08%) و(3.01%) على التوالي وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الأخرى. وبالمقابل حقق مصرفين الأهلي العراقي والشرق الاوسط أدنى نسبة اذ بلغت (2.83%) و(2.60%) على التوالي.

في سنة ٢٠٠٦ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر الربحية بمعدل (1.73%) ونجد أن مصرف الائتمان العراقي حقق نسبة مؤشر الربحية (Z1) بمتوسط أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي اذ بلغ (3.99%)، في حين ان المصرف الاهلي العراقي كانت نسبة مؤشر الربحية (Z1) أدنى من هذا المتوسط اذ بلغت (-1.69%)، وكان مصرفي (الخليج العراقي والشمال العراقي) أعلى من حقق المتوسط الإجمالي

السني اذ بلغ (3.31%) و(3.64%) على التوالي وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الأخرى. وبالمقابل لم يحقق الثلاثة مصارف الأخرى نسب أعلى من المتوسط الإجمالي السني في هذه السنة. في سنة ٢٠٠٧ ارتفع معدل مؤشر الربحية بشكل كبير عما كان عليه في السنوات السابقة اذ بلغ المتوسط الإجمالي السني (4.36%) ونجد أن مصرف الاستثمار العراقي حقق نسبة مؤشر الربحية (Z1) بمتوسط أعلى من المتوسط الاجمالي السني اذ بلغ (7.38%)، في حين ان المصرف التجاري العراقي كانت نسبة مؤشر الربحية (Z1) أدنى من هذا المتوسط اذ بلغت (1.17%)، وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة نجد ان مصرفين (الائتمان والشمال للتمويل والاستثمار) أعلى من حقق هذا المتوسط اذ بلغ (6.12%) و(5.95%) على التوالي وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الأخرى. وبالمقابل لم تحقق المصارف الثلاثة الاخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السني.

أما في سنة ٢٠٠٩ فان مصرف الأهلي العراقي حقق أعلى مستوى لهذه النسبة عند مقارنته بالمصارف الأخرى إذ بلغت (0.74%) وان أقل نسبة في هذه السنة كانت قيمتها (1.97%) والتي حققها مصرف الشرق الاوسط، فيما بلغ المتوسط الاجمالي السني في هذه السنة (2.48%) وهو أقل من آخر سنتين مضت على التوالي، وهذا المتوسط تفوق على مصرفين فقط هما (الشمال للتمويل والاستثمار والخليج العراقي) بينما لم تحقق المصارف الثلاثة الاخرى في هذه السنة تفوقا على المتوسط الاجمالي السني. وأما بالنسبة للمتوسط الاجمالي السني لسنة ٢٠١٠ فكان (3.00%)، وهذا المتوسط أعلى من المتوسط الإجمالي السني في السنة السابقة. وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ المصرف التجاري العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة (Y1) التي بلغت (6.83%)، وبينما حقق المصرف الاهلي العراقي أدنى نسبة اذ بلغت (1.26%) للسنة الثانية على التوالي، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السني مع المصارف الأخرى نجد ان هناك مصرفين تفوقا على هذا المتوسط وبينما الثلاثة المصارف الاخرى لم يتفوق على المتوسط الاجمالي السني.

أما في السنة ٢٠١١ فقد ارتفع معدل مؤشر الربحية من السنة السابقة، وبلغ المتوسط (3.29%) وهذا المتوسط تفوق على ثلاثة مصارف بينما المصارف الاربعة اخرى حققن نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السني، فأن مصرف الشمال حقق أعلى مستوى إذ بلغت (4.65%)، وبينما عاد المصرف الأهلي العراقي ليكون في هذه السنة في المرتبة الاخيرة كما في السنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) إذ بلغت النسبة فيه (1.57%).

بينما عاد معدل مؤشر الربحية إلى الارتفاع في سنة ٢٠١٢ مقارنته بالسنة السابقة اذ بلغ متوسط (4.39%)، ونجد أن هناك ثلاثة مصارف حققت أعلى النسبة (Z1) من متوسط المتوسط الاجمالي السني،

في حين المصارف الأربعة الباقية كانت لها نسبة (Z1) أدنى من هذا المتوسط، وفي هذه السنة حقق مصرف الخليج العراقي أعلى متوسط سنوي اذ بلغ (8.56%) وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الاخرى كما كان معدل الربحية في هذه السنة ثاني أعلى معدل ربحية خلال سنوات الدراسة لجميع مصارف العينة وبالمقابل حقق مصرف الاستثمار أقل نسبة التي بلغت (0.90%).

واما في السنة ٢٠١٣ عاد معدل مؤشر الربحية إلى الانخفاض اذ بلغ بمتوسط (3.88%)، وعند مقارنة هذا المتوسط مع المصارف نجد ان هناك مصرفين تفوق على هذا المتوسط الاجمالي السنوي وهما (الخليج العراقي والاستثمار العراقي) اذ بلغت نسبتهما (7.17%) و(6.06%) وخمسة مصارف حققت نسب أدنى من نسبة المتوسط الاجمالي السنوي، هذه النسب مرتفعة مقارنة مع المتوسط الاجمالي السنوي فهو مؤشر قوي لقدرة المصرف بتوليد الارباح عن طريق استخدام الموجودات المصرفية بشكل اكثر كفاءة وفاعلية، بينما كان مصرف الائتمان العراقي هو أقل المصارف في تحقيق هذه النسبة إذ بلغت فيه (2.28%).

أما في السنة ٢٠١٤ فقد استمر معدل مؤشر الربحية بالانخفاض عن السنة السابقة، وبلغ المتوسط (2.62%) وهذا المتوسط تفوق على خمسة مصارف بينما المصرفين الاخرين حققا نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي وهما مصرف الاستثمار العراقي (6.24%) ومصرف الخليج العراقي (5.24%)، وبينما عاد المصرف الشرق الاوسط ليكون في هذه السنة في المرتبة الاخيرة إذ بلغت النسبة فيه (0.63%).

أما في السنة ٢٠١٥ فقد انخفض معدل مؤشر الربحية بشكل كبير عما كان عليه في السنوات السابقة، وبلغ المتوسط (1.45%) وهذا المتوسط تفوق على ثلاثة مصارف بينما المصارف الاربعة اخرى حققن نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، فأن مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى مستوى إذ بلغت (3.78%)، وبينما عاد المصرف الشمال ليكون في هذه السنة في المرتبة الاخيرة إذ بلغت النسبة فيه (-0.58%).

أما في السنة ٢٠١٦ فقد استمر معدل مؤشر الربحية بالانخفاض وبلغ المتوسط الإجمالي السنوي فيها (0.50%) وهذا المتوسط تفوق على مصرف الشمال فقط بينما المصارف الستة الاخرى حققن نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، فان المصرف الأهلي العراقي حقق أعلى مستوى إذ بلغت (1.41%)، وبينما عاد مصرف الشمال ليكون في هذه السنة في المرتبة الاخيرة ايضا إذ بلغت النسبة فيه (-2.68%).

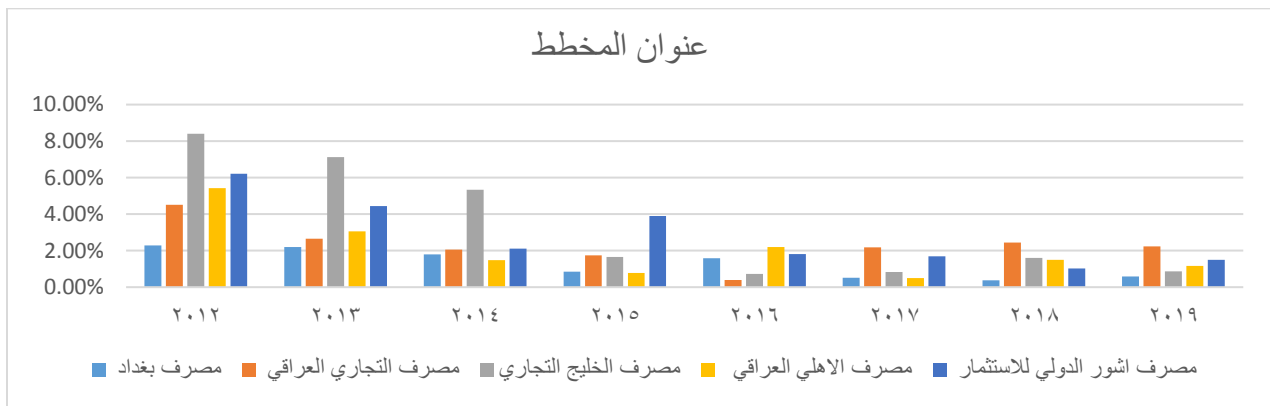
أما في السنة ٢٠١٧ فقد ارتفع معدل مؤشر الربحية من السنوات السابقة، وبلغ المتوسط الإجمالي السنوي (3.29%) وهذا المتوسط تفوق على خمسة مصارف بينما المصرفين الاخرين حققا نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، فان مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى مستوى إذ بلغت (11.16%)، وهذه النسبة تمثل أعلى معدل ربحية للمصارف جميعا خلال سنوات الدراسة. بينما عاد مصرف الشمال ليكون في هذه السنة في المرتبة الاخيرة كما في السنتين السابقتين إذ بلغت النسبة فيه (0.36%).

أما في السنة ٢٠١٨ انخفض معدل مؤشر الربحية إذ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي (1.22%) وهذا المتوسط تفوق على خمسة مصارف بينما المصرفين الآخرين حققا نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، فأن مصرف الخليج حقق أعلى مستوى إذ بلغت (4.51%)، وبينما عاد المصرف الأهلي العراقي ليكون في هذه السنة في المرتبة الاخيرة ايضا إذ بلغت النسبة فيه (-0.93%).

أما في السنة ٢٠١٩ فقد استمر معدل مؤشر الربحية بالانخفاض إلى أدنى مستوى وصل اليه خلال سنوات الدراسة إذ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي (0.27%) وهذا المتوسط تفوق على خمسة مصارف بينما حقق المصرفين الآخرين نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، فأن المصرف الاهلي حقق أعلى مستوى إذ بلغت (1.81%) والمصرف التجاري العراقي (1.46%)، وبينما حقق مصرف الخليج العراقي أدنى معدل إذ بلغت النسبة فيه (-0.98%).

أما في السنة ٢٠٢٠ فقد ارتفع معدل مؤشر الربحية عما كان عليه في السنة السابقة، وبلغ المتوسط الإجمالي السنوي (1.22%) وهذا المتوسط تفوق على خمسة مصارف بينما حقق المصرفين الآخرين نسبة أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، فأن مصرف التجاري العراقي حقق أعلى مستوى إذ بلغت (5.75%)، وبينما عاد المصرف الخليج العراقي ليكون في هذه السنة في المرتبة الاخيرة كما في السنة السابقة، إذ بلغت النسبة فيه (-0.65%). ويوضح الشكل (١٢) نسب مؤشر الربحية (Z1) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ -

٢٠٢٠



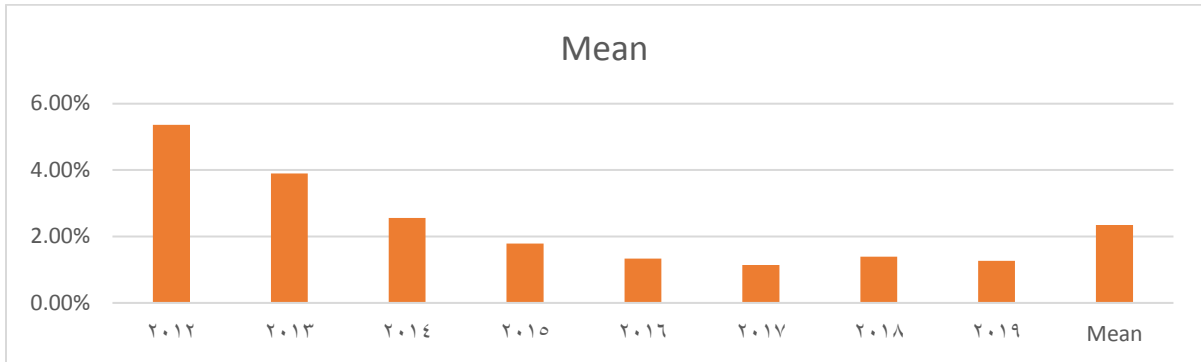
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

شكل (١٢)

نسب مؤشر الربحية (Z1) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي لكل سنة على حدة و للمصارف جميعها مع المتوسط العام البالغ (2.54%) ونجد هناك سنوات حققت متوسطاً حاسبياً أعلى من المتوسط العام وهي ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٧، وكذلك نجد ثمانية سنوات لم تصل إلى مستوى المتوسط العام وهي ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، وكانت السنة ٢٠٠٨ من

التحليل المالي هي أعلى سنة حققت معدلا سنوياً لنسبة مؤشر الربحية (Z1) إذ بلغ (4.56%)، وان أقل سنة من بين السنوات التحليل وهي ٢٠١٩ والتي بلغت (0.27%). وكما موضح بالشكل الآتي.

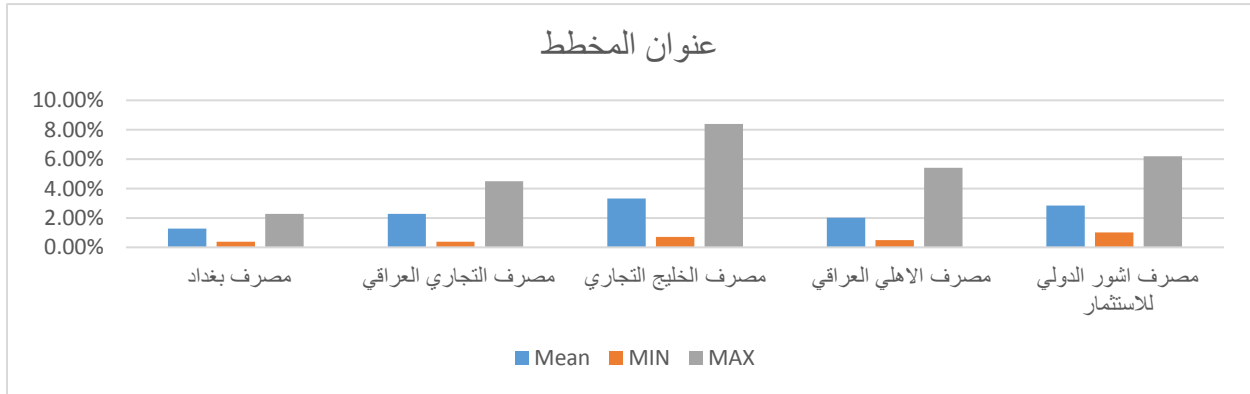


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

شكل (١٣)

مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام

وعند التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي بين المصارف السبعة نجد ان مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى مستوى من المتوسط مؤشر الربحية بلغ (3.58%) وهذا يدل على ان مصرف الاستثمار العراقي هو أكثر المصارف قدرةً على تحقيق الارباح واستخدام موجوداته المتاحة. وان أعلى نسبة حققها المصرف كانت في سنة ٢٠١٧ إذ بلغت (11.16%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ إذ بلغت (0.003%) وكما موضح بالشكل (١٤).



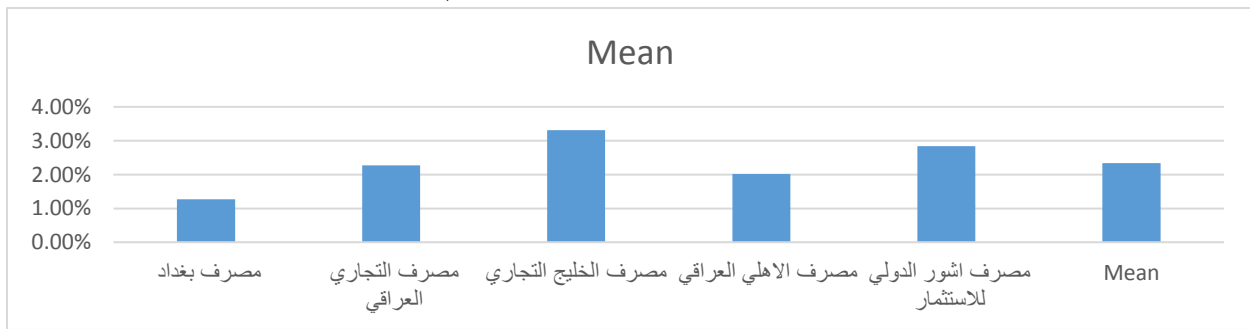
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

شكل (١٤)

مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة

ويليه مباشرة مصرف الخليج العراقي بمعدل ربحية (3.56%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (8.56%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (-0.98%)، وبعده جاء مصرف الائتمان العراقي في المرتبة الثالثة وبمتوسط سنوي (2.48%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت (6.12%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (-0.66%)، وجاء المصرف التجاري العراقي في المرتبة الرابعة بمتوسط سنوي (2.35%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت (6.83%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (0.79%)، وبعده نجد أن مصرف الشمال حقق متوسط سنوي (2.12%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت (5.95%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (-2.68%) . وبعده جاء المصرف الاهلي العراقي في المرتبة السادسة بمتوسط سنوي (1.95%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (5.40%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٦ اذ بلغت (-1.69%)، وفي المرتبة الأخير نجد أن مصرف الشرق الاوسط حقق متوسط سنوي (1.77%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (3.49%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (0.01%).

وعند اجراء المقارنة بين المصارف عينة الدراسة مع المتوسط العام المتحقق للمصارف جميعا في مدة الدراسة والذي بلغ (2.54%)، اذ تبين النتائج ان مصرفين حقق معدلات لنسبة مؤشر الربحية (Z1) تفوق المتوسط العام وهي (مصرف الخليج العراقي ومصرف الاستثمار)، ولم تحقق المصارف الخمسة الأخرى المقدار الذي حققه المتوسط العام وهي (مصرف التجاري العراقي، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الائتمان ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

شكل (١٥)

مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة

واستنادا إلى ما سبق نجد هناك تباين من سنة إلى أخرى على وفق النتائج الذي ظهرت في نسبة مؤشر الربحية للمصارف كافة خلال سنوات التحليل المالي، كما اظهر التحليل المالي أيضا تباين المصارف

عينة الدراسة في قدرتها على تحقيق الأرباح وكيفية استخدام المصرف لموجوداته، كما ان السعي لتحقيق الأرباح والنمو بأحسن الوسائل وأقل التكاليف يعد من الأهداف الاستراتيجية في المصارف الخاصة والحكومية.

٢. مؤشرات السيولة (Z2)

تعد مؤشرات السيولة إحدى أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي وتستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف، وتشير مؤشرات السيولة إلى إمكانية المصرف لتلبية طلبات أصحاب الحسابات الجارية من السحوبات المفاجئة في الوقت المناسب، كما تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة المصارف على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من النقدية المتاحة أو من الموجودات القابلة للتحويل إلى النقد بسرعة وبتكاليف مقبولة وبأقل المخاطر الممكنة كأوراق المالية أو الذمم النقدية، ان ارتفاع نسبة مؤشرات السيولة يدل على قدرة المصرف في امتلاكه الية سليمة لتلبية سحوبات المودعين، اما انخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتباك إدارة المصرف على اتخاذ القرارات الإدارية بالوقت المناسب، ويظهر نتائج التحليل لمتغير مؤشر السيولة (Z2) في الجدول الآتي رقم (٥)

فعند متابعة نسب السيولة (Z2) التي تظهر نتائج تطبيقها على بنود القوائم المالية لمصارف عينة الدراسة في جدول (٥) يمكن ملاحظة ان هنالك تفاوت كبير في نسب السيولة المطلوبة على مستوى المصرف الواحد وعلى مستوى المصارف عينة الدراسة جميعها، ويعد هذا التفاوت والتباين أحد الدلائل على وجود ازمات ادت إلى تذبذب في إدارة الموارد المالية المتاحة للمصرف، والتي يمكن تحليلها كما يلي:

جدول (٥) نسب السيولة للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠١٢- ٢٠١٩

MAX	MIN	STD	Mean	مصرف الشمال للمويل والاستثمار	مصرف الشرق الايوسط	مصرف الخليج العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف التجاري العراقي	السنوات
47.44%	8.10%	15.85%	27.35%	11.53%	25.00%	29.82%	8.10%	42.20%	47.44%		2004
57.92%	9.07%	17.44%	27.01%	27.22%	9.07%	41.12%	15.78%	12.20%	57.92%	25.73%	2005
51.81%	7.49%	18.14%	30.48%	51.81%	8.36%	26.33%	7.49%	51.80%	35.67%	31.92%	2006
63.92%	5.08%	20.13%	25.14%	63.92%	5.08%	13.41%	7.40%	32.08%	30.00%	24.11%	2007
28.31%	2.27%	11.28%	15.59%	28.31%	3.60%	10.75%	2.27%	25.13%	27.75%	11.34%	2008
40.68%	4.98%	12.85%	19.06%	31.79%	14.10%	16.92%	4.98%	40.68%	17.25%	7.66%	2009
68.94%	0.45%	25.33%	29.63%	31.17%	30.73%	18.56%	3.04%	68.94%	54.51%	0.45%	2010
64.78%	0.99%	25.26%	34.59%	42.27%	37.39%	30.95%	3.69%	64.78%	62.04%	0.99%	2011
82.08%	0.19%	30.07%	37.86%	40.85%	32.05%	64.19%	0.19%	43.59%	82.08%	2.06%	2012
57.78%	0.65%	21.78%	31.83%	41.35%	37.47%	57.78%	0.65%	32.06%	49.38%	4.09%	2013
53.93%	0.39%	22.16%	34.48%	40.98%	52.46%	53.93%	0.39%	48.87%	38.80%	5.91%	2014
68.78%	0.04%	28.47%	41.16%	64.91%	45.20%	68.54%	0.04%	68.78%	30.60%	10.06%	2015

102.86%	0.02%	37.12%	54.72%	102.86%	41.87%	49.77%	0.02%	59.47%	28.82%	100.26%	2016
136.27%	0.02%	45.56%	53.60%	136.27%	42.51%	75.76%	0.02%	59.81%	53.01%	7.82%	2017
239.90%	0.02%	81.56%	64.11%	239.90%	41.12%	72.77%	0.02%	32.47%	55.12%	7.39%	2018
211.53%	0.07%	76.73%	40.32%	211.53%	34.65%	1.33%	1.10%	26.70%	0.07%	6.86%	2019
237.67%	0.05%	86.17%	51.87%	237.67%	31.92%	9.75%	1.05%	75.76%	0.05%	6.91%	2020
		36.40%		82.61%	28.97%	37.75%	3.31%	46.20%	39.44%	15.85%	Mean
				76.41%	15.37%	24.51%	4.29%	18.14%	21.67%	24.29%	STD
				11.53%	3.60%	1.33%	0.02%	12.20%	0.05%	0.45%	MIN
				239.90%	52.46%	75.76%	15.78%	75.76%	82.08%	100.26%	MAX

المصدر: من اعداد الباحثه باستخدام برنامج الاكسيل

في سنة ٢٠١٨ اظهرت النتائج المالية ان أعلى المتوسط الاجمالي السنوي لنسب مؤشر السيولة (Z2) في المصارف جميعها قد بلغ (64.11%) وهنا تم اعتماد على هذا المتوسط كمقياس يمكن عن طريقه الحكم على نسب السيولة المتحققة في لجميع المصارف لهذه السنة التي حصل من بينها مصرف الشمال على أعلى نسبة لمؤشر السيولة (Z2) اذ بلغت (239.90%) يشير ارتفاع هذه النسبة لدى المصرف الشمال يعطيه قدرة عالية للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حال حدوث سحبيات كبيرة ومفاجئة، كما يمكن ان تدعم هذه النسبة استقرار المصرف. اما أدنى نسبة لـ (Z2) فقد ظهرت في مصرف الائتمان العراقي اذ بلغت (0.02%) وهي مؤشر يدل على ضعف امكانية المصرف على تلبية سحبيات المودعين غير المتوقعة بسرعة خلال هذه السنة مقارنة بالمتوسط الاجمالي السنوي لنسبة مؤشر السيولة (Z2) للعينة، وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة مع المتوسط الاجمالي السنوي نجد تفاوت في نسب مؤشر السيولة (Z2) فيها، اذ اظهرت في مصرف الخليج ان نسب مؤشر السيولة (Z2) فيها أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي للعينة وهذا يشير إلى القدرة العالية والفاعلية لدى هذا المصرف في تلبية السحوبات اليومية غير المتوقعة من قبل المودعين، على العكس من ذلك اظهرت المصارف الخمسة الاخرى نسبة مؤشر السيولة (Z2) أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠٠٤ بلغ نسبة مؤشر السيولة (27.35%)، وكان مصرف الاستثمار العراقي فيها هو أكثر المصارف عينة الدراسة تحقيقاً لهذه النسبة إذ بلغت (47.44%) في حين ان مصرف الائتمان العراقي كان أقل المصارف تحقيقاً لها بنسبة (8.10%) كما تراوحت نسب مؤشر السيولة الخاصة بباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

وفي سنة ٢٠٠٥ انخفض مؤشر السيولة بنسبة طفيفة عند مقارنته مع السنة السابقة ليصبح المتوسط الإجمالي السنوي (27.01%)، وعند مقارنة هذا المتوسط مع المصارف عينة الدراسة نجد ان هناك مصرف الاستثمار تفوق على هذا المتوسط الاجمالي السنوي اذ بلغ (57.92%)، وأدنى نسبة سيولة كانت لمصرف الشرق الأوسط اذ بلغت (9.07%) بينما حققت المصارف الاخرى نسب متفاوتة في المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما لسنة ٢٠٠٦ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي لمؤشر السيولة عما كان عليه في السنة السابقة اذ بلغ (30.48%)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ مصرف الشمال هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة (Y2) التي بلغت (51.81%)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى نسبة اذ بلغت (7.49%)، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد ان هناك ثلاثة مصارف تفوقت على هذا المتوسط وبينما مصرفين لم يتفوق على المتوسط الاجمالي السنوي.

أما في السنة ٢٠٠٧ فقد انخفض مؤشر السيولة مقارنة مع السنوات الاربعة السابقة وبلغ المتوسط (25.14%)، وكان المصرف التجاري العراقي هو من حقق أعلى مستوى من نسبة مؤشر السيولة (Z2) إذ بلغت النسبة فيه (63.92%)، وأدنى نسبة مؤشر السيولة بلغت (5.08%) لمصرف الشرق الأوسط. بينما حقق مصرفي الاستثمار والأهلي العراقي نسبا أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، في حين لم تحقق ثلاثة المصارف الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

انخفض المتوسط الاجمالي السنوي لسنة ٢٠٠٨ (15.59%)، وكانت هذه النسبة أقل من السنوات الأربعة السابقة، وأعلى من حقق نسبة مؤشر السيولة (Z2) في سنة ٢٠١٨ هو مصرف الشمال إذ بلغت فيه (28.31%) وهي أعلى نسبة للسنة الثالثة على التوالي. بينما حقق مصرف الائتمان أدنى معدل لنسبة مؤشر السيولة (Z2) والتي بلغت (2.27%)، ونجد كذلك ان كل من مصرف الاستثمار ومصرف الأهلي العراقي قد تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي. اما المصارف الثلاثة الأخرى لم تحقق تفوقا على المتوسط السنوي.

وفي سنة ٢٠٠٩ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة (19.06%) كما يظهر المصرف الاهلي العراقي أولا بتحقيقه أعلى نسبة من السيولة والتي بلغت (40.68%) أما مصرف الائتمان فقد حل أخيراً بعد ما بلغت النسبة لديه خلال هذه السنة (4.98%). وقد تفوق مصرف الشمال على المتوسط الإجمالي السنوي في حين لم تحقق المصارف الأربعة الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠١٠ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة (29.63%) كما يظهر المصرف الاهلي العراقي أولا بتحقيقه أعلى نسبة من السيولة والتي بلغت (68.94%) أما المصرف التجاري فقد حل أخيراً بعد ما بلغت النسبة لديه خلال هذه السنة (0.45%). وعند مقارنة المصارف نجد تفوق كل من المصارف الثلاثة (الاستثمار والشمال والشرق الأوسط) على المتوسط الإجمالي السنوي. في حين لم يحقق المصرفين الآخرين تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠١١ استمر المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة بالارتفاع إذ بلغ (19.06%)، كما استمر المصرف الاهلي العراقي أولا بتحقيقه أعلى نسبة من السيولة وللجنة الثالثة على التوالي والتي بلغت (64.78%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف التجاري خلال هذه السنة (0.99%). وقد تفوقت المصارف الثلاثة على المتوسط الإجمالي السنوي وهي (الاستثمار والشمال والشرق الأوسط)، في حين لم يحقق المصرفين الآخرين تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

وفي سنة ٢٠١٢ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة (37.86%) كما يظهر المصرف الاستثمار العراقي أعلى نسبة سيولة والتي بلغت (82.08%) أما أدنى نسبة بلغت لدى مصرف الائتمان خلال هذه

السنة (0.19%). وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد تفوق مصارف (الاهلي والشمال والشرق الأوسط) على المتوسط الإجمالي السنوي في حين لم يحقق المصرفين الآخرين تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي. وفي سنة ٢٠١٣ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة اذ بلغ (31.83%)، كما استمر المصرف الخليج العراقي أولا بتحقيقه أعلى نسبة من السيولة والتي بلغت (57.78%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الائتمان العراقي خلال هذه السنة (0.65%). وقد تفوقت أربعة مصارف على المتوسط الإجمالي السنوي وهي (الخليج والاستثمار والشمال والشرق الأوسط)، في حين لم يحقق مصرفا وأحدا تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

وفي سنة ٢٠١٤ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة اذ بلغ (34.48%)، كما استمر المصرف الخليج العراقي أولا بتحقيقه أعلى نسبة في المتوسط السنوي والتي بلغت (53.93%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الائتمان خلال هذه السنة (0.39%). وقد تفوقت المصارف الثلاثة على المتوسط الإجمالي السنوي وهي (الاستثمار والشمال والشرق الأوسط)، في حين لم يحقق المصرفين الآخرين تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

وفي سنة ٢٠١٥ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة اذ بلغ (41.16%)، كما استمر المصرف الاهلي العراقي أولا بتحقيقه أعلى نسبة من السيولة والتي بلغت (68.78%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الائتمان خلال هذه السنة (0.04%) ولم يحقق مصرف الائتمان أي تفوق على المتوسط السنوي للسنة الرابعة على التوالي. وقد تفوقت المصارف الثلاثة على المتوسط الإجمالي السنوي وهي (الخليج والشمال والشرق الأوسط)، في حين لم يحقق المصرفين الآخرين تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

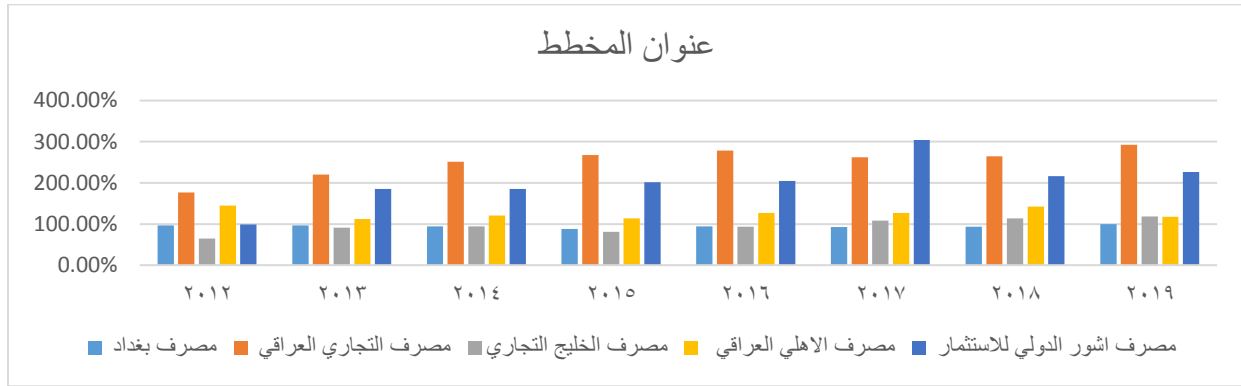
وفي سنة ٢٠١٦ استمر المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة بالارتفاع اذ بلغ (54.72%)، كما حقق مصرف الشمال أعلى نسبة من مؤشر السيولة والتي بلغت (102.86%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الائتمان خلال هذه السنة اذ بلغت (0.02%). وقد تفوقت المصارف (التجاري والأهلي) على المتوسط الإجمالي السنوي، في حين لم تحقق المصارف الثلاثة الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

وفي سنة ٢٠١٧ استمر المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة بالارتفاع ايضا اذ بلغ (53.60%)، كما حقق مصرف الشمال أعلى نسبة من مؤشر السيولة والتي بلغت (136.27%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الائتمان خلال هذه السنة اذ بلغت (0.02%). وعند مقارنة المصارف نجد هنالك تفوق لمصرف الخليج فقط على المتوسط الإجمالي السنوي، في حين لم تحقق المصارف الأربعة الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠١٨ لازل المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة مستمرا بالارتفاع اذ بلغ (53.60%)، كما حقق مصرف الشمال أعلى نسبة من مؤشر السيولة والتي بلغت (239.90%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الائتمان وللسنة السابعة على التوالي اذ بلغت (0.02%). وعند مقارنة المصارف نجد هنالك تفوق لمصرف الخليج فقط على المتوسط الإجمالي السنوي، في حين لم تحقق المصارف الاربعة الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

وفي سنة ٢٠١٩ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة اذ بلغ (40.32%)، كما حقق مصرف الشمال أعلى نسبة من مؤشر السيولة والتي بلغت (211.53%) أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الاستثمار اذ بلغت (0.07%). وعند مقارنة المصارف نجد انه لم يحقق أي مصرف تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي في هذه السنة.

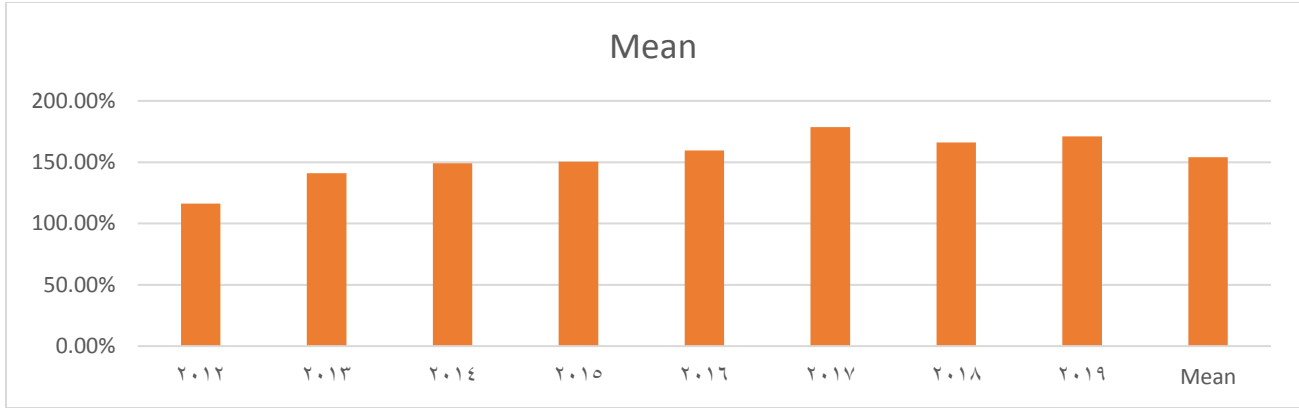
وفي سنة ٢٠٢٠ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر السيولة اذ بلغ (51.87%)، كما حقق مصرف الشمال أعلى نسبة من مؤشر السيولة للسنة الخامسة على التوالي والتي بلغت (237.67%)، أما أدنى نسبة كانت لدى المصرف الاستثمار خلال هذه السنة اذ بلغت (0.02%). وعند مقارنة المصارف نجد هنالك تفوق لمصرف الخليج فقط على المتوسط الإجمالي السنوي، في حين لم تحقق المصارف الاربعة الأخرى تفوقا على المتوسط الإجمالي السنوي. يوضح الشكل (22) نسب مؤشر السيولة (Z2) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٢٠- ٢٠٠٤



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

شكل (١٦)

نسب السيولة (Z2) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٢٠- ٢٠٠٤



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

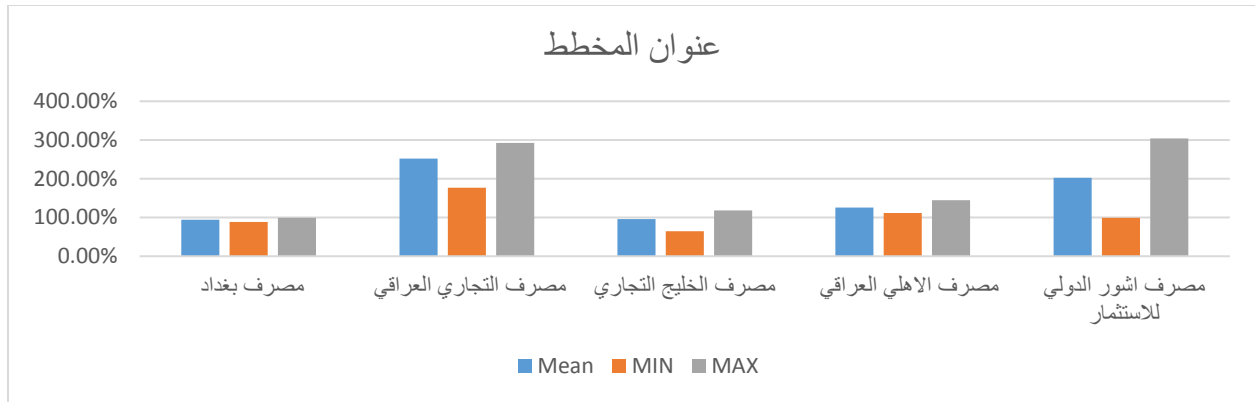
شكل (١٧)

مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام

وعن طريق مقارنة المصارف في كل سنة من سنوات الدراسة مع المتوسط العام (36.40%)، وكما موضح بالشكل (١٧) نجد ان هنالك سبعة سنوات قد تجاوز فيها المتوسط السنوي على المتوسط العام وهي ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ولم يصل المتوسط الإجمالي السنوي في السنوات العشرة الأخرى إلى مستوى المتوسط العام. اذ كانت أدنى منه وهي: ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، وكانت السنة ٢٠١٨ من التحليل المالي هي أعلى سنة حققت متوسطاً سنوياً لنسبة لمؤشر السيولة (Z2) إذ بلغ (64.11%)، وان أقل سنة من بين السنوات التحليل وهي ٢٠٠٨ والتي بلغت (15.59%).

وعند القيام بالتحليل الرأسي لقائمة المركز المالي ومقارنة المصارف مع بعضها عن طريق السنوات الدراسة لمؤشر السيولة نجد ان مصرف الشمال هو اكثر المصارف قدرة تلبية السحوبات اليومية المفاجئة والذي حقق أعلى متوسط لهذه النسبة من المصارف الأخرى، وكان المتوسط الاجمالي لنسبة مؤشر السيولة (Z2) اذ بلغ (82.61%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٨ اذ بلغت (239.90%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٤ اذ بلغت (11.53%)، وكان بعده المصرف الأهلي العراقي إذ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي له (46.20%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال سنوات الدراسة كانت في سنة ٢٠٢٠ اذ بلغت (75.76%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٥ اذ بلغت (12.20%)، وكما

موضح في الشكل (١٨)



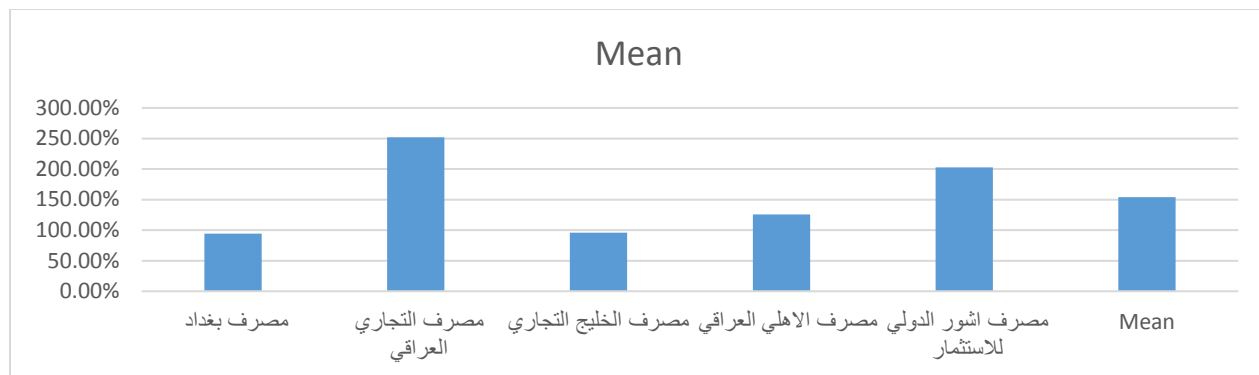
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

شكل (١٨)

مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة
 في حين جاء المصرف الاستثمار العراقي في المرتبة الثالثة وبمتوسط اجمالي سنوي (39.44%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (82.08%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٢٠ اذ بلغت (0.05%)، وجاء المصرف الخليج العراقي في المرتبة الرابعة بمعدل (37.75%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف كانت في سنة ٢٠١٣ اذ بلغت (75.76%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (1.33%)، ثم جاء بعده مصرف الشرق الأوسط في المرتبة الخامسة اذ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي فيه (28.97%). وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٥ اذ بلغت (52.46%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٨ اذ بلغت (3.60%).

ثم جاء المصرف التجاري العراقي في المرتبة السادسة اذ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي فيه (15.85%). وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (100.26%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت (0.45%). في حين جاء المصرف التجاري العراقي في المرتبة السابعة والأخيرة اذ بلغ المتوسط الإجمالي السنوي فيه (3.31%). وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال سنوات الدراسة كانت في سنة ٢٠٠٥ اذ بلغت (15.78%) وأقل نسبة حققها في السنوات الآتية ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، اذ بلغت (0.02%). ويشير انخفاض هذه النسبة إلى ضعف في قدرة المصرف على تلبية السحوبات المودعين بالسرعة المطلوبة.

وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوية الذي حققه كل مصرف من المصارف عينة الدراسة لنسبة مؤشر السيولة (Z2) مع المتوسط العام الذي بلغ (36.40%) نجد ان هنالك أربعة مصارف قد حققت متوسطاً سنوياً لمؤشر السيولة أعلى من المتوسط العام، وهذه المصارف هي (الشمال والأهلي والاستثمار والخليج) على التوالي، ونجد أنّ مصارف (التجاري العراقي والائتمان العراقي والشرق الاوسط) كان المتوسط السنوي لنسبة مؤشر السيولة (Z2) لكل منهم أدنى من المتوسط العام، وكما موضح بالشكل (١٩)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

شكل (١٩)

مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة

ومن الجدول رقم (5) يمكننا معرفة التفاوت والتذبذب في نتائج نسب مؤشر السيولة التي تم التوصل اليها لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة لكافة السنوات التحليل المالي. وأظهر الجدول ايضا تفاوتات المصارف عينة الدراسة في تكوين علاقة متوازنة بين النقدية والموجودات سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين مدى قدرتها على تغطية التزاماتها المالية المطلوب الوفاء بها. إذ تعد نسبة مؤشر السيولة المصرفية وأحدة من الأساليب التي تساعد المصرف في وضع استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية لمواجهة الظروف غير المواتية.

٣. مؤشر نسبة كفاية رأس المال (Z3)

تعد نسبة مؤشر كفاية رأس المال أحد أهم النسب المستخدمة في تحليل الأداء المالي، والتي تشير إلى متانة رأس المال في مواجهة المخاطر التي يتعرض إليها المصرف، إذ تتضمن معرفة مدى إمكانية المصرف في اعتماده على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، وتقاس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وتعد نسبة مؤشر كفاية رأس المال مؤشراً جيداً لتقييم المصرف فارتفاع هذه النسبة يعكس قدرة وكفاءة المصرف لتوفير حماية للودائع وانخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الاستقرار المالي في المصرف. كما يشير انخفاض هذه النسبة إلى ضعف قدرة المصرف على حماية أموال المودعين. ويظهر نتائج التحليل للمتغير (Y3) في الجدول الآتي رقم (٦)

عند متابعة نسبة كفاية رأس المال (Z3) والتي تظهر نتائج تطبيقها على بنود القوائم المالية لنشاط المصارف عينة الدراسة في جدول (٦) يمكن ملاحظة أن هنالك تفاوت كبير في نسب كفاية رأس المال على مستوى المصرف الواحد وعلى مستوى المصارف جميعها، ويفسر هذا التباين وجود مشكلة أدت إلى عدم استقرار مستوى الأداء المالي للمصارف خلال سنوات الدراسة، والتي يمكن تحليلها كما يأتي:

جدول (٦)

نسب مؤشر كفاية راس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

MAX	MIN	STD	Mean	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الخليج العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف التجاري العراقي	السنوات
117.00%	44.00%	31.09%	76.75%	80%	44%	55%		117%	54%	110.50%	2004
102.00%	47.00%	22.12%	76.19%	93%	47%	65%	64%	102%	61%	101.30%	2005
151.00%	44.00%	39.80%	81.71%	93%	44%	65%	53%	151%	51%	115%	2006
603.00%	35.43%	197.26%	168.15%	96%	55%	35.43%	145%	165%	78%	603%	2007
611.00%	35.43%	207.35%	160.59%	42%	39%	35.43%	174%	164%	58.70%	611%	2008
566.00%	27.00%	192.95%	166.06%	27%	39%	37.43%	218%	197%	78%	566%	2009
577.00%	26.00%	198.73%	153.74%	26%	33%	49.17%	218%	124%	49%	577%	2010
566.00%	28.00%	193.84%	161.45%	28%	49%	50.17%	250%	124%	63%	566%	2011
489.70%	30.00%	174.38%	162.17%	30%	53%	51.50%	314%	133%	64%	489.70%	2012
489.70%	35.00%	170.57%	165.34%	35%	73.50%	78.03%	314%	104.15%	63%	489.70%	2013
760.40%	58.00%	254.51%	210.10%	58%	88%	73.81%	286%	111.51%	93%	760.40%	2014
536.00%	66.00%	170.95%	192.63%	66%	104%	74.53%	302%	116.90%	149%	536%	2015

760.40%	58.00%	256.50%	230.52%	58%	99%	89%	374%	103.22%	130%	760.40%	2016
594.10%	69.00%	196.59%	222.77%	69%	127%	124.61%	399%	106.65%	139%	594.10%	2017
604.10%	60.00%	201.83%	210.81%	60%	106%	130.70%	370%	82.87%	122%	604.10%	2018
529.20%	65.00%	178.79%	201.22%	65%	111.20%	148.95%	374%	78.19%	101.99%	529.20%	2019
266.00%	30.91%	76.58%	111.21%	68%	91%	143.80%	266%	30.91%	105.06%	73.70%	2020
		161.65%		58.47%	70.72%	76.92%	257.56%	118.32%	85.87%	475.712%	Mean
				23.94%	30.77%	37.82%	106.81%	38.07%	32.92%	227.19%	STD
				26.00%	33.00%	35.43%	53.00%	30.91%	49.00%	73.70%	MIN
				96.00%	127.00%	148.95%	399.00%	197.00%	149.00%	760.40%	MAX

المصدر: من اعداد الباحثه باستخدام برنامج الاكسيل

عن طريق الجدول (٦) يمكن ملاحظة أن المصارف عينة الدراسة في سنة ٢٠١٦ حققت المتوسط الاجمالي السنوي لنسبة كفاية رأس المال (Z3) بلغت (230.02%) إذ تم اعتماد هذا المتوسط السنوي كمقياس يمكن عن طريقه الحكم على نسب المتحققة لهذه السنة التي حصل من بينها المصرف التجاري العراقي على أعلى نسبة كفاية رأس المال (Z3) إذ بلغت (760.40%) مما يشير إلى امكانية عالية التي يوفرها المصرف في تسديد الودائع ولتغطية الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف، اما أدنى نسبة كفاية رأس المال (Z3) فقد ظهرت في مصرف الشمال إذ بلغت (58.00%) وهي مؤشر يدل على ضعف جاهزية المصرف على تسديد الودائع بالسرعة المطلوبة خلال هذه السنة. وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد تفاوت نسبة كفاية رأس المال (Z3) فيها، إذ اظهرت في مصرف الائتمان ان (Y3) فيها أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي للعينة إذ بلغت (374%)، على العكس من ذلك اظهرت المصارف الاربعة الاخرى نسبة كفاية رأس المال (Z3) أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي في هذه السنة.

واما سنة ٢٠٠٤ فإن مصرف الأهلي العراقي هو أعلى نسبة كفاية رأس المال إذ بلغت النسبة فيه (117%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف الشرق الاوسط والتي بلغت فيه (44.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرفين (التجاري والشمال) حققا نسبة كفاية رأس المال (Z3) أعلى من المتوسط الذي بلغ (110.50%) و(80%) على التوالي، وثلاثة مصارف لم تتفوق على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

اما في سنة ٢٠٠٥ فقد ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي إذ بلغ (76.19%) مقارنة مع العام السابق وكان المصرف الأهلي العراقي أكثر المصارف يوفر الحماية اللازمة لأموال المودعين إذ كانت نسبة فيه (102.00%) وبقي مصرف الشرق الاوسط بأقل نسبة وبلغت فيه (47.00%)، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي بالمصارف عينة الدراسة نجد هناك مصرفي (التجاري والشمال) تجاوزا المتوسط الإجمالي السنوي وثلاثة مصارف لم يتجاوز هذا المتوسط.

وأما لسنة ٢٠٠٦ كانت المتوسط الاجمالي السنوي لنسبة (81.71%)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أن مصرف الاهلي العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة (Y3) وللسنة الثالثة على التوالي والتي بلغت (151%)، وكذلك نجد ان مصرف الشرق الأوسط بأدنى نسبة إذ بلغت (44.00%) وكان هذا المصرف تفوقا على المتوسط السنوي خلال السنوات الثلاثة (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦)، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد ان هناك مصرفين تفوقتا على المتوسط السنوي وهما المصرف التجاري (115%) ومصرف الشمال (93%)، وبينما لم تتجاوز المصارف الثلاثة المتبقية على المتوسط الاجمالي السنوي.

وفي سنة ٢٠٠٧ فقد ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي بشكل كبير عما كان عليه في السنوات الثلاثة السابقة اذ بلغ (168.15%) مقارنة مع العام السابق وكان مصرف التجاري العراقي أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر كفاية راس المال (Z3) اذ بلغ (603.00%)، وبينما حقق مصرف الخليج العراقي أدنى نسبة لهذا المؤشر اذ بلغت فيه (35.43%) وتعتبر أقل نسبة يصل اليها المصرف مقارنة مع السنوات الثلاثة السابقة، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف نجد ان كل من مصرف الأهلي ومصرف الائتمان تجاوزا المتوسط الإجمالي السنوي وثلاثة مصارف اخرى أقل منه.

وفي سنة ٢٠٠٨ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي لهذا المؤشر اذ بلغت نسبته (160.59%)، وعند مقارنة هذا المتوسط مع المصارف نجد تفوق مصرف الائتمان والمصرف الأهلي العراقي على المتوسط الاجمالي السنوي وأدنى نسبة كانت لثلاثة مصارف، ويظهر أنّ مصرف التجاري العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة مؤشر كفاية راس المال (Z3) وبلغت (611%)، بينما كان مصرف الخليج العراقي هو أقل المصارف في تحقيق هذه النسبة إذ بلغت فيه (35.43%).

في سنة ٢٠٠٩ ارتفع معدل السنوي بمتوسط بلغ (166.06%) وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد تفوق مصرف الائتمان والمصرف الأهلي العراقي بهذه النسبة (Z3) اذ حقق كل منهما متوسط سنوي أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، في حين المصارف الاخرى عينة الدراسة كانت نسبة مؤشر كفاية راس المال (Z3) أدنى من هذا المتوسط، اذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى متوسط سنوي اذ بلغ (566.00%) وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الاخرى من العينة وبالمقابل حقق المصرف الشمال أدنى نسبة اذ بلغت (27.00%).

في سنة ٢٠١٠ انخفض معدل السنوي بمتوسط عما كان عليه في السنة السابقة الا انه لا زالت نسبته مرتفعة اذ بلغت (153.74%) وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد تفوق كل من مصرف الائتمان والمصرف الأهلي العراقي بهذه النسبة (Y3) اذ حقق كل منهما متوسط سنوي أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي، في حين المصارف الاخرى عينة الدراسة كانت نسبة مؤشر كفاية راس المال (Z3) أدنى من هذا المتوسط، اذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى متوسط سنوي اذ بلغ (577.00%) وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الاخرى من العينة وبالمقابل حقق المصرف الشمال أدنى نسبة اذ بلغت (26.00%).

في سنة ٢٠١١ عاد معدل كفاية راس المال السنوي بمتوسط بلغ (161.45%) وعند مقارنة المصارف مع بعضها لم نجد تفوق أي مصرف من المصارف عينة الدراسة على المتوسط الاجمالي السنوي في هذه السنة، في حين حقق المصرف التجاري العراقي أعلى متوسط سنوي اذ بلغ (566.00%) وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الاخرى من العينة وبالمقابل حقق المصرف الشمال أدنى نسبة اذ بلغت (28.00%).

في سنة ٢٠١٢ ارتفع معدل السنوي بمتوسط بلغ (162.17%) وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد تفوق مصرف الائتمان والمصرف الأهلي العراقي بنسبة كفاية راس المال (Z3) اذ حقق كل منهما متوسط سنوي أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي اذ بلغ (314%) و(133%) على التوالي، في حين المصارف الثلاثة الاخرى من عينة الدراسة كانت نسبة مؤشر كفاية راس المال (Z3) فيها أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي، اذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى متوسط سنوي اذ بلغ (489.70%) وهو مقدار كبير مقارنة مع المصارف الاخرى من العينة وبالمقابل حقق المصرف الشمال أدنى نسبة اذ بلغت (30.00%).

واما سنة ٢٠١٣ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي اذ بلغ (165.34%). فإن مصرف التجاري العراقي له أعلى نسبة كفاية راس المال إذ بلغت النسبة فيه (489.70%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف الشمال والتي بلغت فيه (35.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرفين (الائتمان العراقي والأهلي العراقي) حققا نسبة كفاية راس المال (Z3) أعلى من المتوسط الذي بلغ (314%) و(104.15%) على التوالي، ولم تتفوق المصارف الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

واما سنة ٢٠١٤ استمر المتوسط الإجمالي السنوي بالارتفاع اذ بلغ (210.10%)، وإن مصرف التجاري العراقي هو أعلى نسبة كفاية راس المال إذ بلغت النسبة فيه (760.40%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف الشمال والتي بلغت فيه (58.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرف الائتمان حقق نسبة كفاية راس المال (Z3) أعلى من المتوسط اذ بلغت (286%)، ولم تتفوق المصارف الأربعة الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

واما سنة ٢٠١٥ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي عن السنة السابقة اذ بلغ (192.60%)، وإن مصرف التجاري العراقي هو أعلى نسبة كفاية راس المال إذ بلغت النسبة فيه (536.00%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف الشمال والتي بلغت فيه (66.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرف الائتمان قد حقق نسبة كفاية راس المال (Z3) أعلى من المتوسط اذ بلغت (302%) ولم تتفوق المصارف الأربعة الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

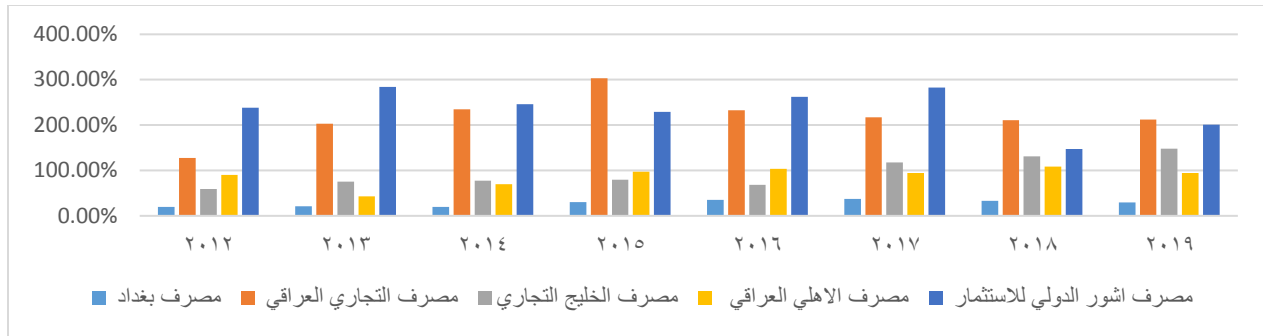
واما سنة ٢٠١٦ ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (230.02%)، لايزال المصرف التجاري العراقي مستمرا بوضعه للسنة العاشرة على التوالي هو أعلى من حقق نسبة كفاية راس المال إذ بلغت النسبة فيه (760.40%). وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف الشمال والتي بلغت فيه (58.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرف الائتمان حقق نسبة كفاية راس المال (Z3) أعلى من المتوسط اذ بلغت (374%)، ولم تتفوق المصارف الأربعة الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

واما سنة ٢٠١٧ حقق المصرف التجاري العراقي أيضا أعلى نسبة كفاية رأس المال إذ بلغت النسبة فيه (594.10%) عندما بلغ المتوسط الإجمالي السنوي (222.77%)، وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف الشمال والتي بلغت فيه (69.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرف الائتمان حقق نسبة كفاية رأس المال (Z3) أعلى من المتوسط اذ بلغت (399%) ومن سنة ٢٠٠٧ وإلى سنة ٢٠١٧ استمر هذا مصرف الائتمان بوضعه في المرتبة الثانية بعد المصرف التجاري العراقي، ولم تتفوق المصارف الأربعة الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

واما سنة ٢٠١٨ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (210.21%)، وإن المصرف التجاري العراقي هو أعلى نسبة كفاية رأس المال إذ بلغت النسبة فيه (604.10%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف الشمال والتي بلغت فيه (60.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرف الائتمان حقق نسبة كفاية رأس المال (Z3) أعلى من المتوسط اذ بلغت (370%)، ولم تتفوق المصارف الأربعة الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

واما سنة ٢٠١٩ انخفض المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغ (201.22%)، واستمر المصرف التجاري العراقي بتحقيق أعلى نسبة كفاية رأس المال إذ بلغت النسبة فيه (529.20%) وللسنة الثالثة عشر على التوالي. واستمر مصرف الشمال بوضعه في المرتبة الأخيرة خلال السنوات الاحدى عشر والتي بلغت فيه (65.00%)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرف الائتمان حقق نسبة كفاية رأس المال (Z3) أعلى من المتوسط اذ بلغت (374%)، ولم تتفوق المصارف الأربعة الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

واما سنة ٢٠٢٠ استمر المتوسط الإجمالي السنوي بالانخفاض اذ بلغ (111.21%)، وإن مصرف الائتمان العراقي هو أعلى نسبة كفاية رأس المال في هذه السنة فقط إذ بلغت النسبة فيه (266.10%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو المصرف الأهلي العراقي والتي بلغت فيه (30.91 %)، وعند مقارنة المصارف جميعها نجد ان مصرف الخليج العراقي حقق نسبة كفاية رأس المال (Z3) أعلى من المتوسط اذ بلغت (143.80%)، ولم تتفوق المصارف الأربعة الأخرى على نسبة المتوسط الاجمالي السنوي. ويوضح الشكل (26) نسب كفاية رأس المال (Z3) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

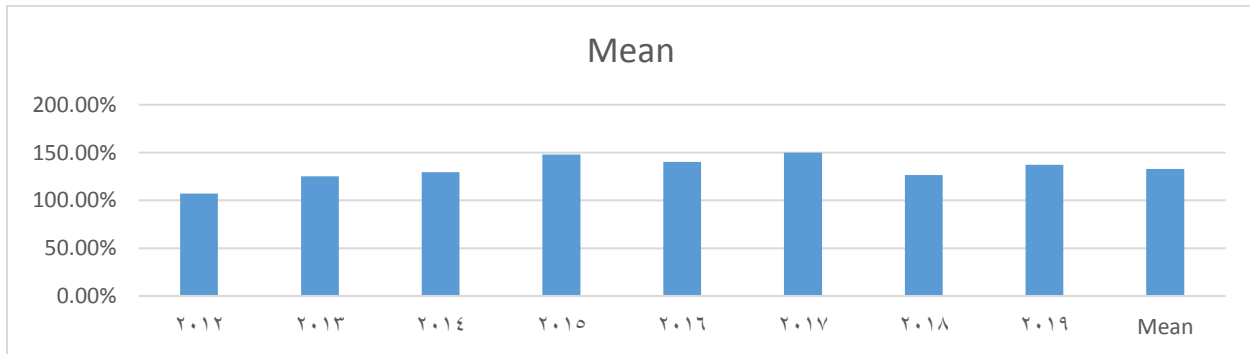


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٧)

شكل (٢٠)

نسب كفاية راس المال (Z3) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

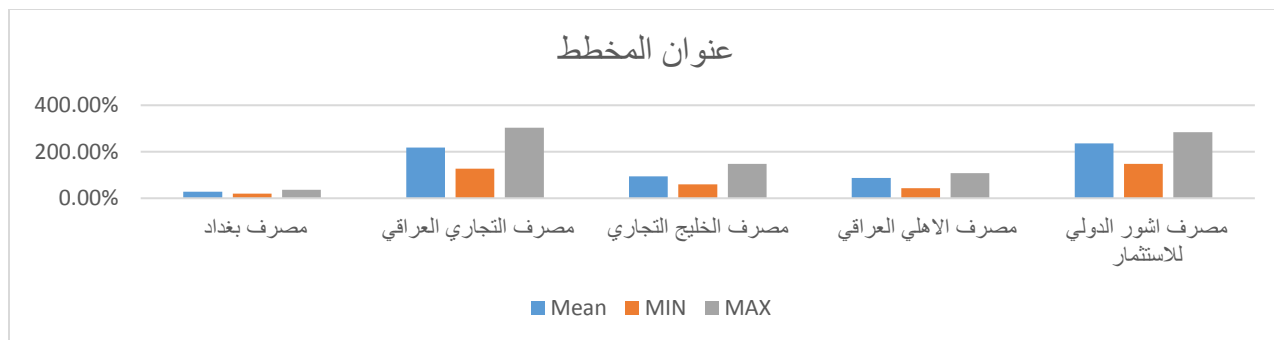
قبل القيام بمقارنة المتوسط الإجمالي السنوي للمصارف في كل سنة من سنوات الدراسة منفردة مع المتوسط العام (161.65%)، يمكن اجراء مقارنة بين سنوات الدراسة عن طريق المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف عينة الدراسة لكل سنة منفردة، نجد إن سنة ٢٠١٦ أكثر سنة حققت معدل لنسبة (Y3) والذي بلغ (230.02%) وان سنة ٢٠٠٤ هي أقل سنة حققت معدلا سنويا لنسبة (Y3) والذي بلغ (74.50%) وهذا يعني أن سنة ٢٠١٦ كانت أكثر سنوات التي كانت المصارف فيها قادرة على حماية ودائعها واسترجاعها، بينما كانت سنة ٢٠١٢ أقل سنة التي يتم فيها رد الودائع من الاموال المتحصلة بالوقت المناسب. اما الان يتم مقارنة كل سنة من سنوات الدراسة مع المتوسط العام (161.65%) نجد ان هناك عشر سنوات تجاوزت فيها المتوسط العام وهي ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، والسنوات السبعة الأخرى لم تصل لمستوى المتوسط العام، بل كانت أدنى منه وهي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠٢٠، وكما موضح بالشكل (٢١).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٦)

شكل (٢١)

مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٦)

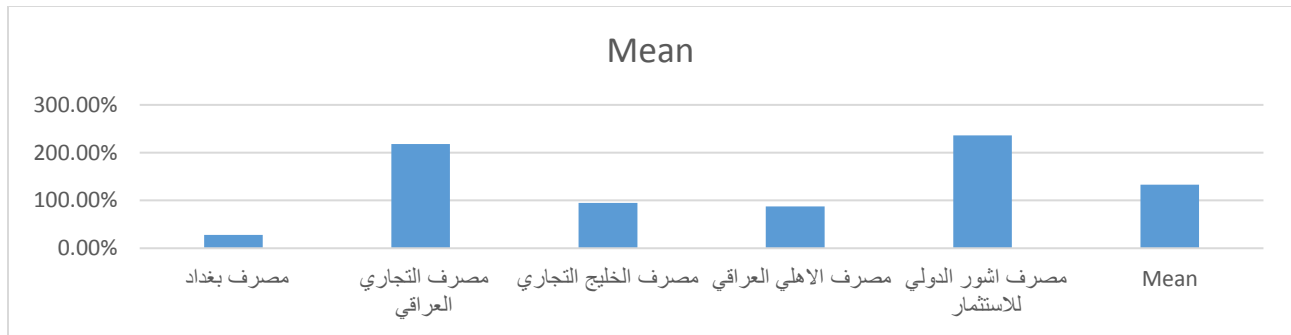
شكل (٢٢)

مقارنة المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع المتوسط السنوي لكل مصرف خلال سنوات الدراسة

عند القيام بالتحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لمتوسط المصارف والذي تم احتسابه لكل السنوات التي تم دراستها للمصارف عينة الدراسة، وكما موضح بالشكل (٢٨)، ان كان المصرف التجاري العراقي أعلى المصارف تحقيقاً لمتوسط نسبة كفاية راس المال (Z3) والذي بلغ (474.712%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، ان بلغت (760.40%)، وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٢٠ ان بلغت نسبة كفاية راس المال (73.70%)، في حين جاء مصرف الائتمان العراقي في المرتبة الثانية من حيث قدرته على توفير حماية للودائع ان حقق متوسط سنوي (255.56%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٧ ان بلغت نسبة كفاية راس المال (399.00%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٦ ان بلغت (53.00%)، وجاء المصرف الاهلي العراقي في المرتبة الثالثة ان حقق نسبة (116.32%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٠٩ ان بلغت (197.00%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٢٠ ان بلغت نسبة كفاية راس المال (30.91%)، بعده جاء المصرف الاستثمار العراقي بالمرتبة الرابعة بمتوسط سنوي (84.87%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٥ ان بلغت نسبة كفاية راس المال (149.00%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٠ ان بلغت (49.00%)، ثم جاء بعده مصرف الخليج العراقي بالمرتبة الخامسة بمتوسط سنوي (75.92%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٩ ان بلغت نسبة كفاية راس المال (148.95%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ان بلغت (35.43%)، مصرف هو أدنى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة (Z3) جاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة السادسة بمتوسط سنوي (70.72%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٧ ان بلغت نسبة كفاية راس المال (127.00%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٠ ان بلغت (33.00%)، وأخيراً جاء مصرف الشمال هو أدنى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة كفاية راس المال (Z3) ان حل في المرتبة الاخيرة من بين

المصارف عينة الدراسة بمتوسط بلغ (23.94%) وهذا يعني ان مصرف الشمال هو أقل المصارف يوفر حماية لأموال المودعين، وان أعلى نسبة حققها مصرف الشمال كانت في سنة ٢٠٠٧ إذ بلغت (96.00%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٠ إذ بلغت (26.00%).

أما المتوسط العام (161.65%) لكل المصارف خلال سنوات الدراسة جميعها الذي تم اعتماده كمتوسط معياري لمقارنة النتائج الدراسة. عند مقارنة المتوسط العام مع كل مصرف فنجد أنه قد تفوق مصرفين على هذا المتوسط وهما (المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي)، بينما لم تتفوق خمسة مصارف أخرى على المتوسط العام وهذه المصارف هي (الاستثمار العراقي والأهلي العراقي والخليج العراقي والشرق الأوسط والشمال)، ويوضح الشكل (٢٣) مقارنة المتوسط العام مع متوسط المصارف جميعا خلال مدة الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٦)

شكل (٢٣)

مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة

يمكن التوصل عن طريق الجدول رقم (٦) إن هناك مصرفين من عينة الدراسة هما (التجاري العراقي والائتمان العراقي) إذ تضمن توفير أعلى حماية ممكنة لأموال الزبائن المودعين واسترجاعها بالوقت المناسب. وبالإضافة إلى ان قدرة هذين المصرفين على توفير آليات الضمان لتعويض أموال المودعين وتخفيض عنصر الربية التي تتسبب في السحوبات المفاجئة والمكثفة والتي قد تشكل مخاطر للمصارف وتحويلها لحسابات في الخارج، بينما المصارف الثلاثة الأخرى من عينة الدراسة على الرغم من قدرتها على توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين لديها وتسديد الودائع ولكن ليس بالقدر ذاته التي يوفرها المصرفين السابقين.

٤. مؤشرات جودة الموجودات (Z4)

تعد مؤشرات جودة الموجودات أحد أهم المؤشرات المالية التي تستخدم الاموال المتاحة للتوظيف كمؤشر في تقييم التحليل المالي باستخدام النسب، عن طريق درجة موثوقية مؤشرات جودة الموجودات يمكن الاعتماد على درجة مصداقية معدلات رأس المال. كما ان مستوى مخاطر التعثر في المصارف قد تأتي في اغلب

الأوقات من جودة الموجودات وصعوبة تسهيلها، كما تشير مؤشرات جودة الموجودات إلى مدى إمكانية المصرف في توظيف الودائع في القروض، كما تتضمن جودة الموجودات الإشارة إلى حجم الأموال المصرفية التي يمكن توظيفها من إجمالي الودائع، يمكن احتساب مؤشر جودة الموجودات عن طريق قسمة مخصص القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المصرفية. ويظهر نتائج التحليل لمتغير مؤشر جودة الموجودات في الجدول الآتي رقم (٧)

فبعد متابعة نسبة جودة الموجودات (Z4) والتي تظهر نتائج تطبيقها على عناصر القوائم المالية لمصارف عينة الدراسة في جدول رقم (٧) يمكن ملاحظة ان هنالك تباين كبير في نسبة جودة الموجودات على مستوى المصرف الواحد وعلى مستوى المصارف العينة جميعها، ويشير هذا التباين إلى بعض العوامل التي قد ينتج عنها وجود مشكلة ادت إلى تذبذب مستوى الاداء المالي، والتي يمكن تحليلها كما يلي.

جدول (٧)

نسب جودة الموجودات (Z4) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

MAX	MIN	STD	Mean	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الخليج العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف التجاري العراقي	السنوات
57.49%	0.70%	25.62%	18.56%	57.49%	3.36%	4.79%	54.38%	6.75%	0.70%	2.42%	2004
12.93%	1.33%	4.16%	6.56%	8.90%	12.93%	5.66%	5.45%	9.52%	2.14%	1.33%	2005
41.71%	1.08%	14.06%	13.03%	3.39%	18.32%	7.60%	1.08%	14.39%	4.74%	41.71%	2006
100.22%	0.89%	35.62%	32.64%	6.43%	50.28%	43.00%	0.89%	24.39%	3.25%	100.22%	2007
267.26%	11.80%	96.66%	79.20%	11.80%	60.38%	23.02%	267.26%	18.10%	20.65%	153.22%	2008
204.66%	0.88%	79.78%	50.54%	0.88%	14.03%	1.58%	117.73%	10.41%	4.52%	204.66%	2009
2332.98%	0.63%	874.71%	350.97%	5.40%	0.63%	1.95%	99.66%	6.96%	9.20%	2332.98%	2010
1029.16%	1.71%	386.88%	151.82%	5.71%	5.04%	10.87%	1.71%	7.66%	2.58%	1029.16%	2011
397.11%	0.07%	147.40%	63.29%	5.79%	5.28%	4.36%	24.30%	6.16%	0.07%	397.11%	2012
231.25%	3.40%	85.03%	38.46%	7.56%	5.04%	3.40%	6.69%	6.52%	8.77%	231.25%	2013
139.36%	3.66%	49.86%	26.62%	9.03%	5.55%	3.67%	13.47%	11.59%	3.66%	139.36%	2014
246.49%	3.96%	92.44%	57.74%	13.07%	6.96%	4.99%	246.49%	12.85%	3.96%	115.86%	2015
591.71%	4.74%	217.31%	108.42%	11.05%	8.18%	7.58%	591.71%	12.98%	4.74%	122.71%	2016

269.96%	2.33%	100.69%	58.77%	11.06%	8.13%	6.13%	269.96%	4.78%	2.33%	109.02%	2017
280.42%	0.98%	104.09%	44.54%	12.07%	8.15%	5.53%	280.42%	0.98%	2.31%	2.29%	2018
2072.82%	0.61%	773.04%	321.57%	12.07%	11.40%	51.21%	3.37%	0.61%	2072.82%	99.50%	2019
2187.47%	0.63%	815.32%	340.18%	12.11%	22.61%	97.61%	3.47%	0.63%	2187.47%	57.36%	2020
			103.70%	11.40%	14.49%	16.64%	116.94%	9.13%	254.94%	302.36%	Mean
				12.39%	16.42%	25.31%	163.74%	6.30%	706.11%	576.04%	STD
				0.88%	0.63%	1.58%	0.89%	0.61%	0.07%	1.33%	MIN
				57.49%	60.38%	97.61%	591.71%	24.39%	2187.47%	2332.98%	MAX

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج الاكس

يُظهر الجدول رقم (٧) في سنة ٢٠١٠ بلغ أعلى متوسط إجمالي سنوي لنسبة جودة الموجودات (Z4) والذي بلغ (350.97%) كما يُظهر أن المصرف التجاري العراقي حقق أعلى مستوى لنسبة جودة الموجودات (Z4) في هذه السنة إذ بلغت النسبة فيها (2332.98%) أي ان المصرف لدية أكثر كفاءة وقدرة على توظيف امواله وتغطية الخسائر المتوقعة من توظيف أمواله في القروض والاستثمارات قياساً بالمصارف الاخرى عينة الدراسة، وبينما حقق مصرف الشرق العراقي أدنى مستوى لنسبة (Z4) إذ بلغت فيه (0.63%) وهذه النسبة تشير إلى أنّ قدرة هذا المصرف كانت أقل من المصارف الاخرى، وعند بمقارنته المتوسط الإجمالي السنوي مع النسب جودة الموجودات التي حققتها المصارف عينة الدراسة في هذه السنة نجد انه لم يحقق اي مصرف نسب أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي.

في سنة ٢٠٠٤ فقد بلغ المتوسط الاجمالي السنوي لنسبة جودة الموجودات في المصارف جميعها (18.56%)، وبلغت أعلى نسبة جودة الموجودات في مصرف الشمال إذ بلغت فيه (57.49%)، اما أدنى نسبة فكانت في مصرف الاستثمار العراقي إذ بلغت (0.70%)، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة لهذه السنة نجد ان مصرف الائتمان حقق نسبة جودة الموجودات (Z4) بمستوى أعلى من المتوسط الاجمالي السنوي إذ بلغت (54.38%)، بينما حققت المصارف الاربعة الأخرى بمستوى أدنى من المتوسط الاجمالي السنوي.

أما في السنة ٢٠٠٥ فقد انخفض المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر جودة الموجودات إلى أقل من نصف ما كان عليه في السنة السابقة وبلغ المتوسط (6.56%) وهذا المتوسط تفوق على ثلاثة مصارف بينما حقق المصرفين الآخرين نسبة أكبر من المتوسط الاجمالي السنوي، فأن مصرف الشرق الاوسط حقق أعلى مستوى إذ بلغت (12.93%)، وبينما عاد مصرف التجاري العراقي ليكون في المرتبة الاخيرة إذ بلغت النسبة فيه (1.33%).

وأما بالنسبة للمعدل السنوي لسنة ٢٠٠٦ فكان (13.03%)، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أنّ المصرف التجاري العراقي هو أكثر المصارف تحقيقاً لنسبة (Z4) التي بلغت (41.71%)، وبينما حقق المصرف الائتمان العراقي أدنى نسبة إذ بلغت (1.08%)، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد ان هناك مصرفين تفوقا على هذا المتوسط وبينما ثلاثة المصارف اخرى لم يتفوق على المتوسط الاجمالي السنوي في هذه السنة.

وفي سنة ٢٠٠٧ فقد ارتفع المتوسط الإجمالي السنوي ايضا من السنة السابقة، وبلغ المتوسط (32.64%) وهذا المتوسط تفوق على ثلاثة المصارف بينما حقق المصرفين (الشرق الأوسط

والخليج العراقي) نسبة أكبر من المتوسط الاجمالي السنوي، فأن المصرف التجاري العراقي حقق أعلى مستوى إذ بلغت (100.22%)، وبينما عاد مصرف الائتمان بأدنى نسبة جودة موجودات إذ بلغت (0.89%).

ثم استمر المتوسط الإجمالي السنوي بالارتفاع في سنة ٢٠٠٨ إذ بلغ متوسط (79.20%)، ونجد أن هناك مصرف التجاري العراقي حقق أعلى النسبة لجودة الموجودات (Z4) من متوسط المتوسط الاجمالي السنوي، في حين لم تحقق المصارف الاربعة اخرى وكانت لهم نسب أدنى من هذا المتوسط، وفي هذه السنة حقق مصرف الائتمان العراقي أعلى نسبة جودة موجودات إذ بلغ (267.26%)، وبالمقابل حقق مصرف الشمال أقل نسبة التي بلغت (11.80%).

وأما سنة ٢٠٠٩ فقد انخفض المتوسط الاجمالي السنوي لهذه السنة إذ بلغ (50.54%)، إذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (204.66%)، وحقق مصرف الشمال أدنى نسبة إذ بلغت (0.88%)، خلال السنة الثانية على التوالي. وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد تفوق مصرف الائتمان العراقي على هذا المتوسط وبينما لم يتفوق اربعة مصارف اخرى على المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠١٠ كان المتوسط الاجمالي السنوي مرتفعاً بنسبة كبيرة عما كان عليه بالسنوات السابقة إذ بلغ (350.97%)، إذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (2332.98%)، وحقق مصرف الشرق الاوسط أدنى نسبة إذ بلغت (0.63%)، وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد انه لم يحقق أي مصرف تفوقاً على هذا المتوسط في هذه السنة.

وأما سنة ٢٠١١ فقد انخفض المتوسط الاجمالي السنوي من السنة السابقة فقط الا انه لا يزال مرتفعاً قياساً بالسنوات الاخرى إذ بلغ (151.82%)، إذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (1029.16%)، وحقق مصرف الائتمان أدنى نسبة إذ بلغت (1.71%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد انه لم تتفوق المصارف الخمسة المتبقية على المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠١٢ انخفض المتوسط الاجمالي السنوي لهذه السنة ايضاً إذ بلغ (63.29%)، إذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (397.11%)، وحقق مصرف الاستثمار أدنى نسبة إذ بلغت (0.07%)، خلال السنة الثانية من بعد سنة ٢٠٠٤. وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة لم نجد تفوق المصارف الخمسة الأخرى على المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠١٣ استمر المتوسط الاجمالي السنوي بالانخفاض اذ بلغ (38.46%)، اذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (231.25%)، وكان مصرف الخليج العراقي في مرتبة أدنى نسبة خلال سنوات الدراسة جميعها إذ بلغت (3.40%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف السبعة نجد انه لم تتفوق المصارف الخمسة المتبقية على المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠١٤ فقد استمر المتوسط الاجمالي السنوي بالانخفاض أيضا اذ بلغ (26.62%)، اذ حقق مصرف التجاري العراقي أعلى نسبة من ست سنوات متواصلة (٢٠٠٩-٢٠١٤) إذ بلغت فيه (139.36%)، وحقق مصرف الاستثمار أدنى نسبة إذ بلغت (3.66%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد انه لم تتفوق المصارف الخمسة المتبقية على المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠١٥ فقد ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي من السنة السابقة اذ بلغ (57.74%)، اذ حقق مصرف الائتمان العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (246.49%)، وحقق مصرف الاستثمار أدنى نسبة إذ بلغت (3.96%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد تتفوق المصرف التجاري العراقي على المتوسط الإجمالي السنوي بينما المصارف الاربعة المتبقية لم تتجاوز مستوى المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما بالنسبة لسنة ٢٠١٦ فقد ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي إلى ضعف ما كان عليه تقريبا في السنة السابقة اذ بلغ (108.42%)، اذ حقق مصرف الائتمان العراقي أعلى نسبة ايضا إذ بلغت فيه (591.71%)، وحقق مصرف الاستثمار أدنى نسبة إذ بلغت (122.71%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد تتفوق المصرف التجاري العراقي على المتوسط الإجمالي السنوي بينما المصارف الاربعة المتبقية لم تتجاوز مستوى المتوسط الاجمالي السنوي.

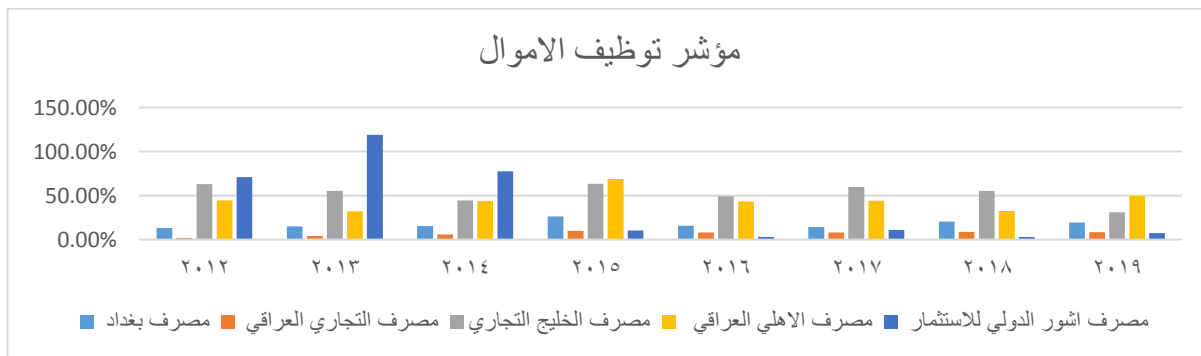
وأما سنة ٢٠١٧ عاد المتوسط الاجمالي السنوي وانخفض مرة أخرى اذ بلغ (58.77%)، اذ حقق مصرف الائتمان العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (269.96%)، وحقق مصرف الاستثمار أدنى نسبة خلال السنة الرابعة على التوالي كما بلغت النسبة فيها (2.33%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد تتفوق المصرف التجاري العراقي على المتوسط الإجمالي السنوي اذ بلغت النسبة فيها (109.02%) بينما المصارف الاربعة المتبقية لم تتجاوز مستوى المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠١٨ استمر المتوسط الاجمالي السنوي بالانخفاض وبلغ (44.54%)، اذ حقق مصرف الائتمان العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (280.42%)، وحقق

المصرف الأهلي العراقي أدنى نسبة إذ بلغت (0.98%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد المصارف الخمسة المتبقية لم تتجاوز مستوى المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠١٩ ارتفع المتوسط الاجمالي السنوي وبلغت النسبة فيه (321.57%)، اذ حقق مصرف الاستثمار العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (2072.82%)، وحقق المصرف الأهلي العراقي أدنى نسبة إذ بلغت (0.61%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد ان المصارف الخمسة المتبقية لم تتجاوز نسبة المتوسط الاجمالي السنوي.

وأما سنة ٢٠٢٠ استمر المتوسط الاجمالي السنوي بالارتفاع وبلغ (340.18%)، اذ حقق مصرف الاستثمار العراقي أعلى نسبة من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (2187.47%)، وحقق المصرف الأهلي العراقي أدنى نسبة إذ بلغت (0.63%). وعند مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي مع المصارف عينة الدراسة نجد ان المصارف الخمسة المتبقية من عينة الدراسة لم تتجاوز مستوى المتوسط الاجمالي السنوي. ويوضح الشكل (٢٤) نسبة جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

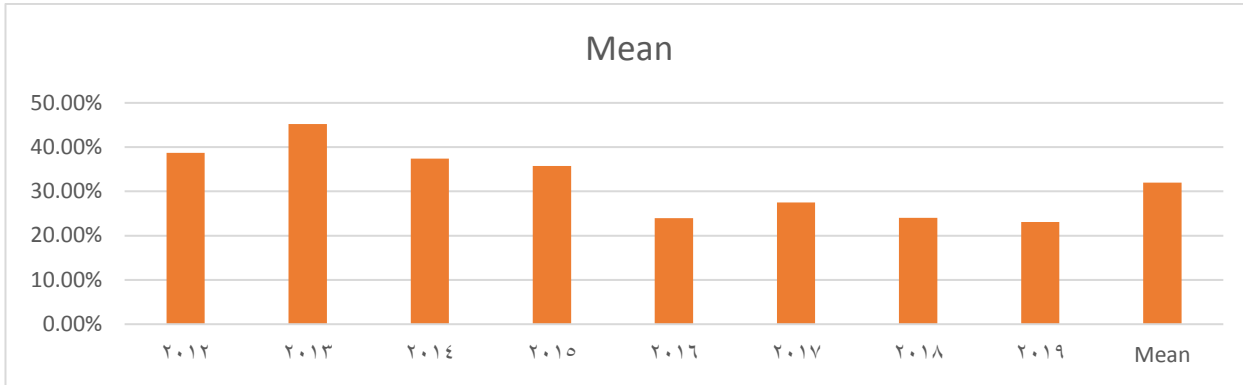


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٧)

شكل (٢٤)

نسبة جودة الموجودات (Z4) للمصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

وعند مقارنة نسب المتوسط الاجمالي السنوي التي تم التوصل اليها عن كل سنة على حدة مع المتوسط العام (103.70%) نجد أنّ خمسة سنوات حققت متوسط سنوي أعلى من المتوسط الإجمالي السنوي، وهي على التوالي ٢٠١٠ (350.97%) و ٢٠١١ (151.82%) و ٢٠١٦ (108.42%) و ٢٠١٩ (321.57%) و ٢٠٢٠ (340.18%)، وكانت ٢٠١٠ هي السنة التي كان فيها أعلى متوسط حسابي من بين سنوات الدراسة السبعة عشر، اما السنوات الاثنا عشر الأخرى فلم تتجاوز نسبة المتوسط العام وكان أدنى متوسط سنوي تم توصل اليه في سنة ٢٠٠٥ والذي بلغ (6.56%)، وكما موضح بالشكل (٢٥)



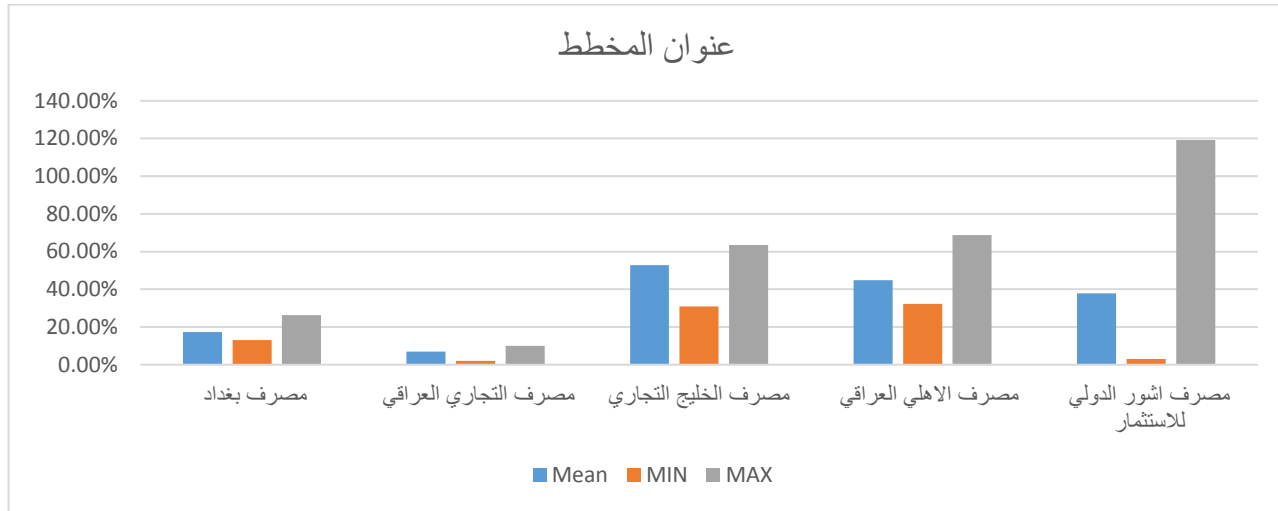
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٧)

شكل (٢٥)

مقارنة المتوسط الاجمالي السنوي للمصارف لكل سنة مع المتوسط العام

وعند القيام بالتحليل الرأسي من حيث المتوسط الإجمالي لسنوات الدراسة لكل مصرف بشكل منفرد، نجد ان مصرف التجاري العراقي قد حقق أعلى متوسط من بين المصارف عينة الدراسة والذي بلغ (302.36%)، وان أعلى نسبة حققها كانت في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت (2332.98%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٨ والتي بلغت (2.29%)، ونجد المصرف الاستثمار العراقي في المرتبة الثانية من حيث جودة الموجودات اذ بلغ المتوسط فيه (254.94%)، وان أعلى نسبة حققها في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٢٠ اذ بلغت (2187.47%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (0.07%)، وكان مصرف الائتمان في المرتبة الثالثة اذ بلغ المتوسط (116.94%)، وان أعلى نسبة حققها في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (591.71%) وأقل نسبة حققها في ثلاث سنوات ٢٠٠٦ (1.08%) و٢٠٠٧ (0.89%)، وكانت أدنى نسبة في سنة ٢٠٠٧، اما المصرف الخليج العراقي فقد جاء في المرتبة من الرابعة وكان المتوسط فيها (16.64%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٢٠ اذ بلغت (97.61%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٩ اذ بلغت (1.58%) وسنة ٢٠١٠ (1.95%)، وجاء مصرف الشرق الأوسط في المرتبة من الخامسة وكان المتوسط فيها (14.49%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٠٨ اذ بلغت (60.38%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت (0.63%)، كما جاء مصرف الشمال للتمويل والاستثمار في المرتبة السادسة وكان المتوسط فيها (11.40%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠٠٤ اذ بلغت (57.49%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠٠٩ اذ بلغت (0.88%)، وان أدنى معدل تم تحقيقه لنسبة لجودة الموجودات (Z4) كان في المصرف الاهلي العراقي والذي بلغ متوسط فيه (9.13%)، وان أعلى نسبة حققها المصرف

في مدة الدراسة كانت في سنة ٢٠١٥ اذ بلغت (24.39%) وأقل نسبة حققها في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت (0.61%) وفي سنة ٢٠٢٠ (0.63%) وفي سنة ٢٠١٨ (0.98%) وكانت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٩، ويوضح الشكل (٢٦) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة.

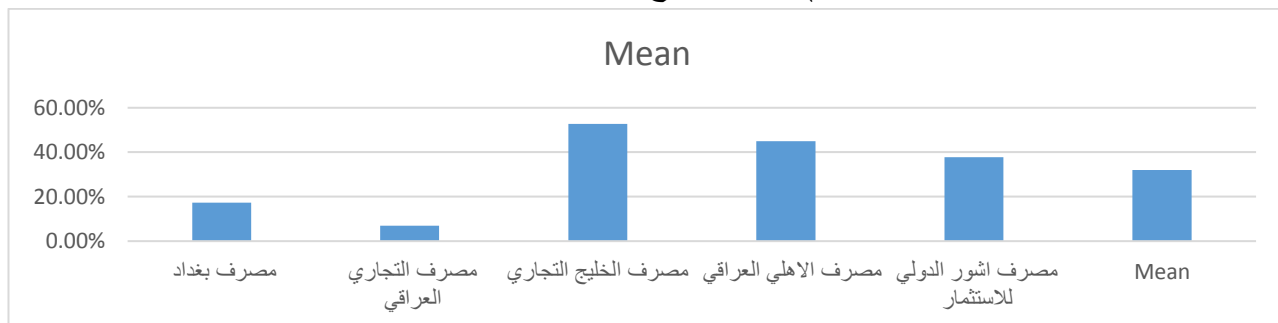


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٧)

شكل (٢٦)

مقارنة بين أعلى وأدنى قيمة مع متوسط السنوي لكل مصرف في مدة الدراسة

وبينما عند القيام بمقارنة المتوسطات الحسابية التي حققتها المصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة مع المتوسط العام والذي بلغ (103.70%) نجد ان ثلاث مصارف حققوا متوسطاً حسابياً أكثر من المتوسط العام وهذه المصارف هي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي) في حين نجد المصارف الأربعة المتبقية قد حققت معدلات كانت أقل من المتوسط العام وهذه المصارف هي (الأهلي العراقي، الخليج العراقي، الشرق الاسط، الشمال للتمويل والاستثمار)، كما موضح بالشكل ادناه:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٧)

شكل (٢٧)

مقارنة المتوسط العام مع متوسطات المصارف في مدة الدراسة

ومما سبق ومن الجدول رقم (٧) نجد ان المصارف عينة الدراسة تفاوتت في تحقيقها لنسبة (Z4) وخصوصا المصرف الاهلي العراقي ومصرف الشمال ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الخليج إذ ابتعد المتوسط في كل منهم عن المتوسط العام بشكل كبير، وقد يعود المتوسط الضعيف إلى ان هذه المصارف تكون نسبة توظيف موجوداتها بنسبة أقل في القروض المصرفية، وان مقدار الاموال التي تستخدمها إلى إجمالي الودائع وخاصة الودائع التي تقل عن حق الملكية، وهي جيدة من حيث الضمان للمودعين ولكنه امر سيء للمصرف لأن اعتماده على الودائع وخاصة عندما يكون التمويل منخفض. وبالنسبة للمصارف التي حققت معدلات أعلى من المتوسط العام بشكل كبير فهي كل من مصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الائتمان العراقي تكون نسبة توظيف الودائع كبيرة في القروض وبشكل صحيح. هذه الصورة هي انعكاس لقدرة هذه المصارف على استقطاب الودائع وتشجيع الزبائن على التعامل معه باستمرار.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث

التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

تم في هذا المبحث استخدام تحليل الانحدار المتعدد لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل (الاستثمار المصرفي) والمتمثلة بالاستثمار في الاوراق المالية والاستثمار في منح القروض والتسليفات والمتغير التابع (القيمة السوقية). ومن ثم اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل (الاستثمار المصرفي) مع مؤشرات السلامة المالية (كفاية راس المال، السيولة، جودة الموجودات، الربحية)، ومن ثم اختبار مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات مستقلة في المتغير التابع (القيمة السوقية) فضلا عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للمتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة. والمعادلات الخطية للانحدار الخطي المتعدد التي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSSV₂₃ هي:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2$$

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4$$

اولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H_0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للاستثمار المصرفي في القيمة السوقية

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية للاستثمار المصرفي في القيمة السوقية

١. المصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (٨) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 54894043644.546 + 0.333X_1 + 1.436X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 32% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: \beta = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.062 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٨)

علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	32%	0.062	3.298	X ₁	54894043644.546	الاستثمار المصرفي
				X ₂		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٢. مصرف الاستثمار العراقي

يبين الجدول (٩) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + e$$

$$\hat{p} = 30918499691.607 + 0.909X_1 + 0.711X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 40.8% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) و القروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.067 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٩)

علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	40.8%	0.067	4.819	X ₁	30918499691.607	الاستثمار المصرفي
				0.909		
				X ₂		
				0.711		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٣. المصرف الأهلي العراقي

يبين الجدول (١٠) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\bar{Y} = 12153175755.963 + 2.200X_1 + 0.807X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار ١,٧١% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية للمصرف الأهلي العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٠)

علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية للمصرف الاهلي العراقي

المصرف الاهلي العراقي						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	71.1%	0.0	17.245%	X ₁	12153175755.963	الاستثمار المصرفي
				X ₂		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٤. مصرف الخليج العراقي

يبين الجدول (١١) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 7998687755.230 + 0.005X_1 + 0.461X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 51.7% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.006 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١١)

علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	51.7%	.006	7.490	X ₁	7998687755.230	الاستثمار المصرفي
				0.005		
				X ₂		
				.461		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٥. المصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (١٢) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 135752168155.915 + 0.950X_1 + 1.506X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 81.9% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٢)

علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	81.9 %	0.000	31.689%	X ₁	135752168155.915	الاستثمار المصرفي
				X ₂		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٦. المصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يبين الجدول (١٣) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 30918499691.607 + .909X_1 + 0.711X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 80.5% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) و المتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) و القروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.067 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٣)

علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	80.5 %	0.000	28.975%	X ₁	1215317575 5.963	الاستثمار المصرفي
				X ₂		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٧. مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (١٤) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 30918499691.607 + .909X_1 + 0.711X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 00.0% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين بين القيمة السوقية (Y₁) والمتغيرات التوضيحية وهما شراء المستثمرين الأجانب (X₁) وبيع المستثمرين الأجانب (X₂) في قطاع المصارف اذا كانت مستوى الدلالة (F)=0.999 وهي اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذه يعطي رفض وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين القيمة السوقية (Y₁) والمتغيرات التوضيحية وهما شراء المستثمرين الاجانب (X₁) وبيع المستثمرين الاجانب (X₂) في قطاع المصارف. وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H₀) التي مفادها "لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٤)

علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	00.0 %	0.999	0.001%	x ₁ 0.023	20047912853 9.192	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 0.419		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

H₀: لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشرات السلامة المالية

H₁: توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشرات السلامة المالية

- أ- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال.
- ب- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة.
- ت- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات.
- ث- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة

١. المصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (١٥) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 3.796 + 1.551X_1 + 1.342X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 59.9% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CAR) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.002 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٥)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	
رفض فرضية H ₀	59.9 %	0.002	10.472	x ₁ 1.551	3.796	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.342		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٢. المصرف الاستثمار العراقي

يبين الجدول (١٦) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.687 + 1.811X_1 + 1.541X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 42.1% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CAR) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.022$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٦)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	42.1%	0.022	5.094	X ₁ 1.811 X ₂ 1.541	.687	الاستثمار المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٣. المصرف الاهلي العراقي

يبين الجدول (١٧) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 1.462 + 1.668X_1 + 3.083X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 57.2% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CARA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم H_0 $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = 0$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.003$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف الاهلي العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٧)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف الاهلي العراقي

المصرف الأهلي العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	57.2%	0.003	9.359	x_1 1.668	1.462	الاستثمار المصرفي
				x_2 3.083		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٤. المصرف الخليج العراقي

يبين الجدول (١٨) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.457 + 2.522X_1 + 3.357X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 29.2% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CARA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم H_0 $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = 0$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.089$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الخليج العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٨)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الخليج العراقي

مصرف الخليج العراقي						لمتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	الاستثمار المصرفي
رفض فرضية H ₀	29.2%	0.089	2.882	x ₁ 2.522	.457	
				x ₂ 3.357		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٥. مصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (١٩) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.749 + 1.644X_1 + 5.785X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 16.0% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CAR) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.295 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H₀) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (١٩)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	الاستثمار المصرفي
عدم رفض فرضية H ₀	% 0.16	.295	1.334	x ₁ 1.644	.749	
				x ₂ 5.785		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٦. المصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يبين الجدول (٢٠) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.770 + 8.155X_1 - 1.673X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 45.4% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CAR) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم H_0 $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.014$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٠)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

المصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	45.4%	0.014	5.820	x ₁ 8.155	.770	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.673		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٧. المصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (٢١) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 2.249 + 2.593X_1 + 8.022X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 66.8% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CAR) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم H_0 $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.00$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الائتمان العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الائتمان العراقي "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢١)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الائتمان العراقي

المصرف الائتمان العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	% 66.8	0.000	14.065	X ₁ 2.593	2. 249	الاستثمار المصرفي
				X ₂ 8.022		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة ١. المصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (٢٢) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.112 + 2.273X_1 + 8.841X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 9.3% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.504 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٢)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	9.3%	٥٠٤٠.	.719	x ₁ 2.273	0.112	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 8.841		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٢. المصرف الاستثمار العراقي:

يبين الجدول (٢٣) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.163 + 7.672X_1 + 3.369X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 62.4% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) و المتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الاستثمار العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٣)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الاستثمار العراقي

المصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	62.4%	0.001	11.639	x ₁ 7.672	.163	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 3.369		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٣. مصرف الخليج العراقي

يبين الجدول (٢٤) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.234 + 8.686X_1 + 2.108X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 88.0% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $F = 0.000$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الخليج العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٤)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي						لمتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	% 88	0.00	51.337	x ₁ 8.686	.234	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 2.108		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٤. المصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (٢٥) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.262 + 1.326X_1 + 1.050X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 78.2% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) و المتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم

$H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.00$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٥)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	%78.2	0.00	25.045	X ₁ 1.326	.261	الاستثمار المصرفي
				X ₂ 1.050		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٥. مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يبين الجدول (٢٦) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.400 + 2.734X_1 + 1.714X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 61.5% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) و المتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.001$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٦)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة للمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

المصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	61.5%	0.001	11.183	X ₁ 2.734	0.400	
				X ₂ 1.714		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٦. المصرف الاهلي العراقي

يبين الجدول (٢٧) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.402 + 3.151X_1 + 9.378X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 28.9% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.099 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة للمصرف الاهلي العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٧)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة للمصرف الاهلي العراقي

المصرف الاهلي العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	28.2%	0.099	2.744	x ₁ 3.151	.402	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 9.378		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٧. مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (٢٨) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.028 + 8.717X_1 + 3.594X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 80.9% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الائتمان العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٨)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الائتمان العراقي

المصرف الائتمان العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	0.9% ^٨	0.00	29.652	X ₁ 8.717	.028	الاستثمار المصرفي
				X ₂ 3.594		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة

١. المصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (٢٩) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 10.687 + 1.799 X_1 + 4.641 X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 35.5% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.047 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٢٩)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	35.5 %	0.047	3.849	x ₁ 1.799	10.687	
				x ₂ 4.641		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٢. مصرف الاستثمار العراقي

يبين الجدول (٣٠) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 7.755 + 2.516X_1 + 6.967X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 27.2% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) و القروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.109 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، في قطاع المصارف اذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.109 وهي اكبر من مستوى المعنوية (10%)، هذا يعطي رفض وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين القيمة السوقية (Y₁) وجودة الموجودات. وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H₀) التي مفادها " لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٠)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الاستثمار العراقي

المصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	27.2%	0.109	2.613	x ₁ 2.516	7.755	
				x ₂ 6.967		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٣. المصرف الخليج العراقي

يبين الجدول (٣١) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.122 + 1.551X_1 + 1.340X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 38.3% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.034 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣١)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي					المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات					
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a
رفض فرضية H ₀	38.3%	0.034	4.341	X ₁ 1.803	.122
				X ₂ 1.340	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٤. مصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (٣٢) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.004 + 2.349X_1 + 6.513X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 64.4% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٢)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشرق الاوسط

المصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	٤.٦٤ %	١0.00	12.644	x ₁ 2.349	.004	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 6.513		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٥. مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يبين الجدول (٣٣) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.400 + 2.734X_1 + 1.714X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 61.5% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) و القروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٣)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	% 61.5	0.001	11.183	x ₁ 2.734	.400	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.714		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٦. المصرف الاهلي العراقي

يبين الجدول (٣٤) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.130 + 7.022X_1 + 3.378X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 23.4% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الثاني والخاص بعدم رفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.155 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H₀) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الاهلي العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٤)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الاهلي العراقي

المصرف الاهلي العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	% 23.4	0.155	2.138	x ₁ 7.022	.130	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 3.378		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٧. المصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (٣٥) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.567 + 4.170X_1 + 4.988X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 3.0% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم H_0 $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.082$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الائتمان العراقي "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٥)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	3.0%	0.082	3.007	X ₁ 4.170	0.567	الاستثمار المصرفي
				X ₂ 4.988		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ث- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة

١. المصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (٣٦) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.034 + 1.504X_1 + 7.635X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 11.8% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) والقروض والتسليفات (X_2)،

يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.415$ وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٦)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	11.8 %	.415	.938	x ₁ 1.504	.034	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 7.635		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٢. المصرف الاستثمار العراقي

يبين الجدول (٣٧) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.024 + 1.976X_1 + 1.436X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 7.5% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X_1) و القروض والتسليفات (X_2)، كان مستوى الدلالة $(F) = 0.578$ وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين بين القيمة السوقية (Y_1) والمتغيرات التوضيحية وهما شراء المستثمرين الاجانب (X_1) وبيع المستثمرين الاجانب (X_2) وهذه يعطي رفض وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين مؤشر الربحية والمتغيرات التوضيحية وهما شراء المستثمرين الأجانب (X_1) وبيع المستثمرين الأجانب (X_2) في قطاع المصارف. وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة

(H₁) التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية لمصرف الاستثمار العراقي "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٧)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الاستثمار العراقي

المصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	7.5%	.578	.570	x ₁ 1.976	.024	
				x ₂ 1.436		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٣. مصرف الخليج العراقي

يبين الجدول (٣٨) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.042 + 1.824X_1 + 1.307X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 41.3% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم H_0 $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.024 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية للمصرف التجاري العراقي "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٨)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية للمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة المحسوبة (F)	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	% 41.3	0.024	4.932	x ₁ 1.824	.042	
				x ₂ 1.307		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٤. مصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (٣٩) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.001 + 1.409X_1 + 8.847X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 18.1% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.246 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعم عدم رفض فرضية العدم (H₀) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٣٩)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	18.1 %	.246	1.550	x ₁ 1.409	0.001	
				x ₂ 8.847		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٥. المصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يبين الجدول (٤٠) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.033 + 8.661X_1 + 6.691X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 70.5% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية

(ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) و القروض والتسليفات (X₂)، يدعم

ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0 \ B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} =$

$\left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو

إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات

دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٤٠)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	70.5	0.00	16.741	x ₁ 8.661	0.033	
				x ₂ 6.691		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٦. المصرف الاهلي العراقي

يبين الجدول (٤١) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{Y} = 0.025 + 2.403X_1 + 3.924X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 5.1% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، كان مستوى الدلالة (F) = 0.692 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10) وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين مؤشر الربحية والمتغيرات التوضيحية، وهذا يعني " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية للمصرف الاهلي العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٤١)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية للمصرف الاهلي العراقي

المصرف الاهلي العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	5.1%	0.692	.379	x ₁ 2.403	0.025	
				x ₂ 3.924		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٧. مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (٤٢) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

$$\hat{y} = 3.796 + 1.551x_1 + 1.342x_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 59.9% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية (X₁) والقروض والتسليفات (X₂)، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.002 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية لمصرف الائتمان العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (٤٢)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الائتمان العراقي

المصرف الائتمان العراقي					المتغير المعتمد
مؤشر الربحية					
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	59.9 %	0.002	10.472	X ₁ 1.551	الاستثمار المصرفي
				X ₂ 1.342	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

H₀: لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية

H₁: توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية

١. المصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (٤٣) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + e$$

$$\hat{Y} = 80898249297.347 + 2669532462.446X_1 + 11010446002.791X_2 + 4629083574.844X_3 + 1615756266656.228X_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 21.8% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUDITY) جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) الربحية (ROA)، اذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.693 وهي اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية لمؤشرات السلامة المالية وهذه يعني لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٤٣)

علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	21.8 %	0.693	.613	X1 26695324 62.446	808982492 97.347	
				X2 11010446 002.791		
				X3 46290835 74.844		
				X4 16157562 66656.228		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٢. مصرف الاستثمار العراقي

يبين الجدول (٤٤) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + e$$

$$\hat{Y} = 18284982199.893 + 106405606097.374X_1 + 72770831300.332X_2 + 2477565451.498X_3 + 136111710204.653X_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 36.2% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUDITY) جودة الموجودات (QUALTY.ASESST) الربحية (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.213 وهي اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك احتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين بين القيمة السوقية (Y) و المتغيرات التوضيحية وهذه يعني "لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي".

جدول (٤٤)

علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	36.2 %	0.213	1.705	X ₁ 10640560 6097.374	18284982199 .893	
				X ₂ 72770831 300.332		
				X ₃ 24775654 51.498		
				X ₄ 13611171 0204.653		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٣. مصرف الخليج العراقي

يبين الجدول (٤٥) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + e$$

$$\hat{Y} = 7118490961.502 + 38206928764.334X_1 + 292418675995.140X_2 + 81343029129.777X_3 + 731840870723.647X_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 46.3% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUDITY) جودة الموجودات (QUALTY.ASESST) الربحية (ROA)، إذ كانت مستوى الدلالة (F) = 0.090 وهي أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو

إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية" لمصرف الخليج العراقي.

جدول (٤٥)

علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي

مصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	46.3%	0.090	2.589	X1 382069287 64.334	711849096 1.502	مؤشرات السلامة المالية
				X2 292418675 995.140		
				X3 813430291 29.777		
				X4 731840870 723.647		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٤. مصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول (٤٦) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + e$$

$$\hat{y} = 198177491089.336 + 12533444752.048X_1 + 583006744202.882X_2 + 210797394729.556X_3 + 5197195777262.197X_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 75.5% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUDITY) جودة الموجودات (QUALTY.ASESST) الربحية (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F)=0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد

الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط" المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٤٦)

علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط

مصرف الشرق الأوسط						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	5.75%	10.00	9.263	X1 12533444752.048	198177491089 .336	
				X2 583006744202.882		
				X3 210797394729.556		
				X4 5197195777262.197		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٥. المصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يبين الجدول (٤٧) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + e$$

$$\hat{Y} = 358504382728.885 + 412186591607.517X_1 + 9751722013.083X_2 + 34575114584.581X_3 + 3661481305889.172X_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 56.2% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهي كل من مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUDITY) جودة الموجودات (QUALTY.ASESST) الربحية (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F)=0.030 وهي أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار" المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٤٧)
علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

المصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						المتغير المستقل
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	
رفض فرضية H ₀	56.2%	0.030	3.843	X1 412186591607.5 17	358504382 728.885	مؤشرات السلامة المالية
				X2 9751722013.083		
				X3 34575114584.58 1		
				X4 3661481305889. 172		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٦. المصرف الاهلي العراقي

يبين الجدول (٤٨) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + e$$

$$\hat{Y} = 145532704764.561 + 135149983849.939X_1 + 188932530350.485X_2 + 111968380068.551X_3 + 103707408808.982X_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 54.3% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUDITY) جودة الموجودات (QUALTY.ASESST) الربحية (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F)=0.039 وهي أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف الأهلي العراقي" المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٤٨)

علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف الاهلي العراقي

المصرف الاهلي العراقي						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية Ho	54.3 %	0.039	3.563	X1 135149983849.939	145532704 764.561	مؤشرات السلامة المالية
				X2 188932530350.485		
				X3 111968380068.551		
				X4 103707408808.982		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٧. مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (٤٩) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + e$$

$$\hat{y} = 11534187792.312 + 83160071520.160X_1 + 981801547527.638X_2 + 39231633760.369X_3 + 228441173754.407X_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 2.8% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUDITY) جودة الموجودات (QUALTY.ASESST) الربحية (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F)=0.985 وهي اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين بين القيمة السوقية (Y) و المتغيرات التوضيحية الأربعة، وهذه يعني لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي، المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٤٩)

علاقة مؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	A	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	2.8%	.985	0.088	X1 8316007 1520.16 0	1153418779 2.312	
				X2 9818015 47527.6 38		
				X3 3923163 3760.36 9		
				X4 2284411 73754.4 07		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

رابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

H₀: لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لاستثمار المصرف ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية

H₁: توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لاستثمار المصرف ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية

١. المصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (٥٠) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3z_1 + b_4z_2 + b_5z_3 + b_6z_4 + e$$

$$\hat{Y} = 1.305 + 0.705X1 + 4.387X2 + 2.191 Z1 + 4.082Z2 + 1731414602Z3 + 5.927Z4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 54% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهي الاستثمارات المصرفية x1 والقروض x2 ومؤشر كفاية رأس المال z1 (CARA) والسيولة z2 (LEQUDITY) جودة الموجودات z3 (QUALTY.ASESST) الربحية z4 (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.167 وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك باحتمالية عدم رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٥٠)

علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد	
القيمة السوقية							
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل	
عدم رفض فرضية H ₀	54.0%	0.167	1.955	X1	0.705	1.305	مؤشرات السلامة المالية
				X2	4.387		
				Z1	2.191		
				Z2	4.082		
				Z3	1731414602		
				Z4	5.927		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٢. مصرف الاستثمار العراقي

يبين الجدول (٥١) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3z_1 + b_4z_2 + b_5z_3 + b_6z_4 + e$$

$$\hat{Y} = 1.111 + 0.908x_1 + 1.434x_2 + 1.283z_1 + 2.662z_2 + 2.930z_3 + 2.284z_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 59% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما مؤشر كفاية رأس المال (CARA) والسيولة (LEQUIDITY) جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) الربحية (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.107 وهي اكبر بقليل من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك احتمالية عدم رفض فرضية العدم وهي صحيحة واعتماد الفرضية البديلة التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي".

جدول (٥١)

علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة المحسوبة (F)	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	59%	0.107	2.395	X ₁ 0.908	1.111	
				X ₂ 1.434		
				Z ₁ 1.283		
				Z ₂ 2.662		
				Z ₃ 2.930		
				Z ₄ 2.284		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٣. مصرف الخليج العراقي

يبين الجدول (٥٢) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3Z_1 + b_4Z_2 + b_5Z_3 + b_6Z_4 + e$$

$$\hat{Y} = 6.311 + 0.126X_1 + 0.661X_2 + 6.606Z_1 + 2.635Z_2 + 7.866Z_3 + 9.769Z_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 58.1% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهي الاستثمارات المصرفية X1 والقروض X2 ومؤشر كفاية رأس المال Z1 (CARA) والسيولة Z2 (LEQUIDITY) وجودة الموجودات Z3 (QUALTY.ASESST) والربحية Z4 (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.116 وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H0) التي مفادها "لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية" لمصرف الخليج العراقي.

جدول (٥٢)

علاقة الاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي

مصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد	
القيمة السوقية							
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل	
عدم رفض فرضية H0	46.3%	0.090	2.589	X1	0.126	6.311	مؤشرات السلامة المالية
				X2	0.661		
				Z1	6.606		
				Z2	2.635		
				Z3	7.866		
				Z4	9.769		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٤. مصرف الشرق الأوسط

يبين الجدول (٥٣) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3Z_1 + b_4Z_2 + b_5Z_3 + b_6Z_4 + e$$

$$\hat{Y} = 1.827 + 0.543X_1 + 1.130X_2 + 2.713Z_1 + 1.065Z_2 + 1.172Z_3 + 2.892Z_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 90.1% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهي الاستثمارات المصرفية X1 والقروض X2 ومؤشر كفاية رأس المال (CARA) Z1 والسيولة (LEQUDITY) Z2 جودة الموجودات (QUALTY.ASESST) Z3 الربحية Z4 (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H0) واعتماد الفرضية البديلة (H1) التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط" المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٥٣)

علاقة الاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط

مصرف الشرق الأوسط						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H0	%1.90	0.00	15.169	X1 0.543	1.827	مؤشرات السلامة المالية
				X2 1.130		
				Z1 2.713		
				Z2 1.065		
				Z3 1.172		
				Z4 2.892		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٥. المصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يبين الجدول (٥٤) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3Z_1 + b_4Z_2 + b_5Z_3 + b_6Z_4 + e$$

$$\hat{Y} = 3.441 + 1.618X_1 + 1.288X_2 + 369611382.083Z_1 + 6.101Z_2 + 5.522Z_3 + 9.236Z_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 95.7% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهي كل من الاستثمارات المصرفية X1 والقروض X2 ومؤشر كفاية رأس المال Z1 (CARA) والسيولة Z2 (LEQUDITY) جودة الموجودات Z3 (QUALITY.ASESST) الربحية Z4 (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H0) واعتماد الفرضية البديلة (H1) التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار " المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٥٤)

علاقة الاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل

المصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	56.2%	0.000	3.843	X1 1.618	3.441	مؤشرات السلامة المالية
				X2 1.288		
				Z1 369611382.083		
				Z2 6.101		
				Z3 5.522		
				Z4 9.236		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٦. المصرف الاهلي العراقي

يبين الجدول (٥٥) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3Z_1 + b_4Z_2 + b_5Z_3 + b_6Z_4 + e$$

$$\hat{Y} = 1.459 + 2.711X_1 + 0.609X_2 + 4.339Z_1 + 1.156Z_2 + 9.659Z_3 + 2.742Z_4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار **74.9%** فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهي كل من الاستثمارات المصرفية X1 والقروض X2 ومؤشر كفاية رأس المال Z1 (CARA) والسيولة Z2 (LEQUDITY) جودة الموجودات Z3 (QUALITY.ASESST) الربحية Z4 (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F)=0.013 وهي أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف الأهلي العراقي " المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٥٥)

علاقة الاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصرف الاهلي العراقي

المصرف الاهلي العراقي						المتغير المعتمد
القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة المحسوبة (F)	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	74.9%	0.013	4.97	X1 2.711	1.459	مؤشرات السلامة المالية
				X2 0.609		
				Z1 4.339		
				Z2 1.156		
				Z3 9.659		
				Z4 2.742		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

٧. مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (٥٦) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3Z1 + b_4Z2 + b_5Z3 + b_6Z4 + e$$

$$\bar{Y} = 1.804 + 0.770X_1 + 4.153X_2 + 8.113Z1 + 2.742Z2 + 3.731Z3 + 7.117Z4$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 3% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهي كل من الاستثمارات المصرفية X1 والقروض X2 ومؤشر كفاية رأس المال Z1 (CARA) والسيولة Z2 (LEQUDITY) جودة الموجودات Z3 (QUALITY.ASESST) الربحية Z4 (ROA)، إذا كانت مستوى الدلالة (F) = 0.999 وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية عدم رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية الستة، وهذا يعني "لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية اعلاه.

جدول (٥٦)

علاقة الاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي

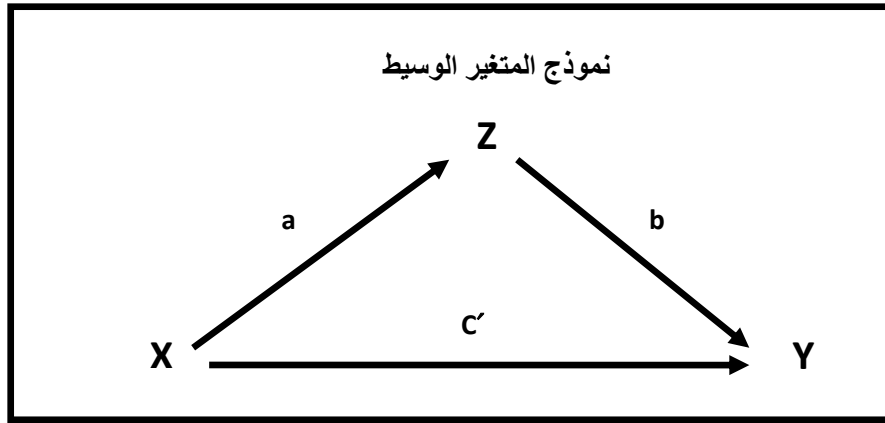
مصرف الائتمان العراقي						المتغير المعتمد	
القيمة السوقية							
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل	
عدم رفض فرضية H ₀	3.0%	.999	0.052	X1	0.770	1.804	مؤشرات السلامة المالية
				X2	4.153		
				Z1	8.113		
				Z2	2.742		
				Z3	3.731		
				Z4	7.117		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

خامسا: اختبار الفرضية الرئيسية السادسة

H_0 : لا يوجد اثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى المصرف عن طريق مؤشرات السلامة المالية
 H_1 : يوجد اثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى المصرف عن طريق مؤشرات السلامة المالية

يتم اختبار الأثر الوسيط لمتغير مؤشرات السلامة المالية باستخدام طريقة (Baron & Kenny) وهي من الطرائق الشائعة لاختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغير المستقل على المتغير المعتمد بوجود متغير وسيط، ويسمى هذا الاختبار باختبار الأنموذج الوسيط وحسب الشكل الآتي:



شكل (٢٨) توضيح أنموذج المتغير الوسيط

ولأجل معرفة التأثيرات غير المباشرة هناك أربعة شروط وهي:

- ١- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين تحليل الاستثمارات المصرفية للمصارف عينة الدراسة والقيمة السوقية (Y) (المسار C) معنوية.
- ٢- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين الاستثمارات في المصارف عينة الدراسة مؤشرات السلامة المالية (Z) (المسار a) معنوية.
- ٣- تكون قيمة معامل بيتا المعيارية لمعادلة الانحدار بين مؤشرات السلامة المالية (Z) القيمة السوقية (المسار b) معنوية.
- ٤- اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا المتعدد لمتغيرات الدراسة في الشرط ١ و ٢ مع معاملات بيتا في الشرط ٣

١. المصرف التجاري العراقي

يلاحظ من الجدول (٥٧) انه تم فعلا الوصول إلى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة ١ و ٢ و ٣ مع معاملات بيتا في الانحدار المتعدد وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٥٧)

اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في المصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي		الاستثمارات المصرفية				المتغير المستقل			
القرار	Sig. F	حالة الانحدار المتعدد		الشرط الثالث بيتا السلامة المالية Z مع القيمة السوقية Y	حالة الانحدار ١,٢		المتغير المعتمد		
		معامل بيتا			Sig. F	معامل بيتا			
						X ₂		X ₁	
قبول فرضية H ₀	٠,١٦٧	٢,١٩١	CARA	٢٦٦٩٥٣٢٤٦٢	٠,٠٠٢	١,٣٤٢	١,٥٥١	CARA	الشرط الثاني Z
		٤,٠٨٢	LEQUDITY	١١٠١٠٤٤٦٠٠٣	٠,٥٠٤	٨,٨٤١	٢,٢٧٣	LEQUDITY	
		١٧٣١٤١٤٦٠٢	QUALTY.ASESST	٤٦٢٩٠٨٣٥٧٥	٠,٠٤٧	٤,٦٤١	١,٧٩٩	QUALTY.ASESST	
		٥,٩٢٧	ROA	١٦١٥٧٥٦٢٦٦٥٦	٠,٤١٥	٧,٦٣٥	١,٥٠٤	ROA	
		٠,٧٠٥	X ₁	Sig. F	٠,٠٦٧	١,٤٣٦	٠,٣٣٣	القيمة السوقية (Y)	
		٤,٣٨٧	X ₂	٠,٦٩٣				الشرط الأول	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (٥٧) الآتي:

❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات

المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) والقيمة السوقية

(Y) وهي علاقة معنوية عند مستوى (٠,٠٦٧)

❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الثاني والذي يثبت معنوية العلاقة

بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات

((Z₂)) ومؤشرات السلامة المصرفية (Z) وكما يأتي:

• كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال CARA هي ذات

دلالة معنوية بمستوى (0.002)

• كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة LEQUDITY هي ليست ذات

دلالة معنوية وبمستوى (0.504)

- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر جودة الموجودات QUALTY.ASESST هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.047)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر العائد على الموجودات ROA هي ليست ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.415)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بتحقيق الشرط الثالث والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) والقيمة السوقية (Y) بوجود متغير الاستثمارات المصرفية بدرجة (٠,٦٩٣) وهي غير معنوية بمعنى عدم تحقق الشرط الثالث
- ❖ يتضح مما سبق عدم توسط متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) العلاقة بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية Z) والمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد هي أعلى من قيمة البيتا في معادلات الانحدار البسيط الا أن مستوى المعنوية كان أكبر من ٥% وهذا يعني عدم تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل إلى القرار الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بانه يتم قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على " لا يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى المصرف التجاري العراقي عن طريق مؤشرات السلامة المالية " .

٢. مصرف الاستثمار العراقي

يلاحظ من الجدول (٥٨) انه تم فعلا الوصول إلى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة ١ و ٢ و ٣ مع معاملات بيتا في الانحدار المتعدد وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٥٨)

اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار العراقي		الاستثمارات المصرفية				المتغير المستقل			
القرار	Sig. F	حالة الانحدار المتعدد		الشرط الثالث بيتا السلامة المالية Z مع القيمة السوقية Y	حالة الانحدار ١،٢		المتغير المعتمد		
		معامل بيتا			Sig. F	معامل بيتا			
						X ₂	X ₁		
قبول فرضية H ₀	٠,١٠٧	١٢٨٢٨٥٩٦٩٦٢	CARA	١٠٦٤٠٥٦٠٦٠٩٧,٤	٠,٠٢٢	١,٥٤١	١,٨١١	CARA	الشرط الثاني Z
		٢٦٦٢٢٩٧٦١٧٩٣	LEQUDITY	٧٢٧٧٠٨٣١٣٠٠	٠,٠٠١	٣,٣٦٩	٧,٦٧٢	LEQUDITY	
		٢٩٣٠١٣٢٠٤٤	QUALTY.ASESST	٢٤٧٧٥٦٥٤٥١	٠,١٠٩	٦,٩٦٧	٢,٥١٦	QUALTY.ASESST	
		٢٢٨٤٣٦٦٣٥٢٤٧	ROA	١٣٦١١١٧١٠٢٠	٠,٥٧٨	١,٤٣٦	١,٩٧٦	ROA	
		٠,٩٠٨	X ₁	Sig. F	٠,٠٢٦	٠,٧١١	٠,٩٠٩	القيمة السوقية (Y)	
		١,٤٣٤	X ₂	٠,٢١٣				الشرط الاول	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (٥٨) الآتي:

- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) والقيمة السوقية (Y) وهي علاقة معنوية عند مستوى (٠,٠٢٦)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الثاني والذي يثبت معنوية العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) ومؤشرات السلامة المصرفية (Z) وكالاتي:
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال CARA هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.022)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة LEQUDITY هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.001)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر جودة الموجودات QUALTY.ASESST هي ليست ذات دلالة معنوية بمستوى (0.109)

- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر العائد على الموجودات ROA هي ليست ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.578)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بتحقق الشرط الثالث والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) والقيمة السوقية (Y) بوجود متغير الاستثمارات المصرفية بدرجة (0,213) وهي غير معنوية بمعنى عدم تحقق الشرط الثالث
- ❖ يتضح مما سبق عدم توسط متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) العلاقة بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية Z) والمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد هي أعلى من قيمة البيتا في معادلات الانحدار البسيط وأن مستوى المعنوية كان أكبر من 5% وهذا يعني عدم تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل إلى القرار الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بانه يتم قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على " لا يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى مصرف الاستثمار العراقي عن طريق مؤشرات السلامة المالية "

٣. مصرف الخليج العراقي

يلاحظ من الجدول (٥٩) انه تم فعلا الوصول إلى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة ١ و ٢ و ٣ مع معاملات بيتا في الانحدار المتعدد وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٥٩)

اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الخليج

مصرف الخليج التجاري		الاستثمارات المصرفية				المتغير المستقل			
القرار	Sig. F	حالة الانحدار المتعدد		الشرط الثالث بيتا السلامة المالية Z مع القيمة السوقية Y	حالة الانحدار ١،٢		المتغير المعتمد		
		معامل بيتا			Sig. F	معامل بيتا			
						X ₂	X ₁		
قبول فرضية H ₀	٠,١١٦	٦٦,٥٨٣٥٤٥٦٦	CARA	٣٨٢,٦٩٢٨٧٦٤,٠	٠,٠٨٩	٣,٣٥٧	٢,٥٢٢	CARA	الشرط الثاني Z
		٢٦٣٥٤٥٧٥٩٨٥	LEQUDITY	٢٩٢٤١٨٦٧٥٩٩٥	٠,٠٠٠	٢,١٠٨	٨,٦٨٦	LEQUDITY	
		٧٨٦٦٣١١٨,٥٩	QUALY.ASESST	٨١٣٤٣,٢٩١٣٠	٠,٠٣٤	١,٣٤	١,٨٠٣	QUALY.ASESST	
		٩٧٦٨٥٨٨٦,٤٧٩	ROA	٧٣١٨٤,٠٨٧,٧٢٣	٠,٠٢٤	١,٣٠٧	١,٨٢٤	ROA	
		٠,١٢٦	X ₁	Sig. F	٠,٠٠٦	٠,٤٦١	٠,٠٠٥	القيمة السوقية (Y)	الشرط الاول
		٠,٦٦١	X ₂	٠,٠٩					

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (٥٩) الآتي:

- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) والقيمة السوقية (Y) وهي علاقة معنوية عند مستوى (٠,٠٠٦)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الثاني والذي يثبت معنوية العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) ومؤشرات السلامة المصرفية (Z) وكالاتي:
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال CARA هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.089)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة LEQUDITY هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.000)

- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر جودة الموجودات QUALTY.ASESST هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.034)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر العائد على الموجودات ROA هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.024)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بتحقيق الشرط الثالث والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) والقيمة السوقية (Y) بوجود متغير الاستثمارات المصرفية بدرجة (0,116) وهي غير معنوية بمعنى عدم تحقق الشرط الثالث
- ❖ يتضح مما سبق عدم توسط متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) العلاقة بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية Z) والمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد هي أعلى من قيمة البيتا في معادلات الانحدار البسيط وأن مستوى المعنوية كان أكبر من 5% وهذا يعني عدم تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل إلى القرار الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بانه يتم قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على " لا يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى مصرف الخليج عن طريق مؤشرات السلامة المالية ".

٤. مصرف الشرق الاوسط

يلاحظ من الجدول (٦٠) إنه تم فعلا الوصول إلى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة ١ و ٢ و ٣ مع معاملات بيتا في الانحدار المتعدد وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٦٠)

اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط		الاستثمارات المصرفية				المتغير المستقل			
القرار	Sig. F	حالة الانحدار المتعدد		الشرط الثالث بيتا السلامة المالية مع القيمة السوقية Y	حالة الانحدار ١٢		المتغير المعتمد		
		معامل بيتا			Sig. F	معامل بيتا			
						X ₂	X ₁		
رفض فرضية H ₀	٠,٠٠٠١	٢٧١٢٩٢٤٨٩٥٢	CARA	١٢٥٣٤٤٤٧٥٢	٠,٢٩٥	٥,٧٨٥	١,٦٤٤	CARA	الشرط الثاني Z
		١٠٦٤٩٢٧٧٧٦٠٣	LEQUDITY	٥٨٣٠٠٦٧٤٤٢٠٣	٠,٠٠٠	١,٠٥	١,٣٢٦	LEQUDITY	
		١١٧١٥٥٥٩٤٧٥٧	QUALTYASESST	٢١٠٧٩٧٣٩٤٧٣٠	٠,٠٠١	٦,٥١٣	٢,٣٤٩	QUALTYASESST	
		٢٨٩٢٢٠٧٧٨٥٨٣٢	ROA	٥١٩٧١٩٥٧٧٢٦٢	٠,٢٤٦	٨,٨٤٧	١,٤٠٩	ROA	
		٠,٤٥٣	X ₁	Sig. F	٠,٠٠٠	١,٥٠٦	٠,٩٥	القيمة السوقية (Y)	
		١,١٣٠	X ₂	٠,٠٠١				الشرط الاول	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (٦٠) الآتي:

- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) والقيمة السوقية (Y) وهي علاقة معنوية عند مستوى (٠,٠٠٠)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الثاني والذي يثبت معنوية العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) ومؤشرات السلامة المصرفية (Z) وكالاتي:
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال CARA هي ليست ذات دلالة معنوية بمستوى (0.295)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة LEQUDITY هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.000)

- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر جودة الموجودات QUALTY.ASESST هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.001)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر العائد على الموجودات ROA هي ليست ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.246)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بتحقق الشرط الثالث والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) والقيمة السوقية (Y) بوجود متغير الاستثمارات المصرفية بدرجة (0,001) وهي معنوية بمعنى تحقق الشرط الثالث
- ❖ يتضح مما سبق توسط متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) العلاقة بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية Z) والمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد لكل من (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) هي أقل من قيمة البيتتا في معادلات الانحدار البسيط وأن مستوى المعنوية بلغ (0,0001) وهو أقل من 5% وهذا يعني تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل إلى القرار الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بانه يتم رفض فرضية العدم (H₀) وقبول الفرضية البديلة (H₁) والتي تنص على " يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى مصرف الشرق الاوسط عن طريق مؤشرات السلامة المالية " .

٥. مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

يلاحظ من الجدول (٦١) انه تم فعلا الوصول إلى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة ١ و ٢ و ٣ مع معاملات بيتا في الانحدار المتعدد وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٦١)

اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الشمال

مصرف الشمال		الاستثمارات المصرفية				المتغير المستقل			
القرار	Sig. F	حالة الانحدار المتعدد		الشرط الثالث بيتا السلامة المالية Z مع القيمة السوقية Y	حالة الانحدار ١،٢		المتغير المعتمد		
		معامل بيتا			Sig. F	معامل بيتا			
					X ₂	X ₁			
رفض فرضية H ₀	٠,٠٠٠٠٠٠٣	٣٦٩٦١١٣٨٢	CARA	١٢٥٣٣٤٤٤٧٥٢	٠,٠١٤	١,٦٧٣	٨,١٥٥	CARA	الشرط الثاني Z
		٦١٠١١٦٦٣٠٩٩	LEQUDITY	٥٨٣٠٠٦٧٤٤٢٠٣	٠,٠٠١	١,٧١٤	٢,٧٣٤	LEQUDITY	
		٥٥٢٢١٥٩١٩٦٩٨	QUALTY.ASESST	٢١٠٧٩٧٣٩٤٧٣٠	٠,٣٥٧	٤,٦٧٦	٢,٠٤٧	QUALTY.ASESST	
		٩٢٣٥٧٣٨٨٨٧٢١١	ROA	٥١٩٧١٩٥٧٧٧٢٦٢	٠,٠٠٠	٦,٦٩١	٨,٦٦١	ROA	
		١,١٦٨	X ₁	Sig. F	٠,٠٠٠	١,٧٥٣	٩,٧٠٧	القيمة السوقية (Y)	
١,٢٨٨	X ₂		٠,٠٠١			الشرط الاول			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (٦١) الآتي:

- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) والقيمة السوقية (Y) وهي علاقة معنوية عند مستوى (٠,٠٠٠)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الثاني والذي يثبت معنوية العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) ومؤشرات السلامة المصرفية (Z) وكالاتي:
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال CARA هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.014)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة LEQUDITY هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.001)
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر جودة الموجودات QUALTY.ASESST هي ليست ذات دلالة معنوية بمستوى (0.357)

• كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر العائد على الموجودات ROA هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.000)

❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بتحقق الشرط الثالث والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) والقيمة السوقية (Y) بوجود متغير الاستثمارات المصرفية بدرجة (0,001) وهي معنوية بمعنى تحقق الشرط الثالث

❖ يتضح مما سبق توسط متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) العلاقة بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية Z) والمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y) لان بيئا في معادلات الانحدار المتعدد لكل من (الاستثمارات المالية Z_1) والقروض والتسليفات (Z_2) هي أقل من قيمة البيئا في معادلات الانحدار البسيط وإن مستوى المعنوية بلغ (0,000003) وهو أقل من 5% وهذا يعني تحقق الشرط الرابع.

❖ تم التوصل إلى القرار الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بأنه يتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى مصرف الشمال عن طريق مؤشرات السلامة المالية ".

٦. المصرف الاهلي العراقي

يلاحظ من الجدول (٦٢) انه تم فعلا الوصول إلى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة ١ و ٢ و ٣ مع معاملات بيتا في الانحدار المتعدد وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٦٢)

اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في المصرف الاهلي العراقي

مصرف الاهلي العراقي		الاستثمارات المصرفية				المتغير المستقل			
القرار	Sig. F	حالة الانحدار المتعدد		الشرط الثالث بيتا السلامة المالية Z مع القيمة السوقية Y	حالة الانحدار ١،٢		المتغير المعتمد		
		معامل بيتا			Sig. F	معامل بيتا			
		X ₂	X ₁			X ₂		X ₁	
رفض فرضية H ₀	٠,٠١٣	٤٣٣٩٠٥٨١٤٧٧	CARA	١٣٥١٤٩٩٨٣٨٥٠	٠,٠٠٣	٣,٠٨٣	١,٦٦٨	CARA	الشرط الثاني Z
		١١٥٥٧١٠٤٤٠٢٨	LEQUIDITY	١٨٨٩٣٢٥٣٠٣٥٠	٠,٠٩٩	٩,٣٧٨	٣,١٥١	LEQUIDITY	
		٩٦٥٩١٣٩١٩٨٨	QUALTY.ASESST	١١١٩٦٨٣٨٠٠٦٩	٠,١٥٥	٣,٣٧٨	٧,٠٢٢	QUALTY.ASESST	
		٢٧٤١٧٨٦٨٧٨٩٩	ROA	١٠٣٧٠٧٤٠٨٨٠٩	٠,٦٩٢	٣,٩٢٤	٢,٤٠٣	ROA	
		٢,١١١	X ₁	Sig. F	٠,٠٠٠	٠,٨٠٧	٢,٢	القيمة السوقية (Y)	الشرط الاول
		٠,٦٠٩	X ₂	٠,٠٣٩					

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (٦٢) الآتي:

- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) والقيمة السوقية (Y) وهي علاقة معنوية عند مستوى (٠,٠٠٠)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الثاني والذي يثبت معنوية العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) ومؤشرات السلامة المصرفية (Z) وكالآتي:
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال CARA هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.003)

- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة LEQUDITY هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.099)
 - كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر جودة الموجودات QUALTY.ASESST هي ليست ذات دلالة معنوية بمستوى (0.155)
 - كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر العائد على الموجودات ROA هي ليست ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.692)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بتحقق الشرط الثالث والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) والقيمة السوقية (Y) بوجود متغير الاستثمارات المصرفية بدرجة (0,039) وهي معنوية بمعنى تحقق الشرط الثالث
- ❖ يتضح مما سبق توسط متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) العلاقة بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية Z) والمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد لكل من (الاستثمارات المالية Z_1) والقروض والتسليفات (Z_2) هي أقل من قيمة البيتا في معادلات الانحدار البسيط وأن مستوى المعنوية بلغ (0,013) وهو أقل من 5% وهذا يعني تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل إلى القرار الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بانه يتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على " يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى المصرف الاهلي العراقي عن طريق مؤشرات السلامة المالية " .

٧. مصرف الائتمان التجاري

يلاحظ من الجدول (٦٣) انه تم فعلا الوصول إلى النتائج الثلاثة الاولى منها في اختبار الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة والرابعة، لذا سيتم اختبار الشرط الرابع عن طريق مقارنة معامل بيتا لمتغيرات الدراسة في الخطوة ١ و ٢ و ٣ مع معاملات بيتا في الانحدار المتعدد وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٦٣)

اختبار معنوية الأثر غير المباشر للمتغيرات في مصرف الائتمان التجاري

مصرف الائتمان التجاري		الاستثمارات المصرفية					المتغير المستقل			
القرار	Sig. F	حالة الانحدار المتعدد		الشرط الثالث بيتا السلامة المالية Z مع القيمة السوقية Y	حالة الانحدار ١،٢		المتغير المعتمد	المتغير التابع		
		معامل بيتا			Sig. F	معامل بيتا				
					X ₂	X ₁				
قبول فرضية H ₀	٠,٩٩٩	٨١١٣١٧٤٦٧٥٤	CARA	٨٣١٦٠٠٧١٥٢٠	٠,٠٠٠	٨,٠٢٢	٢,٥٩٣	CARA	الشرط الثاني	
		٢٧٤٢٠٥٥٧٣٠٧١	LEQUDITY	٩٨١٨٠١٥٤٧٥٢٨	٠,٠٠٠	٣,٥٩٤	٨,٧١٧	LEQUDITY		
		٣٧٣٠٨٤٩٤٣٣٤	QUALTY.ASESST	٣٩٢٣١٦٣٣٧٦٠	٠,٠٨٢	٤,٩٨٨	٤,١٧	QUALTY.ASESST		
		-	ROA	٢٢٨٤٤١١٧٣٧٥٤	٠,١٧٦	١,٠١١	١,٠٣٧	ROA		
		٧١١٧٠٩٤٨٥٢٢,٨٣٣								القيمة السوقية (Y) الشرط الأول
		٠,٠٠٧	X ₁	Sig. F	٠,٩٩٩	٠,٤١٩	٠,٢٢٣			
		٤,١٥٣	X ₂	٠,٩٨٥						

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

يلاحظ من الجدول (٦٣) الآتي:

- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) والقيمة السوقية (Y) وهي علاقة معنوية عند مستوى (٠,٠٠٦)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالشرط الثاني والذي يثبت معنوية العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية (الاستثمارات المالية (Z₁) والقروض والتسليفات (Z₂)) ومؤشرات السلامة المصرفية (Z) وكالآتي:
- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال CARA هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.000)

- كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة LEQUIDITY هي ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.000)
 - كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر جودة الموجودات QUALTY.ASESST هي ذات دلالة معنوية بمستوى (0.082)
 - كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر العائد على الموجودات ROA هي ليست ذات دلالة معنوية وبمستوى (0.176)
- ❖ تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بتحقق الشرط الثالث والتي تثبت معنوية العلاقة بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) والقيمة السوقية (Y) بوجود متغير الاستثمارات المصرفية بدرجة (٠,٩٨٥) وهي غير معنوية بمعنى عدم تحقق الشرط الثالث
- ❖ يتضح مما سبق عدم توسط متغير مؤشرات السلامة المصرفية (Z) العلاقة بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية Z) والمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y) لان بيتا في معادلات الانحدار المتعدد هي أعلى من قيمة البيتا في معادلات الانحدار البسيط وأن مستوى المعنوية كان أكبر من ٥% وهذا يعني عدم تحقق الشرط الرابع.
- ❖ تم التوصل إلى القرار الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بأنه يتم قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على " لا يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى مصرف الائتمان التجاري عن طريق مؤشرات السلامة المالية " .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، من الناحية التطبيقية المستمدة من نتائج الجانب التطبيقي، ومحاولة الخروج بتوصيات تطبيقية، وتقديمها في إطار يخدم الباحثين مستقبلا فضلا عن افادة العاملين في المصارف العراقية في تعزيز مسيره انشطتهم وتحقيق أهداف هم، وخصوصا فيما يتعلق بالمتغيرات التي تمت دراستها، وتضمن هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الاول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

يعرض هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي تمثل خلاصة الجهود المبذولة في إتمام هذه الدراسة وانعكاسا للجانب التطبيقي المتعلق بمتغيرات الدراسة الثلاثة (الاستثمارات المصرفية ومؤشرات السلامة المالية والقيمة السوقية)، وهي على النحو الآتي:

1. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الأولى نسب عالية للمتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر الاستثمارات المالية في بعض المصارف وهي مؤشر جيد على كفاءة الإدارة المصرفية في استغلال مواردها المالية توظيفها بشكل أمثل. في حين تفتقر المصارف الأخرى في نسب المتوسط الإجمالي السنوي وهو مؤشر لانخفاض استغلال الموارد المالية في الأنشطة المصرفية.
2. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الأولى نسب عالية لمؤشر القروض المصرفية لبعض المصارف عينة الدراسة وهو مؤشر على استخدام الأموال المصرفية في منح القروض وتمويل المشروعات. في حين كانت نسب المتوسط الإجمالي السنوي لمؤشر القروض المصرفية للمصارف الأخرى ضعيفة وهي مؤشر لضعف استخدام الدفعات النقدية في التمويل الاستثمارات المتنوعة.
3. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة انخفاض القيمة السوقية يشير إلى انخفاض جودة الموجودات والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من تلك الموجودات، وبذلك فهو مؤشر على انخفاض ربحية المصرف.
4. تبين الدراسة تفاوت إمكانية المصرف العراقي على تحقيق الأرباح عبر استخدام موجوداته خلال سنوات الدراسة عند مقارنتها مع المتوسط الاجمالي السنوي لنسبة مؤشر القيمة السوقية لعينة الدراسة.
5. تشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة مؤشر السيولة لدى المصارف اعينة الدراسة مما يعطيها قدرة عالية للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في حال حدوث سحببات كبيرة ومفاجئة، كما يمكن ان تدعم هذه النسبة استقرار المصرف.

٦. أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسب مؤشر كفاية رأس المال مما يشير إلى إمكانية عالية التي يوفرها المصرف في تسديد الودائع ولتغطية الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف وكذلك جاهزية المصرف العراقي على تسديد الودائع بالسرعة المطلوبة خلال سنوات الدراسة.
٧. أظهرت الدراسة إن المصرف التجاري العراقي حقق أعلى مستوى لنسبة جودة الموجودات وجاء بعده المصارف الأخرى من عينة الدراسة، وهذا يشير إلى ان المصرف التجاري العراقي لديه أكثر كفاءة وقدرة على توظيف امواله وتغطية الخسائر المتوقعة من توظيف امواله في القروض والاستثمارات قياساً بالمصارف الأخرى.
٨. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير (تحليل الانحدار المتعدد) بين متغيرات الدراسة للاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية مما ساهم بقبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية للمصارف العراقية.
٩. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير (تحليل الانحدار المتعدد) بين متغيرات الدراسة للاستثمارات المصرفية مؤشر كفاية رأس المال، مما ساهم بقبول الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصارف العراقية.
١٠. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير (تحليل الانحدار المتعدد) بين متغيرات الدراسة للاستثمارات المصرفية مؤشر السيولة، مما ساهم بقبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة للمصارف العراقية.
١١. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير (تحليل الانحدار المتعدد) بين متغيرات الدراسة للاستثمارات المصرفية مؤشر جودة الموجودات، مما ساهم بقبول الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في جودة الموجودات للمصارف العراقية.
١٢. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير (تحليل الانحدار المتعدد) بين متغيرات الدراسة للاستثمارات المصرفية مؤشر الإيرادات والربحية، مما ساهم بقبول الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الإيرادات والربحية الخاصة بالمصارف العراقية عينة الدراسة.

١٣. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير (تحليل الانحدار المتعدد) بين متغيرات الدراسة لمؤشرات الإيرادات والربحية، مما ساهم بقبول الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الإيرادات والربحية الخاصة بالمصارف العراقية عينة الدراسة.
١٤. اثبتت النتائج العلمية لاختبار علاقة التأثير (تحليل الانحدار المتعدد) الخاصة بالفرضية الرئيسية الرابعة على وجود علاقة معنوية لمؤشرات السلامة المالية (السيولة ومعدل كفاية رأس المال وجودة الموجودات والربحية) في القيمة السوقية.
١٥. أظهرت النتائج الإحصائية للدراسة لاختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد الخاصة بالفرضية الخامسة حول علاقة الاستثمار المصرفي ومؤشرات السلامة المالية في القيمة السوقية للمصارف العراقية والتي أشارت إلى قبول الفرضية البديلة لأغلب المصارف عينة الدراسة.
١٦. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية السادسة حول اختبار الأثر الوسيط لمتغير مؤشر كفاية رأس المال باستخدام طريقة **(Baron & Kenny)** وملاحظة الآثار المباشرة وغير المباشرة لمتغير الاستثمارات المصرفية على المتغير القيمة السوقية، كانت العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال ذات دلالة معنوية.
١٧. تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالفرضية الرئيسية السادسة الشرط الأول لدراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة بين متغير الاستثمارات المصرفية للمصرف التجاري العراقي التي تتضمن كل من (الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات) والقيمة السوقية كانت العلاقة معنوية.
١٨. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية السادسة الشرط الثاني حول اختبار الأثر الوسيط لمتغير مؤشر كفاية رأس المال باستخدام طريقة **(Baron & Kenny)** للمصرف التجاري العراقي وملاحظة الآثار المباشرة وغير المباشرة لمتغير الاستثمارات المصرفية والمتغير القيمة السوقية، كانت العلاقة بين المتغيرات ليست ذات دلالة معنوية.
١٩. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية السادسة الشرط الثاني حول اختبار الأثر الوسيط لمتغير مؤشر جودة الموجودات المالية للمصرف التجاري العراقي باستخدام طريقة **(Baron & Kenny)** لمتغير الاستثمارات المصرفية والمتغير القيمة السوقية، كانت العلاقة بين المتغيرات هي ليست ذات دلالة معنوية.
٢٠. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية السادسة الشرط الثاني حول اختبار الأثر الوسيط لمتغير العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي

باستخدام طريقة (Baron & Kenny) لمتغير الاستثمارات المصرفية والمتغير القيمة السوقية، كانت العلاقة بين المتغيرات ليست ذات دلالة معنوية.

٢١. اشارت نتائج الفرضية الرئيسية السادسة الأول والثاني حول اختبار الأثر الوسيط لمتغير العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي باستخدام طريقة (Baron & Kenny) حيث تم قبول فرضية العدم.

٢٢. اظهرت نتائج أنموذج الانحدار المتعلق بتحقق الفرضية السادسة الشرط الثالث بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية والقيمة السوقية بوجود متغير الاستثمارات المصرفية للمصرف التجاري العراقي وهي علاقة غير معنوية بمعنى عدم تحقق الشرط الثالث فانه يتم قبول فرضية العدم.

٢٣. تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالفرضية السادسة الشرط الاول العلاقة بين متغير الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي علاقة معنوية.

٢٤. تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالفرضية السادسة الشرط الثاني بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال هي ذات دلالة معنوية لمصرف الاستثمار العراقي.

٢٥. تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالفرضية السادسة الشرط الثاني لمصرف الاستثمار العراقي بين متغير الاستثمارات المصرفية وجودة الموجودات هي ليست ذات دلالة معنوية.

٢٦. تظهر دلالة أنموذج الانحدار المتعلق بالفرضية السادسة الشرط الثاني بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر السيولة هي ذات دلالة معنوية لمصرف الاستثمار العراقي.

٢٧. تظهر نتائج أنموذج الانحدار المتعلق بالفرضية السادسة الشرط الثاني لمصرف الاستثمار العراقي بين متغير الاستثمارات المصرفية ومؤشر الإيرادات والربحية هي ذات دلالة معنوية.

٢٨. تظهر نتائج أنموذج الانحدار المتعلق لمصرف الاستثمار العراقي بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية والقيمة السوقية بوجود متغير الاستثمارات المصرفية وهي غير معنوية بمعنى عدم تحقق الشرط الثالث.

٢٩. اظهرت نتائج أنموذج الانحدار المتعلق بتحقق الفرضية السادسة الشرط الثالث بين متغير مؤشرات السلامة المصرفية والقيمة السوقية بوجود متغير الاستثمارات المصرفية لمصرف الاستثمار العراقي وهي علاقة غير معنوية بمعنى عدم وجود أثر غير مباشر لذلك تم قبول فرضية العدم.

٣٠. أظهرت نتائج أنموذج الانحدار المتعلق بتحقيق الفرضية السادسة الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بأنه يتم قبول فرضية العدم لدى مصرف الخليج العراقي.
٣١. أظهرت نتائج أنموذج الانحدار المتعلق بتحقيق الفرضية السادسة الذي يخص فرضية علاقة الأثر غير المباشر بأنه تم عدم قبول فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لدى مصرف الشرق الاوسط.
٣٢. أظهرت نتائج الفرضية السادسة علاقة الأثر غير المباشر بأنه تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لدى مصرف الشمال بين متغيرات الدراسة الثلاثة.
٣٣. اشارت نتائج الدراسة التي تخص الفرضية السادسة علاقة الأثر غير المباشر اذ تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بين الاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لدى المصرف الاهلي العراقي عن طريق مؤشرات السلامة المالية.
٣٤. أظهرت نتائج الدراسة الاحصائية التي تخص الفرضية السادسة علاقة الأثر غير المباشر اذ تم قبول فرضية العدم لدى مصرف الائتمان العراقي اذ لا يوجد أثر غير مباشر ذو دلالة احصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية عن طريق مؤشرات السلامة المالية.

المبحث الثاني

التوصيات

في ضوء ما تم طرحه من الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، يمكن تقديم اهم التوصيات والمقترحات، وعلى النحو الآتي:

١. يفضل ان تقوم المصارف بإصدار أنظمة رقابية فاعلة قادرة على مسايرة التطورات المالية في بيئة الأسواق المالية المتغيرة باستمرار.
٢. ضرورة اهتمام إدارة المصرف بتكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لأنها تعد الدعامه الأساسية لتغطية المخاطر الناتجة عن عمليات الإقراض.
٣. ينبغي على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية العمل على التوظيف المحلي للودائع والايرادات وذلك عن طريق إعادة ضخها في قنوات الاقتصاد المحلي.
٤. ينبغي على المصرف العمل على تحسين مؤشر جودة الموجودات وهذا مما يؤثر على سياسة المصرف في تعظيم أرباحه.
٥. العمل على إجراء تقييم مستمر لمستوى السلامة المالية لتشجيع المصارف على الالتزام بجميع البنود الخاصة بها، ونشر نتائج التقييم، لما لذلك من أثر على تشجيع المصارف بالاهتمام بمؤشرات السلامة المالية، مما يعود بالنفع على سمعتها وقيمتها في السوق.
٦. ضرورة تقليل اعتماد بعض المصارف على الرفع المالي المفرط الذي من شأنه أن يعمل على زيادة أعباء الديون مع الفوائد وبالآتي ضعف قدرة المصارف على سداد ديونها وقت الاستحقاق.
٧. ضرورة إعادة النظر في هيكله الأسواق المالية من أجل تحديد نقاط القوة والضعف لبيئة الاعمال ومحاولة تصحيح نقاط الضعف، مع ضرورة الإفادة من تجارب بعض الدول والاستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل تحسين أداء السوق.
٨. توجب على المصارف عينة الدراسة القيام بتقديم خدمات مالية جديدة لزبائنهم من اجل توظيف مواردها المالية المتاحة سواء الودائع أو حقوق المساهمين لتحسين القيمة السوقية لتلك المصارف.
٩. ضرورة قيام المصارف بإجراء العديد من الدراسات واجراء عمليات التقييم للقيمة السوقية بهدف الوصول لأفضل القيم السوقية وانعكاس تأثيرها الإيجابي على الأداء المصرف الكلي.
١٠. ضرورة مساهمة المصرف في إقامة الندوات ومشاركتها لإظهار أثر وفاعلية التنظيمات الاحترافية والرقابية في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في البلد.

- ١١ . ينبغي على إدارة المصرف توفير سياسات استثمارية لاستخدام العوائد النقدية المتوقعة من تطبيق تلك السياسات الاستثمارية وبما يضمن للمصرف تحقيق جودة عالية للموجودات والقدرة على تسديد الديون.
- ١٢ . ينبغي على المصرف إتباع سياسة مالية جيدة عند تحديد نسب كفاية راس المال من قبل البنك المركزي فان ذلك يجنب المصرف مخاطر التعارض بين أهدافه الثلاثة المتمثلة بالربحية والسيولة والامان.
- ١٣ . ينبغي على إدارة المصرف توظيف مواردها المالية بالشكل الامثل واستخدام موجوداتها بشكل يتلائم مع المناخ الاستثماري السائد وحجم رؤوس الأموال لزيائنها.
- ١٤ . لابد للمصارف العراقية من الإفادة من تجارب بعض الدول عند طرحها لأفضل مزيج مكون من الاستثمارات المالية والقروض الممنوحة والقيمة السوقية مع إعطاء اهتمام أكبر لمؤشرات السلامة المالية بخصوصية البيئة العراقية التي تتسم بالتباين المستمر.
- ١٥ . ضرورة إعادة النظر في تشريعات الاسواق المالية من اجل تحقيق الأمان والثقة للوحدات الاقتصادية بإدارة السوق عن طريق حمايتها من التصرفات غير السليمة، وبالاتي ضمان استقرار الأسواق المالية وزيادة الشفافية فيها.
- ١٦ . ضرورة تعيين لجان لرسم السياسات المالية والنقدية التي توصى بتهيئة البيئة المناسبة لعمليات الاستثمار وتكون قادرة على توفير قدر كبير من الشفافية والعلانية لكي تحقق الأهداف المرجوة للمصرف في تحقيق الربحية والعديد من الإجراءات التي يكون لها أثر فاعل لتمهيد الاستقرار المصرفي.
- ١٧ . يتعين على إدارة المصرف الاهتمام بتنوع المحافظ الاستثمارية مع التركيز على الاستثمار بالأسهم العادية لأنها الطريقة الأسرع للحصول على الأرباح بفترة قصيرة.
- ١٨ . ضرورة تشخيص الوضع المالي للمؤسسات المقترضة من المصرف والذي من شأنه أن يساعد المصرف المانح في اتخاذ قرار الإقراض.
- ١٩ . ضرورة ان يقوم المصرف بتقديم نشرات مالية أثرية ليستطيع المستثمرين معرفة اسباب احتفاظ المصرف باستثمار معين دون غيره لغايات التحوط، وهنا سيعمل المصرف على اخذ الحيطة والحذر قبل الدخول مجالات استثمارية لعلم المستثمر المتحفظ بها.
- ٢٠ . ينبغي على المصرف تحديد المزيج المناسب من الاستثمارات المصرفية التي تؤثر على ربحية المصرف وتضمن انعكاسها على القيمة السوقية التي يسعى اليها المصرف.
- ٢١ . ضرورة تفعيل أثر الرقابة على كافة مكونات سوق الأوراق المالية، حتى نضمن نجاحها في أداء الأثر الذي وجدت من أجله.

٢٢. يتوجب على إدارة المصرف تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بالشكل الذي لا يؤثر على توفير السيولة المصرفية التي تحتفظ بها المصارف في حالة حدوث عمليات السحب المفاجئة او الخسائر غير المتوقعة.
٢٣. ضرورة وجود دراسة جدوى اقتصادية مدروسة مسبقا من قبل المصرف في منحه للقروض كما ينبغي التحكم العقلاني في حجم القروض الممنوحة للمشروع المقترح القيام به.
٢٤. ضرورة العمل على تطوير عمل مؤسسات الوساطة المالية في الأسواق المالية وتطويره وتحسين الخدمات التي تقدمها للمستثمرين.
٢٥. ضرورة مشاركة مؤسسات الوساطة المالية في صنع القوانين والقرارات المتعلقة بالأسواق المالية عامة وسوق الأوراق المالية خاصة، قد تساهم هذه المشاركة في زيادة الشفافية المؤسسات تقيم اوراقها المالية.
٢٦. ينبغي على مؤسسات المالية إعطاء أهمية أكبر لمسألة تدريب وتأهيل الموظفين والحصول على كوادر من المتخصصة القادرة على إجراء التحليل المالية وتقديم الاستشارة القائمة على أسس علمية.
٢٧. ضرورة اعتماد مجموعة أكبر من مؤشرات السلامة المالية التي تصف بشكل فعال مستوى الاستقرار المالي في المصرف.
٢٨. ضرورة اعتماد استراتيجيات ووضع خطط مناسبة لمواجهة التغيرات في قيم الاستثمارات مع الالتزام بالضوابط والمعايير التي وضعتها المصارف لمواجهة المخاطر غير المتوقعة.
٢٩. ضرورة صياغة نموذج خاص لمحاولة التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية خاصة لكل مصرف ويكون موضع التطبيق لتحقيق الغرض المرجو منه في تحقيق ضمان استقرار المصرف وتحقيقا لسلامته المالية.
٣٠. ينبغي على المصارف الاخذ بنظر الاعتبار مقترحات لجنة بازل فيما يتعلق بالآثار السلبية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وخاصة في وقت جائحة كورونا، سعيا لتعزيز الامن والسلامة المالية للمصارف.
٣١. ضرورة ان تقوم المصارف بتدريب العاملين وتطوير مهاراتهم في منح القروض والتسليفات بهدف ان تكون عملية منح القروض أكثر دقة ولتقليل المخاطر المحتملة والناتجة عن عمليات الإقراض.
٣٢. ينبغي إلى البنك المركزي ان يضع تعليمات أكثر صرامة فيما يخص مؤشرات السلامة المالية، وإلزام المصارف بتطبيق تلك التعليمات.

أولاً: المصادر العربية

١. الكتب

١. الآية القرآنية: سورة طه، الآية (١١٤)
٢. آل شبيب، كامل دريد: إدارة مالية الشركات المتقدمة، عمان: دار اليازوري العلمية، ٢٠١٦.
٣. ابو احمد، رضا وقُدوري، فائق مشعل: ادارة المصارف، دار الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٤. أسعد، رياض: تكوين وإدارة محافظ وصناديق الاستثمار، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، ٢٠٠٤.
٥. المصري، حسني: شركات الاستثمار، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨١.
٦. بن ساسي، إلياس وقريشي، يوسف: التسيير المالي-الادارة المالية-دروس وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٦.
٧. الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
٨. حمدي، حسن: دليلك إلى البورصة والأسهم وأسواق المال، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٩. حنفي عبد الغفار وقريافص، زكي سمية: مدخل معاصر في الإدارة المالية الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٢.
١٠. حنفي، عبد الغفار: أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: أسهم-سندات-وثائق الاستثمار-الخيارات، مصر، الدار الجامعية، طبعة جديدة معدلة. ٢٠٠١.
١١. حنفي، عبد الغفار: بورصة الأوراق المالية أسهم – سندات-وثائق استثمار-الخيارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ٢٠٠٣.
١٢. الخضيري، محسن احمد: الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ايتراك، القاهرة، ١٩٩٧.
١٣. الزبيدي، حمزة محمود: الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسته الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
١٤. الزندين، جميل سالم: أساسيات الجهاز المصرفي، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩.
١٥. السادات، محمد محمد: حجية المحررات الموقعة إلكترونيا في الإثبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١.
١٦. السيبي، صلاح الدين، ٢٠٠٤ قضايا مصرفية معاصرة/دراسات نظرية وتطبيقية (الاتمان المصرفي _ الضمانات المصرفية _ الاعتمادات المستندية)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي

١٧. شعيب، بونوة، زهرة بن يخلف: مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.
١٨. الطاهر، عبد الله، علي الخليل موفق: النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مركز يزيد للنشر، الأردن، ٢٠٠٤.
١٩. العامري، محمد علي ابراهيم: الادارة المالية المتقدمة، أترء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠.
٢٠. عمرو، محمد: اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي، دار طلاس لمنشر والترجمة، طبعة ٢، دمشق، ٢٠١٠.
٢١. غنيم، احمد محمد: ادارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، الطبعة الاولى، مكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧.
٢٢. قاسم، منى: صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٣. مطر، محمد: ادارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية - الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
٢٤. مطر، محمد: ادارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار الوراق، عمان، ١٩٩٩.
٢٥. مطر، محمد: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
٢٦. هوشيار، معروف: دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

٢. المجالات العلمية

٢٧. أمين، صلاح الدين محمد: استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٠.
٢٨. إبراهيم، فريد: المصارف العربية وصناعة صناديق الاستثمار، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٥.
٢٩. عبد العزيز، طيبة: فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد الثاني عشر، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، ٢٠١٤.
٣٠. محمد، رامي محمد: متطلبات إنشاء صناديق الاستثمار في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد ٣٣، العدد ٣، ٢٠١٠.

٣١. القيسي، فوزان: محددات الاقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٥٣، ٢٠١٧.
٣٢. الجبرين، محمد عبد الله: الطلب على العمل والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة الأمريكية للأعمال والإدارة، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٢.
٣٣. رمضان، عماد زايد والعقدة، صالح خليل: محددات هيكل رأس المال في شركات المساهمة الأردنية دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١١.
٣٤. عطوي، سميرة ومديون، احلام: مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية، مجلة دراسات اقتصادية.
٣٥. عبد الوهاب دادن، حورية بديدة، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة. حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩، مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية، العدد العاشر، ورقلة، ٢٠١٢.
٣٦. نضال عمر زلوم، اسحق محمود الشعار، أثر توزيعات الأرباح على قرار الاستثمار في ضوء جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية، مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني، العدد واحد، الأردن، ٢٠١٥.
٣٧. صالح، رشدي: العولمة والبنوك- مجلة البنوك، مصر، العدد 33، 2006.
٣٨. الهندي، عدنان: المصارف العربية عى مشارف القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص- مجلة المصارف العربية، 2000.
٣٩. فتوح، وسام حسن: إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٦.
٤٠. نايف، ماهر أسامة: أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ٢٠١٧.
٤١. درويش، عدنان بن حيدر: حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٧.
٤٢. براق، محمد وبن عمر، خالد: القروض البنكية المتعثرة، الاسباب و الحلول، المؤتمر الدولي الثاني حول الاصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة جامعة القاصد مباح ورقلة الجزائر، ٢٠٠٨.
٤٣. طلفاح، احمد: مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٠.
٤٤. غنيم، حسين عطا. دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005
٤٥. هندي، منير إبراهيم: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 349-350، 1997

٤٦. هندي، منير إبراهيم. أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٤٧. العميد، علي عبد الرضا حمودي: مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، ٢٠٠٩.
٤٨. النويران، ظاهر: قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في المصارف التجارية، ملفات الأبحاث في القياس والتسيير، العدد ٧، ٢٠١٩.
٤٩. محمد بن بوزيان وظاهر زباني: الاوروسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الاول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، أيام ٢١-٢٢ مايو ٢٠٠٢. جامعة سعد دحلب، البليدة، ٢٠٠٢.
٥٠. رزق، عادل: دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٥١. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي مكتبة زهراء الشرق مصر ١٩٩٧.
٥٢. عمر، محمد عبد الحليم: المعالجة المحاسبية لأرباح صناديق الاستثمار من منظور إسلامي، جامعة الأزهر، الجزء الأول، ١٩٩٧.
٥٣. عبید سعید توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية مكتبة عين شمس مصر ١٩٩٨.
٥٤. عطون، مروان: الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال) أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣.
٥٥. بوفليسي، نجمة: العوامل المحددة لميائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، جملة البحوث والدراسات الانسانية، جامعة سكيكدة، العدد ١٢، ٢٠١٦.
٥٦. ريتشارد روزنبرغ، وسكوت غول، وويليام فورد، وأولغا توميلوفا: أسعار الفائدة على القروض الصغرى ومحدداتها ٢٠٠٤-٢٠١١، تقارير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء سيجاب ووكلائها العدد ٧، يونيو، ٢٠١٣.
٥٧. الزبيدي، حمزة محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسته الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
٥٨. الخطيب، فوزي: الأسواق المالية ودورها في التنمية، مؤتمر الأسواق المالية ودورها في جذب الاستثمارات، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠٣.
٥٩. حزي، أسماء وقدوري، عمار: تقدير خطر عدم إرجاع القروض باستعمال نموذج ALTMAN-1968 دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، دفاتر البحوث العلمية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢١.
٦٠. اريس، فيصل: تحولات السياسة النقدية الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) مجلة الباحث، العدد ١٠، الجزائر، ٢٠١٢.

٣. الرسائل والاطارح

٦١. أيمن أحمد حسين أبو الهيجاء، سياسات توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية للسهم، دراسة ميدانية في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
٦٢. الخفاجي، أسماء هادي نعمة: أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٧، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، ٢٠١٨.
٦٣. راضية، قريوع: محددات اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، ٢٠١٦ - ٢٠١٧.
٦٤. رمضان، عماد زياد: أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للشركات الأردنية دراسة من واقع سوق الأوراق المالية للفترة (١٩٧٨ - ٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤.
٦٥. السامرائي، فهد فيصل غازي: أثر تغير سعر الصرف وسعر الفائدة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). أطروحة ماجستير). جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠١٩.
٦٦. سلطان، حسام كامل: أثر بناء هيكل رأس المال في تحديد قيمة الشركة بإطار نظريتي الإشارة والمبادلة، بحث مستل من رسالة الماجستير، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٤، العدد ٥٦، ٢٠١٦.
٦٧. الشيخ، بابكر مبارك عثمان: اختبار وتقييم اسهم النمو وبناء محفظتها - دراسة تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٦٨. الصافي، وليد أحمد: الأسواق المالية العربية الواقع والأفاق، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٣.
٦٩. العاني، ايمان: البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٧.
٧٠. مولاي، نادية: دراسة العوامل المؤثرة في تركيبة الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الصناعية بولاية ورقلة للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٢)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤.
٧١. مولاي، نادية: دراسة العوامل المؤثرة في تركيبة الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الصناعية بولاية ورقلة للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٢)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٣.

٤. التقارير والنشرات الدورية

٧٢. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد لسنة ٢٠١٧.
٧٣. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد لسنة ٢٠١٩.
٧٤. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد لسنة ٢٠٢٠.
٧٥. إف ليروكس ، أسواق رأس المال العالمية ، مونتريال الإصدار الثاني ١٩٩٥.
٧٦. مؤتمر ، أسواق الأوراق المالية ، فيروي ، باريس ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧.
٧٧. البنك المركزي المصري: مفاهيم مالية: قناة سعر الصرف لانتقال أثر السياسية النقدية، المعهد المصرفي المصري، العدد ٢، مصر، ٢٠٠٠.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Books

78. Block , Stanley B . & Hirt , Geoffrey A .: Fundament of Investment Management, 7th ed, McGraw-Hill ; U.S.A ; 32. Horcher , Karen . A , Essentials of Financial Risk,2003.
79. Brigham , Eugene .F. and Houston ,Joel F . , Fundamentals of Financial Management,11th .ed ., Thomson learning , Inc ., 2007.
80. Cecchetti,stephen G.: Money,Bankingand financial markets,2 nd, NY,McGraw-Hill, 2008.
81. Copeland, Laurences: EXCHANGERATESANDINTERNATIO NAL FINANCE,5th ed,prentice Hall,2008.
82. Dlabay,LesR.&BurrowjamesL.,BUSINESSFINANCE, ThomsonSouth-western,2008.
83. Eun,cheols&Bruce,ResnickG.,INTERNATIONAL FINANCIALMANAGEMENT,4thed,McGraw-Hill Irwin,2007.
84. Fabozzi Frank, Peterson Pamela; Financial Management And Analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, New Jersey, USA,2003.
85. Gitman ,Lawrence J., Zutter ,Chad J . , Elali ,Wajeeh ,and Roubaie ,Amer Al., Principles of Managerial Finance, ArAb World Edition, 13 ed ,N.Y: Pearson Education, Inc,2012.

86. Hempel, Genorgr H. and Donald Simonson and Alan B. Coleman, Bank management Text and cases, Forth Editon, 1998.
87. Hubbard, G. R., & O'Brien, A. P.: Macroeconomics (Fifth Edition ed.). New Jersey, United States of America: Pearson Education, 2015.
88. Jochumzen, P. (2010). Essentials of Macroeconomics (first edition ed.). London, United Kingdom: bookboon.
89. Kapoor, Jack R., Dlabay, Lesr & Hughes, Robert J., Personal Finance, 9th ed, McGraw-Hill, 2009.
90. Mcmenamin Jim ; Financial Management " Introduction " , Routledge , First Edition , London, 1999 .
91. Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G: Financial Markets and Institutions, Global Edition, 8 Ed, 2012.
92. Ross, S.A., Westerfield, R.W., and Jaffe, J.: Corporate Finance, 4th ed., Boston: Irwin/McGraw-Hill Co., Inc., 1996.
93. SARKAR A. N. - Strategic Business Management and Banking – 1st. ed. - deep and deep publications pvt. ltd , Newdelhi, India, 2005.
94. Sharpe, William F., and Alexander, G. I. "Investment", 4th. ed., New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1990.

2. periodical

95. Irandoost, R., Hassanzadeh, R. B., & Salteh, H. M. (2013). The effect of dividend policy on stock price volatility and investment decisions. European Online Journal of Natural and Social Sciences, II (3(s)), pp. 51-59.
96. Andrei Shleifer & Robert N, Vishny: Liquidation Values and Debt Capacity: A Market Equilibrium Approach, 1991.
97. Armour, John. 2000. Share Capital and Creditor Protection: Efficient Rules for a Modern Company Law. The Modern Law Review 63: 355–78.
98. Baker, H. Kent, and Patricia L. Gallagher. 1980. Management's View of Stock Splits. Financial Management 9: 73–77.

99. Baker, Malcolm, Robin Greenwood, and Jeffrey Wurgler. 2009. Catering Through Nominal Share Prices. *The Journal of Finance* 64: 2559–90.
100. Balde Y (2011) The impact of remittances and foreign aid on savings/investment in sub-Saharan Africa. *Afr Dev Rev* 23(2):247–262.
101. Bancel.F: la gouvernance des entreprises, Economica, Paris, 1997, pp. 33-35.
102. Bodie Zvi, Alex Kane, Alan J. Marcus; " Investment", 10th, McGraw-Hill Inc , New York , USA , 2014.
103. Bodie Zvi, Alex Kane, Alan J. Marcus; "Essentials Of Investment", 9th, McGraw-Hill Inc , New York , USA, 2013.
104. Broyles Jack ; " Financial Management And Real Options " , John Wiley & Sons Inc, Usa,2003.
105. Bunn, P., and Victoria Redwood(2003), "Company Accounts Based Modelling of Business Failures and the Implications for Financial Stability", Working Paper 210 (Bank of England).
106. [Chinenye Ifeoma Nwokolo, Matthew Ikechukwu Ogbuagu & Wakeel NAtanda Isola: Future Business Journal](#), volume 7, Article number: 8 ,2021.
107. Cook,William W. 1921. Stock Without Par Value. *American Bar Association Journal* 7: 534–37.
108. D’Mello, Ranjan, Oranee Tawatnuntachai, and Devrim Yaman: Why Do Firms Issue Equity after Splitting Stocks? *The Financial Review* 38: 2003, 323–50.
109. Das, Udaibir S., Nigel Davies, and Richard Podpiera (2003), "Insurance and Issues in Financial Soundness." IMF Working Paper 03/138, International Monetary Fund, Washington, D.C, pdf .
110. Deutsche Bundes bank: financial soundness indicators-financial stability Review, Frankfort,2006.
111. Ehrhadet Michael , Brigham Eugene ; " Financial Management: – Theory And Practice " , 13th , South-Western , USA, 2011.
112. Elton ,Edwin J. ,Martin J. Gruber, Stephen J. Brown, William N. Goetzmann ; " Modern Portfolio Theory And Investment Analysis " , 9th, John Wiley & Sons Inc, Usa,2014.
113. Faerber , Esme ; "The Personal Finance Calculator " , McGraw-Hill Inc ,Usa,2003.

114. Farrukh, K., Irshad, S., Khakwani, M. S., Ishaque, S., & Ansari, N. Y. (2017). Impact of dividend policy on shareholders wealth and firm performance in Pakistan. *Cogent Business & Management*, 4, pp. 1-11.
115. Fouse jacqualyn Ann (2013) "omparing market-based and financial statement-based stock valuation models: implica-tions for growth expectation and difference across time periods" Ann Arbor the university of texas at Arlington united states.
116. Garry. J Schinasi (2004), *Defining Financial Stability* (Washington: International Monetary Fund).
117. Hani, Mehdi Sarik and Ebrahimi, Fahime : anempirical evaluation of using the income model for prediction of stockpriceafrican "journal of business management vol, b(5), issn, 1993-72330 aca8emic journals,2011.
118. Harris, Milton and Artur Raviv. 'Capital Structure and the Informational Role of Debt.' *Journal of Finance* 45,June,1990, 321-349.
119. Holland, Max: *When the Machine Stopped*,Harvard Business School Press,1990.
120. Huang, Roger D., and H. Martin Weingartner. 2000. Do Market Makers Suffer from Splitting Headaches? *Journal of Financial Services, Research* 17: 105–26.
121. Jorgensen DW (1963) Capital theory and investment behaviour. *Am Econ Rev* 53(2):247–259.
122. Kee, Ho Yew, and Lan Luh Luh. 1999. The Par Value of Shares: An Irrelevant Concept in Modern Company Law. *Singapore Journal of Legal Studies* 1999: 552–72.
123. Lakonishok, Josef, and Baruch Lev. 1987. Stock Splits and Stock Dividends: Why, Who, and When. *Journal of Finance* 42: 913–32.
124. Madura Jeff; *Financial Markets And Institutions*, 9th,South-Western,Usa,2010.
125. Majed Abdel Majid: The Relation Between the ROA,ROE, and ROI Ratios With Jordanian Insurance public Companies Market Share Prices" *international Journal of humanities and social science*, vol,2 no,11,2012.
126. McKinnon R (1973): *Money and capital in economic development*. The Brookings Institution, Washington. کتاب
127. Memon, N. A., Channa, N., & khaso, I. (2017). impact of dividend policy on market prices of shares: Evidence from Pakistan. *Journal of Business Strategies*, 11 (2), pp. 57–72.

128. Miskin, Frederic S, Stanley G. Eakins; " Financial Markets And Institutions " , 7th, Pearson Education Inc , USA , 2012.
129. Morvan, J. (2005). managerial corporate governance: positioning and managing role of socially responsible funds. brittany: university of western brittany.
130. Mourgues.N: Financement et coût du capital de l'entreprise, Economica, paris, 1993, pp. 276-280. 34.
131. Myers, Stewart. 'The Capital Structure Puzzle.' Journal of Finance 39 (July 1984), 575-92.
132. Ndikumana L (2000) Financial determinants of domestic investment in sub-Saharan Africa: evidence from panel data. World Dev 28(2):381–400.
133. Padilla, Alexander .(2006).Agency Theory, Evolution and Austrian Economics. Retrieved October 6, 2017.
134. Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, 5ème , édition , Dalloz, Paris, France, 2002.
135. Rafal Kierzenkowski, «Le canal étroit du crédit: une analyse critique des fondements théoriques». (Avril 2001), p. 2.
136. Ramona Jimborean, «the Role of Banks in the Monetary Policy Transmission in the New 5 - EU Member State». (March 2009), pp. 3-4.
137. Reistad Aasen, M. (2011). applying altman's z-score to the financial crisis: an empirical study of financial distress on oslo stock exchange, Master thesis in Financial Economics. Bergen: Norwegian School of Economics.
138. Ross,Stephen ,Westerfield Randolph , Jordan Bradford; " Fundamentals Of Corporate Finance " .9th,Mcgraw-Hill Companies , New York, USA,2008.
139. Saunders Anthony ,Marcia Millon;" Financial Markets & Institutions " , 5th, McGraw-Hill Inc , Singapore , 2012.
140. Shaw E (1973): Financial deepening in economic development. Oxford University Press, New York.
141. Sundararjan, V., Enoch, C. and San José, A: Financial soundness indicators: Analytical aspects and country practices, IMF Occasional Paper 212,2002.
142. Tadeusz Dudycz and Bogumiła Brycz: Why the Par Value of Share Matters to Investors, Faculty of Computer Science and Management, Wrocław University of Science and Technology, International Journal of Financial Studies,50-370 Wrocław, 2021.

143. Alshatti, A. (2015). The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks, *Investment Management and Financial Innovations, Amman, Jordan*, 12, (1-2), 338,345.
144. Channon, Derek F. , (2008), *Bank Strategic Management and Marketing*, John Wiley & sons.
145. Ozuomba, C., Anichebe, A., & Okoye, P. (2016). The effect of dividend policies on wealth maximization – a study of some selected plcs. *Cogent Business & Management*, 3, pp. 1-15.
14. PURMESSUR, R. D., & BOODHOO, R. (2009, March). Signalling Power of Dividend on Firms' Future Profits - A Literature Review. *International Interdisciplinary Journal*, pp. 1-9.
146. jeffry frankel : viriffing exchange rate rigime, harvard university, may17,2000.
147. Touil, Cherif & N., Si Mohammed, K., & Malki, S. (2015). An empirical test of purchasing power parity of the Algerian exchange rate: evidence from panel dynamic exchange rate: evidence from panel dynamic, Vol - 3, Iss. *EPRA International Journal of Economic and Business Review* , 3, 1-22.
148. Zubair Hasan: Ensuring Exchange Rate Stability: Is Return to Gold (Dinar) Possible, *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, King Abdulaziz University, Islamic Economics Institute., vol. 21(1), 3-25, January, 2008.
149. Allen N. Berger & Emilia Bonaccorsi , *Capital Structure & Firm Performance: Anew Approach To Testing Agency Theory And An Application to The Banking Industry* (Washington : Wharton Financial Institution Center , 2002.
150. Cecile Carpentier & Jean Marc Suret, *Capital Structure Changes & Firm Value* , (Montreal : Laval University , 2001) .
151. Gerrard, Roland and Debra J. Saito: *Supervisory Rating System*, Federal Reserve Bank of NY, USA, 2008.
152. Felix J. Lopes Iturriaga & Juan Antonio Rodriguez, *Ownership Structure, Corporate value And Firm Investment, Spanish Firms* (Spain: University Of Valladolid , 2002.
153. Gay B. Hatfield , Louis T.W. Cheng & Wallace N. Davidson , *The Determination Of Optimal Capital Structure , The Effect Of Firm And Industry Debt Ratios On Market Value* , " *Journal of Financial and Strategic Decision* " , 1994 , Vol 7, No 3 .
Jie Cai & Zhang , *Capital Structure Dynamic & Stock Return* , (Singapore : University Of Iowa , 2005 .

154. Halil Tunali,: The Analysis of Unemployment in Turkey: Some Empirical Evidence Using Co-integration Test, *European Journal of Social Sciences – Volume 18, Number 1,2010.*
155. Nkanta Frank Ekanem,: A VAR model Oof the relationship between the GDP growth and unemployment rates, *Journal of Business & Economics Research – August, Volume 3, Number 8,2005.*
156. J. Board and L.A. Day: The information content cash flow figures, *accounting and business research*, 1989, p 3-11.
157. G. Feltham, J. Ohlson Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, *contemporary accounting research*, 1995, p 689-731.
158. Gangadhar V . & Babu Ramesh (Investment Management Including Portfolio Management & Security Analysis), Printed in India , 2006
159. J. Quirin and A. Allen, The effect of earnings performance on fundamental information analysis, *Journal of business research*, 2000, p 149-165.
160. -F. Rosenfclld, *Analyse des valeurs mobiliers*, volume 2, dunod, Paris 1993.
161. Ross, S. A., Jaffe, J. F. & Westerfield, R.: *Corporate finance*, London, McGraw-Hill,1996.
162. Mishkin, Frederic: *Monnaie banque et marchè financiers*. Pearson Education. France.P803.
163. (Mishkin ,2010:809)
164. Moyo , Jennifer, et al, *Financial Sector Reforms, Competition and Banking System Stability in Sub-Saharan Africa , IMF and UK aid*, January, 2014. (2) Ayyagari, Meghana, et al, *Credit growth and macro prudential policies: preliminary evidence on the firm level*, BNM – BIS conference on financial systems and the real economy , October 2016, Kula Lumpur, Malaysia, BIS Papers No.91,pp15-38.
165. Maudos, Joaquin and Solis, Liliana: The determinants of net interest income in Mexican banking system : An integrated model, april 2009, www.uv.es/maudosj/publications/JBF2009.pdf.
166. Santoso, wimboh: *Effective financial system stability, framework-seacen centre*. MALAYSIA,2007.
167. Li, Fan and Zou, Yijun, *The Impact Credit Risk, Management on Profitability of commercial Banks*, UMEA University, 2014.
168. Mishkin, Frederic S: *Inflation Targeting in Emerging Market Countries*, NBER Working Paper No. 7618, 2000.
169. Sherif Mohamed Aly Ahmed (2009), *Inflation Targeting Around the World And the Possibility to Implement in Egypt*, *Arab Journal of Management*, vol 29, issue 01, Faculty of Commerce El- menofia University – Egypt.

170. Chockri, Adnen & Frihka, Ibticem (2011), La portée de la politique de ciblage d'inflation: Approche analytique et empirique pour le cas Tunisien, *PANOECOMICUS*, 1.
171. Nayanga, onjala Vincent, Determinants of financial performance of commercial banks in kenya, Bank of kenya, 2009.
172. Stefanesc, Catalina A. , Tunaru, Radu B., Turnbull, Stuart C. (2009).The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities. *Management Science and Operations*, London Business School,. Vol. G21-C52, No.09, P. 2-25.
173. Roberto, A.: Bank Lending and Monetary Transmission in The Euro Area, Working Paper Series No1568, European Central Bank,2013, P5.
174. Strahle, Mikae I: Value and growth stocks on the Swedish stock market , Master thesis , Copenhagen Business School,2011.
175. Hoekian R.M.: THE PERFORMANCE OF VALUE VS. GROWTH STOCKS DURING THE FINANCIAL CRISIS , MASTER THESIS , SCHOOL OF MANAGEMENT & GOVERNANCE , MSC, BUSINESS ADMINISTRATION – FINANCIAL MANAGEMENT,2011.
176. BAKER, Kent: Dividends and Dividend Policy, John Wiley .sons. Inc, NewJersey, USA, 2009.
177. Miller, Merton .Rock, Kevin.; Dividend Policy under Asymmetric Information”, *The Journal of Finance*, Vol. XL, No. 4, Wiley online library,1985.
178. IMF , 2010 , Broadening Financial Indicators in the Special Data Prepared by the Statistics Department , Approved by Adelheid Burgi Schmelz , 34-38.
179. Miller, M. H., & Modigliani, F. (1961, Oct). Dividend Policy, Growth, and the Valuation of Shares. *The Journal of Business*, 34 (4), pp. 411-433.
180. Miller, M. H., & Modigliani, F. (1961, Oct). Dividend Policy, Growth, and the Valuation of Shares. *The Journal of Business*, 34 (4), pp. 411-433.
181. Altman, E., & McGough, T. (1974, December). Evaluation of a Company as a Going Concern. *Journal of Accountancy*, 50-57.
182. Khaled, H., Chijoke, O. M., & Aruoriwo, M. C.-M. (2011, January). Dividend Policy and Share Price Volatility: UK Evidence. *The Journal of Risk Finance*, 12 (1), pp. 1-21. Memon, N. A., Channa, N., & khaso, I. (2017). impact of dividend policy on market prices of shares: Evidence from Pakistan. *Journal of Business Strategies*, 11 (2), pp. 5

183. Chen, Xiaohong A., Xiaoding Wang a, Desheng Dash Wu b. (2010). Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China. *Decision Support Systems*, Vol. 49, No. 10, P. 301–310
184. Klemm, Alexander, 2007, "Allowances for Corporate Equity in Practice," *CESifo Economic Studies*, Vol. 53, pp. 229–62.

Abstract

The study sought to analyze the nature of the investments of commercial banks, in which loans constitute the most attractive investment areas, as well as investing in financial instruments, and then determining the extent to which the management of these investments contributes to the direction of financial safety indicators and thus enhancing the market value of the bank. Therefore, the study relied on the annual financial statements published on the Securities Commission website for a sample of seven commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange (the Commercial Bank of Iraq, the Investment Bank of Iraq, the Credit Bank of Iraq, the Iraqi klej Bank, the National Bank of Iraq, the Middle East Bank and the North Bank for Finance and Investment) and included a time series that extended for seventeen years (2004-2020), The study used multiple regression analysis for the purpose of testing the multiple direct impact relationships between the dimensions of the independent variable (banking investment) represented by investment in securities, investment in loans and advances and the dependent variable (market value). And then testing the multiple direct impact relationships between the dimensions of the independent variable (banking investment) with financial safety indicators (capital adequacy, liquidity, asset quality, profitability), and then testing the financial safety indicators as independent variables in the dependent variable (market value). And that is through the use of programs (SPSSV23, Excel). Then the mediating role of the financial safety indicators variable was tested using the (Baron & Kenny) method, which is one of the common methods for testing the direct and indirect effects of the independent variable on the dependent variable with the presence of a mediating variable. The study also reached a set of conclusions that showed that banking investments directly and indirectly affect the indicators of financial safety and the market value in some of the sample banks. The study found the need to increase the interest of Iraqi banks in managing their investments in a manner that balances profitability and liquidity and enhances the bank's market value.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

College of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences



Analysis of banking investments and its impact in the market value through financial safety indicators

**Analytical study of a sample of Iraqi private banks listed in the
Iraqi Stock Exchange for the period (2004-2020)**

From

Shayma Hadi Neimmah Al-Khafaji

Supervised by

Professor Dr.

Assistant Professor Dr.

Haider Younes Mousawi

Kamal Jawad Al-Shammari

1444

2022